الفصل الرابع عشر

حركتي الشيخ محمود (الثالثة)
والشيخ أحمد البارزاني
1930 ـ 1932م

جرى رسم السياسة البريطانية في كردستان خلال سنوات 1927 ـ 1931، مع النيّة في إكمال ضمّ المناطق الكردية إلى دولة العراق، ومنع القوميين الكرد من زعزعة الأمن في المنطقة. في غضون ذلك، وفي كل الفترة، مارست السلطات البريطانية ضغوطاً مستمرة على الحكومة العراقية، لإرغامها على تنفيذ وعودها السابقة للكرد، فيما يتعلّق بتحقيق الإدارة الذاتية، في الألوية الكردية.

ولكن الحكومة العراقية كانت تستمر في تجاهلها للحقوق الكردية، وفرض التعريب على كردستان، وحتى أنّها سحبت الحقوق القومية التي حصل الكرد عليها، في بداية العشرينيات، وتمخّض عن كلّ ذلك قيام انتفاضتي أيلول 1930 في السليمانية بقيادة الشيخ محمود، وانتفاضة بارزان بقيادة الشيخ أحمد البارزاني، وقامت الإدارة البريطانية من خلال مقاتلات القوة الجوية الملكية (RAF) بقمع هاتين الانتفاضتين كلتيهما، وبهذا أكملت سياستها في إلحاق كردستان ـ الجنوبية بالعراق. نتناول في هذه الدراسة أسباب ثورة أيلول، وحركة الشيخ محمود الثالثة من خلال تأكيد دور النخبة القومية المتنامية في السليمانية. ثم نقف مع انتفاضة بارزان، ونحاول تناول إشكالية متعلقة بهذه الانتفاضة؛ فإلى أيّ مدى كانت هذه الانتفاضة قومية أو هي مجرّد تمرّد قبلي؟ ثم نبيّن في ضوء الوثائق البريطانية دور الحكومة البريطانية، في تضليل عصبة الأمم، حول

حقيقة القمع الذي كانت الحكومة العراقية تمارسه بحق الكرد، وقيام تلك الحكومة بانتهاك البنود الخاصة بالحقوق الكردية، التي سبق أن وافقت عليها العصبة في قرارها في عام 1925، بحل قضية ولاية الموصل.

أسباب ثورة أيلول عام 1930

على الرغم من أنّ فترة ما بعد تسوية قضية الموصل حتى عام 1930، قد وصفت بأنّها «سنوات هدوء نسبي»[1] فإنّ الكفاح الكردي من أجل الحصول على الحكم الذاتي والاستقلال لم يهدأ. وفي الحقيقة فإنّ النصف الثاني من العشرينيات شهد تنامياً ملحوظاً للفكر القومي الكردي في العراق وتركيا. ففي العراق مثلاً، وفي مناسبات كثيرة، تحرّك النوّاب الكرد في المجلس (البرلمان) كتلةً واحدة، في المطالبة بالحقوق القومية الكردية، وجرى تكوين العديد من الجمعيات الكردية القومية. ففي نيسان من عام 1926 أسست طبقة الأفندية والتجار، في السليمانية، نادي زانستي (Zanisty) الثقافي. وكان هدفه نشر القيم العلمانية في أوساط الكرد، ولكن سرعان ما تحوّل إلى وسيلة دعائية للأفكار القومية، عن طريق الفصول الدراسية الليلية، وكذلك عن طريق هيئة زيان (Zhiyan). وأنشئ للزانستي فروع في كلّ من الموصل، وأربيل وكركوك. وفي عام 1927 أدركت الحكومة أنّ النادي تحوّل إلى شبه منبر حزبي للقومية الكردية، لذلك جرى إغلاقه[2].

وفضلاً عن ذلك، ففي 2شباط/ فبراير عام 1926 عقد ستة أشخاص من النواب البرلمانيين الكرد، مع بعض الوجهاء من السليمانية وكركوك، اجتماعاً سرياً أعدّوا خلاله صيغة طلب إلى عبدالمحسن بيك السعدون رئيس الوزراء العراقي، آنذاك، يعرضون تأييدهم له، شرط تنفيذ الحقوق الكردية التي نصّ عليها قرار عصبة الأمم، الخاص بالموصل، المتضمن ما يلي:

---

(1) Arnold. J. Toynbee. Survey of International Affairs, 1934, (London: Oxford University Press), 1935, p. 128.

(2) BHCF 13/14. Events in Kurdistan, Vol. 6. Desp. 1/407 March 30, 1927, (The Kurdish Movement) From AHC to S. S. CO. khawaja, p. 41.

1 ـ أن تكون اللغة الكردية هي اللغة الرسمية الثانية في البرلمان العراقي.

2 ـ أن يكون كلّ المسؤولين في الألوية الكردية من الكرد.

3 ـ أن يكون أحد نوّاب رئيس الوزراء الثلاثة من الكرد، وكذلك المسؤولون في الحكومة المركزية من الكرد.

واتفق الأعضاء البرلمانيون الكرد، على أنّه إذا لم تستجب الحكومة لمطالبهم، فإنّهم سوف يتركون الحزب الحاكم «الحزب التقدّمي» (Hizb al-Taqaddum) والذي ترأسه كتلة عبدالمحسن. واجتمع رئيس الوزراء العراقي بمقدمي الطلب، وأكّد لهم أنّه سوف تُعطى اعتبارات مهمّة لمطالبهم[3].

وفي هذه الفترة لم يكن الفكر القومي الكردي منحصراً في المثقفين الكرد فقط، فقد أكّد التقرير الذي أعدّته وزارة الطيران عام 1927 أنّ زعماء أقوى القبائل الكردية، مثل: بشدر، وديزيي، والجاف، والهورامان، وخوشناو، هم قوميون جداً. وأضاف التقرير: «... إنّ لدى كلّ كردي إيماناً قويّاً بفكرة استقلال كردستان، وهو على استعداد لخوض القتال من أجله»[4]. وجاء في تقرير آخر كتبه خبراء بريطانيون:

«إنّ مسألة استقلال كردستان، وربما في المستقبل البعيد، وعدم قدرة الكرد والأتراك والعرب والفرس على التعايش سلمياً، مسألة مؤكّدة. كما كان مؤكّداً نهوض وظهور بولندا وشيكسلوفاكيا، فإنّ تطوّر كردستان وظهورها هو المرحلة الأخيرة في التفكك المحتوم للإمبراطورية العثمانية»[5]. وهذه الحركة لم تكن مقتصرة على الكرد العراقيين فقط. ففي عام 1926، كوّن عدد من الكرد المنفيين المهاجرين من تركيا، وإيران والعراق (خويبون) الحزب القومي الكردي. وفي تشرين الأول عام 1927 جرى إعلان نشأة خويبون رسمياً في

---

(3) Air 23/411 Desp. No. D/6 Feb, 5, 1926. S. S. O. Baghdad; F. O. 371/11468, Intelligence Rep. No. 4, Feb. 18, 1926.

(4) F. O. 371/12255 A. H. Q. British Force Baghdad. Desp, No. 1/407, "Report on Kurdish National Movement" March 30, 1927.

(5) Air 32/411. Desp. No. D/6. Feb 5, 1926, S. S. O. Baghdad.

اجتماع في بيروت. وانتخب الأمير جلادة بدرخان أوّل رئيس للجمعية. وعمل أعضاء (خويبون) جنباً إلى جنب مع (Dashnak) الحزب القومي الأرمني.

ويبدو أنّ القوميين الأرمن كانوا ذوي أثر كبير في إنشاء (خويبون) الذي ثار على الأتراك عام 1928، في منطقة جبال أرارت (Ararat) في الحدود العراقية، الإيرانية التركية. وقد حصل القوميون الكرد على معونات مالية من خلال علاقاتهم بالأرمن، من كلّ من الحكومة اليونانية والإيطالية اللتين كانتا تأملان في استخدام الكرد من أجل إضعاف حكومة مصطفى كمال. وكان أعضاء (خويبون) نشيطين في كردستان الشمالية وإيران، وراوندوز بين المهاجرين الكرد في استنبول، وحلب، وتبريز، وبغداد، والقاهرة، وباريس[6]. مع أنّ (خويبون) لم تحصل على عضوية واسعة النطاق في كردستان العراق، إلاّ أنّ السيد طه النهري وعدداً من وجهاء الكرد في الحدود كانوا على اتصال بثوار الأرارت، وانضم اثنان من المسؤولين العسكريين الكرد في الجيش العراقي إلى الثوار[7].

---

(6) F.O. 371/13032. Desp. No. 1532, July 4, 1928, Secretariat of H. C to Col. O; وانظر: نيكتين، الأكراد، ص 174.

كان القوميون الأرمن يحاولون استخدام الكرد للانتقام من الأتراك، بسبب الجرائم التي ارتكبت ضدهم في أثناء الحرب العالمية الأولى. الأغنياء أو الأثرياء من الأرمن أمثال بوغوس نوبار والدكتور يابازيان، النائب السابق لمدينة وان، التي تقع في جنوب الشرق تركيا، بنوا علاقات ودية مع الزعماء القوميين الكرد أمثال الأمير جلادت بدر خان وممدوح سالم. انظر:

BHCF 13/14, Events in Kurdistan Vol. 6, «Kurdish Nationalism» June 14, 1928. A. G. C.

وكان إحسان نوري باشا، الضابط العثماني السابق، القائد الأعلى للقوات الكردية، والتي تتكون من عدد آلاف من المقاتلين المدربين جيداً. وتمكّن الثوار الكرد من تحرير أراضٍ واسعة وأسسوا فيها إدارة انتقالية، والتي استمرت حتى أيلول/ سبتمبر عام 1930 عندما جرى القضاء على الثورة نهائيا مٰن قبل القوات الكمالية. انظر:

R. How *«Kurd's Revolt Against Turkey»*, Current History, Sept, 1930, p. 123; Arfa, p. 39-40; Jwaideh pt 2, p. 617; تموز 21، 1930، زيان، رقم 252.

(7) F.O. 371/13032. Teleg. Secret. No. S. O. 1587, Baghdad, July 10, 1928 Secretariat of H. C. to Col. O.

وشكّلت نشاطات (خويبون) تحدّياً خطيراً للسلطات البريطانية، في العراق، وكذلك لكلّ سياسات بريطانيا المتعلّقة بحفظ الاستقرار في المنطقة، في النصف الثاني من العشرينيات. وكان هذا هو الهدف الاستراتيجي لبريطانيا في محاولتها لاحتواء التهديد الشيوعي. كما اعتقد البريطانيون أنّ القومية الكردية توفّر الآلية، وإن كانت لا تزال في مرحلة البداية لثورة منظمة.

وكانت السلطات البريطانية تخشى من أنّ المتمرسين المهرة المزودين بالذهب، والقوميين الكرد المتفوقين الذين يحلمون باستقلال كردستان، سيجعلون شمال العراق، وشمال غرب إيران وجنوب شرق تركيا في حالة فوضى، وعدم استقرار؛ الأمر الذي سيكون له آثار خطيرة في المنطقة. غير أنّ روسيا البلشفية، لم يكن لديها رغبة في خلق عدم استقرار في العراق، وفي جيرانها أيضاً. فلو أرادت تحطيم التوازن الذي صنعته بريطانيا في المنطقة، لكانت الحركة القومية الكردية من أكثر الأدوات فعالية بأيديها لعمل ذلك[8]. فضلاً عن ذلك، ففي عام 1928 كان بعض النشيطين من (خويبون) يستخدمون الحدود العراقية ـ التركية لمساندة ثورة أرارت. ومثل تلك النشاطات كانت تشكل خطراً على الجهود الأنجلو ـ العراقية، لبناء علاقة صداقة بين تركيا والعراق[9].

إلى جانب ذلك، كانت نشاطات (خويبون) القومية توفّر الأمل للكرد العراقيين الذين يكرهون العرب كرهاً عميقاً. وعلى حدّ قول السلطات البريطانية فإنّ الإدارة العراقية التي أنشئت في كردستان، بعد فشل إدارة الشيخ محمود الثانية، «لم تكن بصورة عامّة، تتمتع بشعبية لدى الكرد»، إلاّ بالنسبة للذين تقلّدوا المناصب الحكومية العالية، أو الذين لهم علاقات تجارية مفيدة مع العرب العراقيين. وإنّ عدداً قليلاً من الكرد كانوا راضين من تلك الإدارة آنذاك في كردستان. فإنّ قوة الحكومة العراقية في المناطق الكردية وسيطرتها على

(8) F.O. 371/13032. A. H. Q. British Force Iraq, Baghdad, Desp. No. 1/407, "The Report on Kurdish Nationalist Movement", March 30, 1927.

(9) F.O. 371/13032. Dep. No. S. O. 1532, July 4, 1928, Secretariat of H. C.

الأوضاع ترتكز إذن كلياً على إدراك الكرد، وكذلك على استعداد بريطانيا المستمر في مساندة العراق، وقدرة المقاتلات (RAF) الملكية في إخماد أيّ تمرّد، أو عصيان قد يقوم بها الكرد، عن طريق تدمير مزارعهم ومساكنهم ومدنهم[10].

فضلاً عن ذلك، فإنّ إنشاء (خويبون) قد أعاد إلى أذهان الكرد في العراق، «حلمهم في الاتحاد» مع الكرد في تركيا، لهذه الأسباب عدّ الإنكليز (خويبون) تهديداً لوحدة العراق الداخلية، وبذلت السلطات البريطانية والعراقية جهوداً كبيرة للقضاء عليها[11].

ولهذه الأسباب، في عام 1928، أقنعت الحكومة البريطانية السلطات الفرنسية في سورية، حيث اتخذها بعض النشيطين من حزب خويبون مقراً لهم، بمساعدة الحكومة التركية في قطع خطوط إمدادات ثوار أرارت من حدود سورية مع تركيا[12]. وقام المندوب السامي البريطاني في بغداد وبمساعدة وزارة المستعمرات، بإعداد قائمة بأسماء أشخاص يعتقد أنّهم غير مرغوب فيهم، بسبب صلاتهم مع حزب (خويبون)، في عدم إصدار تأشيرات لهم إلى العراق، وأبلغت السلطات البريطانية، في إيران، بمراقبة النشاطات المعادية لتركيا التي كان يقوم بها أعضاء حزب (خويبون)[13].

إنّ تهديد القومية الكردية للسلام في الألوية الشمالية قد ازداد تعقيداً، بسبب إدراك الكرد أنّ حكومة بغداد مترددة في تنفيذ الوعود السابقة التي قطعتها على نفسها، تجاه الكرد، وخاصة فيما يتعلّق بتلك الحقوق التي نصّ عليها قرار

---

(10) DBFP. Ser. B. vol. 6; 198. Memorandum. Secret. A. Dec. 4, 1928. Dobbs to Amery; BHCF, 13/14, Events in Kurdistan, Vol. 6. Desp. 1/407, ''Report on the Kurdish Movement'', March 30, 1927, A. H. C to S. S. Col.

(11) BHCF 13/14, *Events in Kurdistan*, Vol. 5, Memo, March 19, 1926. A. H. Q. British Force Iraq, Baghdad, to Air Ministry.

(12) F. O. 371/13037, Memo. No. B/L/10, Sept. 5, 1928. R. A. F. Trans Jordan.

(13) F.O. 371/1359. Desp. No. Secret. A. Sept, 4, 1928. Dobbs to Avery; 13032, Desp. S. O. 1532 July 4, 1928, Secretariat of H. C.

عصبة الأمم في كانون الأول عام 1925، والذي يدعو إلى إدارة ذاتية في كردستان. وفي تشرين الثاني عام 1926، لاحظ هنري دوبيس أنّ الحكومة العراقية غير مهتمة بالوفاء بالتزاماتها لعصبة الأمم، فيما يتعلّق بتعيين المسؤولين الكرد في الألوية ذات الأغلبية الكردية، وأجبر على تذكير الحكومة العراقية بتعهداتها تجاه الكرد[14].

كما قدّم أحد عشر نائباً كردياً مذكرة إلى البرلمان، وإلى دارالمندوب السامي البريطاني في بغداد، يوضحون فيها قلقهم من عدم وجود رغبة ملحّة من جانب الحكومة في بغداد، لتنفيذ تعهداتها التي قدّمتها إلى الكرد. واقترحوا؛ أولاً: إنشاء «قسم إداري كردي» إمّا في كركوك، أو في أربيل يكون مسؤولاً، بصورة كاملة، عن إدارة كلّ جنوب كردستان. وثانياً: أن تكون الألوية الكردية مرتبطة بالسلطات المركزية (بنحو ضعيف) عبر المندوب السامي فقط. إن طلب النوّاب الكرد هو، بنحو عام، دعوة إلى إعادة إنشاء نظام شبيه بنظام الولاية (Wilayah) العثماني القديم[15].

خلال السنوات 1928 ـ 1930 كانت شكاوى الكرد ضدّ الحكومة تزداد باطّراد، وكان أعضاء نادي زانستي وبيشكوتن (جمعية سريّة تكوّنت عام 1927) متورطين في نشاطات معادية للحكومة، وتشمل بعض هذه النشاطات تحريض الكرد على إظهار احتجاجهم ضدّ تعريب كردستان[16].

وفي حزيران قدّم النوّاب الكرد بزعامة محمد أمين زكي من السليمانية، وهو من السياسيين المخضرمين، ومسؤول عسكري سابق في إدارة الحكومة العثمانية، تقريرين إلى البرلمان وإلى وزارة التربية، يعبّران عن سخط الكرد لفشل الحكومة، فيما يبدو، في تنفيذ التزاماتها تجاه الكرد، وخاصة فيما يتعلّق

---

(14) Great Britain. Col. Office, Iraq Administrative Report for the year 1926, p. 96; F. O. 371/13759, letter No. N. P. O. 439, Dobbas to Abd al Muhsin.

(15) BHCF. 13/14 *Events in Kurdistan*, Vol. 1/407 March 30, 1927, «Report on the Kurdish Movement», A. H. C to S. S. Col; Air 23/411, Desp. No. D/6. Feb. 3, 1926. Kurdish Affair. S. S. O. Baghdad.

(16) خواجة، ص 30-31.

بحقوقهم التعليمية. وأوضح التقرير أنّ التعليم الكردي لم يُعط الاهتمام المطلوب حتى الآن. واقترح إنشاء «لجنة دائمة» في وزارة التربية والتعليم، تتولى وضع الكتب المنهجية للمدارس الكردية. واقترح التقرير أيضاً إنشاء مناطق للتربية والتعليم للكرد، تقوم بإدارة شؤون التربية والتعليم في الألوية الكردية[17]. وفي أثناء ذلك قام بعض القوميين الكرد، المستائين من النظام، بإرسال وفد إلى قرية ببران في إيران، إذ كان الشيخ محمود مقيماً لإبلاغ الأخير بالاستياء المتنامي في أوساط الكرد. وقد عبّر الشيخ محمود بكل وضوح عن استعداده للعودة، لقيادتهم ضدّ الحكومة في الفرصة المناسبة[18].

وفي عام 1929، أبلغ جلبرت جلايتون، المندوب السامي الجديد الحكومة العراقية، أنّه يتلقّى بصورة مستمرة عريضة طلب ومضابط (تقرير أو برتكول أو مذكرة رسمية) من الزعماء والوجهاء الكرد، يشكون فيها من استبدال الحكومة الإداريين الكرد بغير الكرد في الإدارات الكردية المحلية[19]. وفي نيسان 1929 قدّم ستة نواب أكراد يمثلون السليمانية، وأربيل، وكركوك والأقضية الكردية في الموصل مذكرة رسمية إلى المندوب السامي، وإلى حكومة العراق جاء فيها أنّ التعهّدات المقدّمة للكرد قد جرى تجاهلها «في نطاق واسع» من قبل الحكومة. واقترحت المذكرة:

1 ـ وبما أنّ لواء الموصل إقليم كبير جداً، بنحو استثنائي، حيث يضم أربعة وعشرين قضاء، تسعة منها تضمّ أغلبية كردية، وهذه يصعب إدارتها، ويجب أن تضمّ الأقضية الكردية لواءً جديداً باسم دهوك.

2 ـ وأنّ المناطق الإدارية لكركوك، والسليمانية، وأربيل وكذلك إدارة دهوك الجديدة المقترحة، يجب أن تتوحّد، ويقوم برئاستها إداري كردي كفء مراقب.

3 ـ وبما أنّ وزارة التربية والتعليم قد فشلت، في تحقيق الحقوق الثقافية

(17) زيان، رقم 118، حزيران 21/ 1928.

(18) خواجة، ص 26.

(19) F. O. 371/13759. Desp. No. S. O. 8959. April 22, 1929. Residency Baghdad.

للكرد التي منحتهم عصبة الأمم، ولذا يجب أن تشكّل «مديرية» التربية والتعليم الخاصة بالكرد، وتكلّف بأمور الشؤون التعليمية في الألوية، ذات الأغلبية الكردية.

4 ـ وأن يطبّق الشروط والترتيبات المتعلّقة بالأراضي، وأن تُرفع رسومات الطابو لمدّة سنتين، من أجل تشجيع السكان على تسجيل أراضيهم.

5 ـ وأن تتبنى الحكومة طريقة توزيع الثروة، في كلّ العراق، اعتماداً على احتياجات كلّ منطقة[20].

وتشاور رئيس الوزراء مع المندوب السامي حول الردّ الذي سيقدّم إلى النوّاب الكرد، واتّفق الاثنان على أنّ خلق وحدة إدارية كردية موحّدة، في داخل العراق سيكون صعباً لأنّ ذلك سيساعد على إحياء الميول الانفصالية في المنطقة. ورفضوا أيضاً فكرة إنشاء لواء كردي في دهوك. وأمّا فيما يخصّ المقترحات الأخرى المذكورة، فإنّ الحكومة البريطانية والعراقية اتفقتا على تنفيذها في المستقبل[21]. وفي أوائل عام 1926 لاحظ جي هول، وهو مسؤول عالي المستوى في إدارة المستعمرات، أنّ إنشاء أيّ «جيب كردي» سوف يضع حتماً وحدة الأراضي العراقية في خطر[22].

إنّ أحداث الأعوام (1926 ـ 1929م) توضح لنا أنّ سياسة الحكومة العراقية تجاه الكرد رسمت بمشاورة دقيقة مع السلطات البريطانية، وأنّ ظهور الجمعيات القومية الكردية الجديدة، وكذلك المذكرات العديدة المقدّمة من قبل الكرد، والمطالبة بالحقوق الكردية، هي إشارات لتنامي القومية الكردية، وكذلك الشعور المتزايد بالسخط والاستياء في أوساط الكرد. وقد بلغ الاستياء والسخط أوجهما عندما جرى التوقيع على معاهدة التحالف لعام 1930 بين العراق

---

(20) زيان، رقم 165؛ نيسان، 8/ 1929. انظر:
Great Britain Colonial Office. Special Report on Report on Progress in Iraq, p. 262; F. O. 371/13792. intelligence Report, . For the Fortnight ended the 12th of April 1929.

(21) BHCF 13/14, Events in Kurdistan, Vol. 6, No. DO. 139. April 20, 1929.

(22) BHCF 13/14, *Events in Kurdistan Minutes*, March 20, 1929, Col. O.

والمملكة المتحدة، والتي كانت في نظر العديد من الكرد تخلّياً بريطانياً عن حمايتها المزعومة، للحقوق القومية الكردية.

الكرد ومعاهدة عام 1930

وعلى الرغم من أنّ معاهدة عام 1926 التي وقعت بين العراق وبريطانية اشترطت، أن تمدّد فترة الانتداب على العراق لخمس وعشرين سنة أخرى، ففي 4 كانون الأول عام 1927، وقّعت حكومة العراق وبريطانية على معاهدة جديدة، والتي بموجبها تلتزم بريطانية بتقديم توصية إلى عصبة الأمم، تطالب فيها بانضمام العراق إلى العصبة في عام 1932، ولكن الخلافات بين العراق والمملكة المتحدة أدّت إلى عدم المصادقة على المعاهدة، بسبب العوامل الآتية:

1 ـ الخلافات المالية المتعلّقة بالتجنيد الإلزامي.

2 ـ التوقيع على ترتيبات مالية جديدة بين الطرفين.

3 ـ وكذلك رفضت حكومة العراق أن يكون انضمامه إلى عصبة الأمم، في عام 1932، مشروطاً باقتناع الحكومة البريطانية، «بأنّ الأمور تسير على ما يرام» في الشؤون الداخلية، وتمكّنت الدولة من تحقيق درجة معينة من التقدّم.

في آذر عام 1929 وصل جلبرت كلايتون، الأكثر تعاطفاً تجاه رغبة العراق، في التخلّص من الانتداب من سابقه السيد هنري دوبيس، وكذلك تولى حزب العمال البريطاني في لندن الحكم. وكان الأخير الأكثر رغبة في التحرّر من الأعباء العسكرية في العراق، وأدّى ذلك إلى إصدار إعلان تشرين الثاني عام 1929 من قبل الحكومة البريطانية الذي نصّ على موافقة الحكومة البريطانية، على انضمام العراق إلى عصبة الأمم، بدون شروط في عام 1932[23].

(23) Arnold J. Toynbee, Survey of International Affairs For the 1930. (London: Oxford

وفي آذار قام نوري السعيد باشا بتشكيل برلمان جديد، في بغداد، وكان قد وضع نصب عينيه التوقيع على المعاهدة الجديدة، وكذلك تنظيم العلاقة بين بريطانيا والعراق، في الفترة ما بعد الانتداب. وضمّ البرلمان الجديد جعفر باشا العسكري، رئيساً للوزراء بشكل مؤقّت ووزيراً للدفاع، وجميل المدفعي في منصب وزير الداخلية، وفي حزيران، قام الملك فيصل بحلّ البرلمان وضمن انتخاب النواب المؤيدين للمعاهدة. وفي الأول من تموز جرى التوقيع على المعاهدة بين البلدين وسط معارضة شعبية شاملة في كلّ العراق[24].

إنّ توقيع معاهدة تموز عام 1930 قد جلبت الأنظار إلى القضية الكردية في العراق، من جديد، حينما كانت المعاهدة في مرحلة المناقشة خلال شهر شباط إلى تموز، فإنّ الأوضاع في الشمال كانت متوترة جداً. وكان هناك قلق في أوساط الكرد؛ ويطرح بينهم دائماً سؤال، فحواه هو ماذا سيحدث للكرد، عندما تنتهي السيطرة البريطانية؟[25].

وتجلّى هذا القلق في عدد من المظاهرات والإضرابات الصغيرة التي نظّمها القوميون الكرد، في المدن الكردية، وكذلك ظهور عدد من الجمعيات

University Press, 1931), p. 317-320; Great Britain. Colonial Office Report the Council of League of Nations on the Administration of Iraq for the year 1929. (London; H. M. Stationary Office, 1930), p. 2.

(24) Sluglett, pp. 181-182.

تضمنت معاهدة التحالف التي وقّع عليها البلدان شروطاً عديدة، كانت غير مقبولة لدى القوميين العراقيين (الوطنيين). وكان من المقرر أن يبدأ سريان مفعول تلك الاتفاقية في عام 1932، وأن تعطي تلك المعاهدة حقّ السيطرة الكاملة للمملكة المتحدة على سياسة العراق الخارجية، لمدة خمسة وعشرين سنة قادمة. كما أعطت المعاهدة البريطانيين حقّ استئجار القواعد الجويّة العراقية بدون مقابل، وعدّت أيضاً غير متكافئة مع الاستقلال الحقيقي.

(25) CO. 730/157/5. Extract from Intelligence Report No. 8, May 4, 1930; Great Britain, Colonial Office, Report to the Council of League of Nations for the Year 1930. (London: H. M. Stationary Office, 1931), p. 25; Confidential, U. S. Diplomatic Post Records; The Near and Middle East, Teleg, No. 1113, August 12, 1930;

جياووك، معروف. **مأساة بارزان المظلومة**، بغداد، المطبعة العربية 1954، ص 84-85.

الكردية السريّة، بعضها قديمة وبعضها جديدة، والجديدة منها مثل (سه ركوتن)، و(اتحاد شعب كردستان)، و(نادي الترقّي الكردي)، وكانت هذه الأندية (في تصوّر الإدارة البريطانية) متورطة في نشاطات معادية للعراق وبريطانية، وشجعت هذه الجمعيات الشعب الكردي على كتابة التماسات إلى عصبة الأمم، كما قاموا بتوزيع منشورات تتحدّث عن خيانة البريطانيين للكرد[26].

وفي شباط عام 1930 سأل معروف جياوك، نائب كردي في البرلمان من أربيل، نوري سعيد باشا، في البرلمان، هل ستتضمّن المعاهدة الجديدة نصوصاً تحمي الحقوق الكردية؟[27]. وفي خلال الشهور التي سبقت التوقيع على المعاهدة، تلقّت دار المندوب السامي في بغداد وابلاً من الأسئلة والمضابط والالتماسات المرسلة من الزعماء والوجهاء الكرد يناشدون فيها الحكومة البريطانية ألاّ تتجاهل هذه المرة، كسابقاتها، حقوق الكرد في مناقشاتهم مع حكومة العراق. في الثامن من نيسان قابل المندوب السامي بعضاً من مقدّمي هذه الالتماسات، وقال لهم: إنّه يمكنهم الاعتماد على نفوذه لدى العراق، في الحصول على حقوقهم[28].

وفي محاولة لتهدئة الموقف الحرج، عمل ميجر يانغ، المندوب السامي البريطاني المؤقت آنذاك، على إقناع نوري سعيد باشا، بعمل إعلان سياسي حول سياسة العراق نحو الكرد. وكرّر رئيس الوزراء، بشكل فوري، تعهّدات حكومته ورغبته في تنفيذ كلّ وعودها التي أعطتها للكرد، كما وعد أيضاً بأنّه سيأمر بمراجعة سياسة حكومته في الشمال، وخاصّة فيما يتعلّق بقضية استبدال

---

(26) مأساة، ص 65.

(27) Great Britain Special Report. p. 262-64; CO. 730/157/5, Teleg, From notables to Sulaymania to S. S. Col. July 10, 1445. 62, Teleg. No. 257, Oct. 18, 1930, Office of the Council of Minsiters to J. H. C. Baghdad; Ahmad Zaki; صباح غالب. **دووته قه لاى بي سوود، لندن**، جابخانه يى هه لويست، 1984، ل 23.

(28) CO. 730/157/8. Teleg. 2957, Oct. 18, 1930; 144350, Kurdish Madhbata, August 24, 1930.

المسؤولين غير الكرد بالكرد في دوائر كردستان[29]. وفي الأول من تموز نشرت المعاهدة، لكنّها لم تتضمن أيّ ذكر للحقوق الكردية، وادّعى كلّ من العراق وبريطانية بأنّ المعاهدة تقصد فقط تنظيم العلاقة بين دولتين ذات سيادة، بعد انقضاء فترة الانتداب[30]. ولم يقبل القوميون الكرد هذا الرأي المزعوم؛ لأنّهم أكّدوا أنّ وثيقة قرار كانون الأول لعام 1925 من قبل عصبة الأمم دعت إلى توفير «الضمانات» من قبل حكومة بريطانية، في أنّ حكومة العراق ستقوم بتنفيذ التزاماتها تجاه الكرد[31].

ونتيجة لذلك قام القوميون الكرد بتنظيم حملة، من الإضرابات والالتماسات. وفي 16 تموز قرّر المجلس المحلّي للسليمانية مقاطعة انتخابات نواب البرلمان. واتّبع الكرد في لواء أربيل الخطوة نفسها[32]. وفي 22 تموز يوليو، قدّم القوميون الكرد التماساً إلى عصبة الأمم، يحتجّون فيه على سكوت المعاهدة على التطرّق لحقوق الكرد، وهذا الالتماس وجد دعماً له وتأييداً لدى أصحاب النفوذ من الزعماء الكرد، وكذلك الشخصيات الدينية في كردستان وطالب قادة الكرد في هذه العرائض بإعطائهم الحكم الذاتي، لأنّهم يعتقدون أنّ قرار عصبة الأمم لعام 1925 منح لهم ذلك[33]. وبعث وجهاء السليمانية طلباً خاصاً إلى عصبة الأمم، يكرّرون فيها الشكاوى الكردية فيما يتعلّق بالمعاهدة الجديدة. وادّعوا فيها أنّ السلطات الإدارية في كردستان، والذين هم في أغلبهم ليسوا كرداً، كانوا يقومون بمضايقة الكرد، وإرهابهم، ليتخلّوا عن مطالبتهم بحقوقهم القومية ومضى الطلب يقول:

«لو أخذنا في الاعتبار تصرفات المسؤولين العرب، في الوقت الذي ما

---

(29) CO. 730/157/8, Extract From Intelligence Report. No. 8, May 14, 1930.

(30) Iraq Administrative Report, 1930, p. 250.

(31) BHCF. 13/14, *Events in Kurdistan,* Vol. 6, Press coverage of Kurdish Situation from June 1 st to December 4th 1930, A. H. Q. British Force, Baghdad.

(32) CO. 730/1157/5, 144350 Sulaimaniya Petition to the League of Nations, July 26, 1930.

(33) Ibid. CO. 730/1157/5, 144350 Sulaimaniya Petition to the League of Nations, July 26, 1930.

يزال فيه الانتداب ساري المفعول، فيجب علينا أن نتوقّع أنّ الإدارة المحلية في كردستان سوف تكون أسوأ من الإدارة التركية، عندما ينتهي الانتداب». وأضاف زعماء السليمانية أنّ قرار عصبة الأمم، حول ولاية الموصل، أعطاهم ضماناً بإنشاء حكومة كردية[34].

ويبدو أنّ الذين وقّعوا الالتماسات قد انطلقوا، وبدرجة معينة، من خطأ في تفسيرهم لوثيقة القرار، المتعلّق بتسوية مسألة الموصل. وكان هناك اعتقاد واسع الانتشار في أوساط الكرد، وإلى درجة كبيرة، بأنّ قرار العصبة قد ضمن لهم الحقّ في تأسيس حكومة كردية، مستقلّة في الشمال، وكان الإنكليز يتصورون بأنّ نشر هذه الاعتقادات جرى بشكل مقصود بين الكرد، من قبل الناشطين القوميين، الذين ساقوا شعبهم إلى الاعتقاد بأنّه، مع انقضاء الانتداب، فإنّ الحكومة البريطانية مصمّمة على إنشاء حكومة كردية في الشمال، أو الاستمرار بتعزيز وجودهم الحالي في كردستان[35]. وقد أكّدت السلطات البريطانية والعراقية أنّ هذا التفسير الخاطئ كان إلى حدٍ كبير، السبب في عدم الارتياح لدى الكرد، وكذلك في كتاباتهم والالتماسات والشكاوى المقدّمة إلى عصبة الأمم؛ وفضلاً عن ذلك، فإنّ الاعتقاد أنّ بريطانيا على وشك إنشاء حكومة كردية، كان يعمل على جعل علاقات بريطانيا متوترة مع دول الجوار، خاصة تركيا وإيران، اللتين كانتا تنظران إلى ذلك بمزيد من القلق بسبب المسألة الكردية في بلديهما. ولذلك فقد شعرت بريطانيا بأنّها ملزمة بتنفيذ ذلك الاعتقاد الخاطئ تنفيذاً كاملاً وتصحيحه بأسرع وقت[36].

لتطبيق هذه السياسة وبعد مناقشة مستفيضة بين المندوب السامي والحكومة العراقية اتفق ميجر يونغ وجعفر باشا على القيام بجولة في الألوية الكردية.

---

(34) خواجة، ص 55 -56.

(35) CO. 730/157/6. 1446350, J. Hall.
«تعليق حكومة جلالته في المملكة المتحدة لبريطانيا الكبرى وشمال إيرلندا على الالتماسات (مضابط) المؤرّخة بتاريخ 26 تموز قدّمها أرمني بابازايان وأعوانه» Oct. 22, 1930. .

(36) Ibid.

وتمكّن ميجر يونغ من إقناع البرلمان العراقي، باستغلال الفرصة والإعلان عن سياسة لينة تجاه الكرد. وتضمّنت هذه السياسة نيّة الحكومة في إصدار قرار لتنفيذ المقرّرات الخاصة بقرار عصبة الأمم لعام 1925، المتعلّق بالكرد؛ وذلك بجعل اللغة الكردية اللغة الإدارية الرسمية في الألوية ذات الأغلبية الكردية. وكذلك في القضاء والعدل، والتربية والتعليم وسمّي هذا بقانون اللغة الكردية[37]. وفي 10 آب إلى 13 وعندما كان ميجر يونغ يرافق جعفر باشا في جولة في الألوية الشمالية، قرأ على زعماء الكرد في كركوك والسليمانية وأربيل البيان الآتي:

«يبدو لي أنّ بعض الأفراد غير المسؤولين، نشروا شائعات مفادها أنّ الحكومة البريطانية تقوم بتشجيع القومية الكردية، ليس فقط لإيقاع حكومة العراق في أزمة فحسب، بل أيضاً الحكومتين التركية والإيرانية الصديقتين. ولا شيء يمكن أن يكون أبعد من الحقيقة، أن يتخيّل شخص أنّه بالحضور إليّ، سوف يجد التشجيع على سياسة كتلك التي أشرت إليها، فإنّه سيرتكب خطأ فادحاً»[38].

وقال جعفر باشا: إنّ سياسة حكومته لن تتغير فيما يتعلّق بالحقوق الكردية، بسبب التوقيع على معاهدة 1930 وأردف قائلاً:

«إنّ حكومة العراق عازمة على الأخذ بالحسبان الوعود التي قدّمت للكرد فعلاً، وذلك بهدف إرضاء أو إشباع تطلّعات إخواننا... وأعلن عن استعدادنا لتمهيد العمل لوضع قانون اللغة الكردية، ووضعه موضع التنفيذ... ويجب أن تشعروا بصورة مؤكّدة بأنّ بريطانيا والحكومة العراقية على اتفاق تام حول

---

(37) CO. 730/157/5, Teleg. No. 280, august 12, 1930, A. H. C to S. S. Col, 144350 Letter, August 6, 1930 from Office of the Council of Ministers to A. H. C. Baghdad; Times (London), Aug. 9, 1930.

وانظر: زيان، 28 آب، 1930.

(38) U. S. State Department, Confidential. U. S. Diplomatic Post Records Middle East 1925-1941, Teleg. No. 111, August 12, 1930, American Consulate Baghdad, To Sec. of State.

السياسة التي أعلنت عنها الآن»[39].

إنّ الجولة المشتركة لم تعمل على تهدئة الموقف، بل إنّها زادت من تعقيده، وكانت بمثابة صبّ المزيد من الوقود على الوضع المشتعل. فاستقبال الكرد رئيس الوزراء المؤقّت، والمندوب السامي المؤقّت كان بعيداً عن الودّية. وتصرفات السلطات الحكومية في السليمانية كانت «استفزازية». فقبل وصول جعفر باشا وميجر يونغ إلى المدينة، كان هناك تمركزات للجيش في داخل السليمانية، وحولها، وأغلب أجزاء المدينة جرت مرابطة الجيش المسلح بالبنادق الرشاشة فيها وطلب ميجر يونغ إلى جعفر باشا إصدار أوامر للجيش بالانسحاب. وكان لهذا «أشدّ الأثر السلبي» في الجوّ العام، وكان استقبال الضيوف بعيداً من الودّ والترحاب[40].

وازدادت الحالة اشتعالاً أكثر، عندما هدّد جعفر باشا القوميين الكرد، بأنّه إذا لم يوقفوا نشاطاتهم، فإنّ مذبحة مثل المذبحة التي حدثت سابقاً بين العناصر المعادية للمعاهدة العراقية ـ البريطانية لعام 1922، وقوات الحكومة في كربلاء سوف تحدث في السليمانية. وقد أغضب هذا التهديد القوميين الكرد. وردّ رمزي بيك، الناطق الرسمي للقوميين الكرد، على ذلك، فقال: «إنّه لو لم يكن هناك تأييد ومساندة بريطانية، فإنّ الجيش العراقي لن يتمكّن من الوصول إلى السليمانية».

واستمرّ يقول: «ما لم تضمن الحقوق الكردية، فإنّ عصياناً مدنياً في صورة رفض دفع الضرائب سوف يحدث»[41]. وعلاوة على ذلك، ففي خلال الجولة كلّها كانت الاحتجاجات، ضدّ سياسة الحكومة تجاه الكرد أمراً ظاهراً، ففي السليمانية كانت هناك تظاهرات طلابية، في حين أظهر الكرد في الألوية

---

(39) Ibid.

(40) CO. 730/157/5, Teleg. No. P. O. 165, August 15, 1930, Residency to the Council of Ministers; 144350. Letter from Brooke-popham to S. S. Col. Sept. 10, 1930.

(41) CO. 730/157/5. 144350, Intelligence Report, Dated for the period ending Augusr 12, 1930. Desp. No. 115/1/111;

خواجة، ص 77؛ جياووك، ص 104-105.

الكردية الأخرى إجماعاً غير عادي في الطلب إلى ميجر يونغ القبول بإنشاء حكومة كردية مستقلّة، تكون تحت انتداب عصبة الأمم، وكان ميجر يونغ يجيب بقوله: «إنّ حكومته ستؤيّد، فقط، أولئك الذين يؤمنون بوحدة العراق»[42].

وبعد عودته إلى بغداد أمر جميل المدفعي وزير الداخلية، الذي كان يرافق جعفر باشا في جولته التي مرّ الكلام عليها للمناطق الكردية، بإقالة توفيق وهبي المتصرف في السليمانية، بحجة «عدم الكفاءة». وكان هذا العمل بمثابة القشّة التي قصمت ظهر البعير، بين المعتدلين من القوميين الكرد والحكومة، لأنّ توفيق وهبي كان ذا شعبية في السليمانية. وقد عُدّ بطلاً لجناح المعتدلين الذين وقفوا سابقاً، أمام سياسة الشيخ محمود الموالية لتركيا[43].

واتهمت الحكومة العراقية المتصرف السابق، بأنّ له ضلعاً في المظاهرات التي حدثت، في أثناء الجولة المشتركة، كما اتهمته أيضاً بكونه الطرف المخطّط سراً، والمشجّع للكرد لمقاطعة حملة الانتخابات، ولكتابة الالتماسات إلى عصبة الأمم. والقوميون الكرد من جانبهم عدّوا إقالة المتصرّف ضربة لتطلّعاتهم القومية، وهي إشارة أخرى إلى أنّ الحكومة غير راغبة في تنفيذ السياسة الليّنة التي جرى إعلانها للكرد، في أثناء الجولة المشتركة[44]. ولذا فقد تمكّن القوميون من الحصول على تأييد وجهاء السليمانية، ومعظم زعماء الكرد في الألوية الكردية، بكتابة الالتماسات، وأرسلت إلى دار المندوب السامي، يطالبون فيها بإعادة توفيق وهبي إلى منصبه[45].

---

(42) CO. 730/157/7. 144350. Desp. Secret. No. D. O. S. 450 August 11, 1930, G. Kitching A. I. Arbil; 144350, Teleg No. 373, Aug 13, 1930, A. H. C to S. S. Col. .

(43) زيان، رقم 159، أيلول 4، 1930. وانظر:
CO. 730/157/6, 144350. Extract from Gazette No. 891, Aug. 28, 1930 (al waqai al Iraqiya).

(44) جياووك، 210.

(45) C. . O. 730/157/6, Extract from Intelligence Report, No. 18. August 23, 1930. وانظر: زيان، آب 20، 1930.

ومن الواضح أنّ الجولة المشتركة في 10 ـ 13 من آب فشلت في تهدئة التوتر أو المساعدة على إزالة المظالم، وبدلاً من ذلك فقد أضافت مزيداً من التوترات إلى الوضع. فإنّ التوقيت للجولة جاء «متأخراً جداً» ويجب عدّها هنا مثالاً آخر على كون السياسة البريطانية يخطّط لها على أساس التجربة والخطأ[46].

هل كانت الحكومة العراقية مقصّرة، حقاً، في تنفيذ التزاماتها نحو الكرد إلى حدّ أيلول عام 1930، كما زعمت العديد من الالتماسات التي قدّمها الكرد؟ ما هي الدوافع والاهتمامات التي شكّلت موقف الحكومة في الألوية الكردية في فترة السنوات (1927 ـ 1930م)؟ ماذا عملت الحكومة البريطانية، بصفتها القوّة المستعمرة، لكي تضمن وفاء الحكومة العراقية لوعودها المقدّمة للكرد؟

ولمناقشة المسألة الأولى، من المفيد مراجعة الوعود نفسها التي قدّمت إلى الكرد قبل عام 1930، من قبل كلّ من العراق وبريطانيا، ولا سيما الوعود الآتية:

1 ـ خطة السيد بيرس كوكس في مارس عام 1921، والتي وعدت بالحكم الذاتي للكرد، وكذلك إنشاء لواء دهوك في الأقضية الكردية في الموصل.

2 ـ إعلان 24 كانون الأول لعام 1922 المشترك بين الحكومة البريطانية والعراقية، والذي ينصّ على أنّهم سينشئون حكومة كردية في جنوب كردستان.

3 ـ قرار مجلس الوزراء في 11 تموز عام 1923، في أثناء انتخاب المجلس التأسيسي، والذي أوضح أنّ الحكومة العراقية لا تنوي تعيين مسؤولين عرب، في الألوية ذات الأغلبية الكردية.

4 ـ خطاب يوم 21 كانون الثاني عام 1926 لعبد المحسن السعدون، والذي وعد فيه بضمان حكم إداري ذاتي للكرد.

---

(46) Confid. U. S. Diplomatic Post Records, Teleg, No. 54, Nov. 14, 1930, Baghdad American Consulate; P. O. 730/157/8144350; hall to Flood, Oct. 13, 1930.

5 ـ القرار الذي صدر بالنسبة لقضية الموصل 15 كانون الأول عام 1925 من قبل عصبة الأمم، والذي يحتوي على وثيقة توفر «ضمانات» و«معايير إدارية» لحماية حقوق الكرد في داخل العراق.

ويبدو أنّ السلطات البريطانية في العراق قدّمت في خلال السنوات 1927 ـ 1930 صورتين مختلفتين تمام الاختلاف عن سياسة الحكومة العراقية في الشمال. فمن جانب كانوا يقولون لعصبة الأمم: إنّ الحكومة العراقية مستمرة في الوفاء بالتزاماتها نحو الكرد. وفي الجانب الآخر، في اتصالاتهم مع لندن والحكومة العراقية، كانوا يجادلون بشدّة في أنّ الحكومة العراقية لم تكن وافية لوعودها تجاه الكرد.

وقد لوحظ فعلاً أنّه في عام 1926 قدّمت الحكومة البريطانية تقريراً إلى عصبة الأمم، تقول فيه: إنّ الحكومة العراقية «ملتزمة تماماً» بوثيقة عصبة الأمم المعنية بحقوق الكرد. وفي تقريرهم السنوي إلى عصبة الأمم، حول العراق لعام 1927، كتبت الحكومة البريطانية بأنّ سياسة العراق المتعلّقة بالمعاملة الخاصة بالمناطق، ذات الأغلبية الكردية والملخّصة في التقرير الأخير «قد بقيت بدون تعديل»[47].

ووصف التقرير الإداري لعام 1928 حول العراق لواء السليمانية بأنّه من «أفضل المناطق إدارياً وأقلّها مشاكل» في العراق. على الرغم من أنّ التقرير ذكر بعض عدم الرضى من الحكومة العراقية، في سياستها التعليمية، تجاه الكرد، لكنّه يميل إلى الاتفاق مع رأي الحكومة الذي يقول بأنّ المطالب الكردية غير معقولة؛ لأنّ الدولة العراقية ليست في وضع مالي لتتمكّن من إنشاء معاهد تدريب، منفصلة ومدارس عليا للكرد. وذكر التقرير أيضاً أنّ الحكومة تبذل قصارى جهدها في ترجمة الكتب المقرّرة للكرد وطبعها[48]. ويقول التقرير الإداري لعام 1930 بأنّ الحكومة ماضية في تنفيذ برنامج «بناء» لإشباع طموحات الكرد[49].

---

(47) Iraq Administrative Report for the year 1927, p. 26.

(48) Iraq, Administrative Report for the year 1928, p. 18.

(49) Iraq, Administrative Report for the year 1930, p. 132.

والتقرير الخاص حول التقدّم في العراق للأعوام (1921 ـ 1931م) والذي أعدّته الحكومة البريطانية لعصبة الأمم، أكّد أنّه «بصفة عامّة يمكن اكتشاف عيوب بسيطة جداً، في موقف الحكومة العراقية» فيما يتعلّق بتنفيذ وثيقة عصبة الأمم المعنية بحقوق الكرد[50]. وفضلاً عن كلّ ذلك، ففي تشرين الأول عام 1930، وفي ملاحظاتهم على التماسات الكرد الموجّهة إلى عصبة الأمم، حاولت السلطات البريطانية أن تبرهن على أنّ الادعاءات الكردية بأنّ أغلب المسؤولين في الألوية ذات الأغلبية الكردية هم من غير الكرد مقولة «لا وجود لها»، وأنّ وزارة نوري باشا متعاطفة جداً تجاه الكرد، وأنّ أغلب المسؤولين الإداريين في الشمال إمّا هم من الكرد أو من الذين يتكلّمون اللغة الكردية. وواصلت المذكرة البريطانية حول الالتماسات الكردية في تأييد موقف الحكومة العراقية قائلة بأنّ الصعوبة في تنفيذ وثيقة عصبة الأمم، حول الكرد، تعود في الغالب إلى تخلّف الكرد، وعدم وجود لغة كردية موحّدة.

وفي ما يتعلّق بزيادة إداريين غير الكرد في الألوية الكردية المذكورة في الالتماس، تؤكّد المذكّرة أنّ ذلك لا يمكن تفاديه، نظراً للتوسّع في الخدمات في الشمال، وكذلك لعدم وجود الكوادر الكردية العلمية المؤهلة لإدارة هذه المناطق[51]. واعتماداً على المعلومات التي قدّمتها بريطانيا بشكل رئيسي، قرّرت اللجنة الدائمة للانتداب، في دورتها التاسعة عشرة تشرين الثاني عام 1930، التعبير عن رضاها لكون الحكومة العراقية قد قامت، بصورة حقيقية، باتّباع سياسة مدروسة جيدة، وبنحو سمح تجاه القضية الكردية المعنية بها[52].

وعلى الرغم من ذلك، ففي اتصالاتهم السريّة الخاصة، كانت السلطات البريطانية تشعر بمرارة شديدة، وخيبة أمل، من فشل الحكومة العراقية في الوفاء

---

(50) Special Report on Progress in Iraq, p. 261.

(51) CO. 730/157/6. 144350, J. Hall.
«تعليق حكومة جلالته في المملكة المتحدة لبريطانيا الكبرى وشمال إيرلندا على الالتماسات المؤرّخة بتاريخ 26 تموز قدّمها أرمني بابازيان وأعوانه» . Oct. 22, 1930.

(52) BHCF 13/14, Events in Kurdistan, Vol. 10, (A Note on Kurdish Situation), by K. Cornwallis, Adv. To Min. Of Interior, Feb. 4, 1931.

بوعودها السابقة، وكذلك فيما يتعلّق بوثيقة عصبة الأمم المعنية بحقوق الكرد. في نيسان عام1930، أرغمت الشكاوى العديدة المقدّمة إلى دار المندوبية كنهان كورن والس، المستشار لوزارة الداخلية، على كتابة تقرير حول أداء الحكومة العراقية في الشمال. وهذا التقرير الذي نتج من عديد من الجولات الميدانية والتحقيقات التي قامت بها السلطات البريطانية بالفوز، قدّم الجدول الآتي حول نسبة الكرد، إلى غيرهم من المسؤولين في الألوية ذات الأغلبية الكردية:

	بيان رسمي				بيان غير رسمي			
	K	T	A	C/J	K	T	A	C/J
كركوك	16	11	18	2	29	107	40	12
أربيل	18	5	4	1	95	23	34	–
السليمانية	9	8	1	2	90	14	12	12
أقضية الكرد في الموصل	11	3	14	4	46	8	43	35

ملاحظة: K = كرد؛ T = أتراك؛ A = العرب؛ C/J = مسيحين أو يهود.

وكما هو مبين في الجدول، فإنّ تعيين هذا العدد الكبير من غير الكرد يعدّ «خرقاً واضحاً للوعود». ففي السليمانية، حيث إنّ تسعة وتسعين بالمئة من السكان فيها من الكرد، ومع ذلك فإنّ ثلاثين بالمئة، أو أكثر، من مسؤوليها هم من غير الكرد. وبالجملة فهناك 324 مسؤولاً كردياً، و165 من العرب، و180 من التركمان والمسيحيين واليهود في الألوية الكردية فقد فاق أعداد المسؤولين من غير الكرد في الألوية الكردية أعداد مسؤولي الكرد أنفسهم بثلاثة وتسعين؛ فضلاً عن ذلك فكلّ التداولات والاتصالات في المحاكم العدلية في المنطقة هي باللغة العربية، ولم يكن هناك ترجمة لنظام القوانين الموجودة. وختم التقرير بحثه بالقول: «لا يمكن تعليم أيّ طفل كردي بصورة مناسبة اللغة الكردية»[53]. وكان إدموندز الذي كان يعمل مستشاراً لوزير الداخلية غير راضٍ

(53) CO. 730/157/5, 144360, (note) by Sir K. Cornwallis, Desp. No. 68338/79 April 23, 1930.

أيضاً من أداء الحكومة العراقية، في تنفيذ التزاماتها نحو الكرد. وكتب قائلاً: «إنّه من عام 1928 إلى عام 1929 حاول العديد من وزراء التربية والتعليم خرق مواد الوثيقة لعصبة الأمم، المتعلقة بتعليم الكرد ففي عام 1929 مثلا حاول وزير التربية والتعليم إقناع السليمانية وأربيل باستخدام اللغة العربية وسيلة للتعليم. وبعد فشله في إقناع الكرد بذلك، أخّر الموافقة على إجازة الكتب المدرسية باللغة الكردية، ورفض تعيين مترجمين متفرغين للعمل في الوزارة. وأضاف إدموندز: «عامّة كلّ الأقسام الأخرى في الإدارة، ستقوم بتنفيذ واتّباع أمثلة مماثلة»[54]. وفي كانون الأول من عام 1930، رفع السيد فرنسيس همفيري، المندوب السامي تقريراً إلى وزير الدولة للمستعمرات، أوضح فيه بأنّه، وعلى الرغم من التأكيدات العديدة من نوري باشا، فإنّ الحكومة لم تنفذ سياستها المعلنة تجاه الكرد. ويكتب السيد همفيري، كمثال، بأنّه كان هناك مئة مسؤول غير كردي في الألوية الكردية والأمر الذي يمثّل خرقاً واضحاً لوثيقة عصبة الأمم، التي تنص على تحويل هؤلاء إلى أماكن أخرى، أو يجري تعليمهم اللغة الكردية[55].

إنّ هذه الحقائق الخفية أدّت إلى نقاش شديد بين موظفي الإدارة البريطانية في العراق أنفسهم من جهة، وكذلك بين الحكومة البريطانية والسلطات العراقية من جهة أخرى. وكانت حدّة هذا النقاش تعبيراً عن حجم الخلاف بين الطرفين، ولكن السلطات في وزارة الخارجية وشؤون المستعمرات كانت متردّدة في الضغط على الحكومة العراقية، بشدّة، فيما يتعلّق بحقوق الكرد، بسبب مخاوفها، من أنّ وزارة نوري باشا الموالية لبريطانية، قد تسقط بسبب تصاعد نفوذ الوطنيين السياسيين العرب في بغداد، والذين ينظرون إلى اهتمام بريطانيا بحقوق الكرد بالشك والريبة[56]. فالإدارة البريطانية في العراق كانت في صالح

(54) BHCF. 13/14, Events in Kurdistan, VOL, 6, C. J. Edmords, "a note on the Kurdish Situation" May 11, 1929.

(55) BHCF. 13/14, Events in Kurdistan, Vol. 10, Residency, Baghdad, Dec. 19, 1930.

(56) Confid. U. S. Diplomatic Post Record. Teleg. No. 605, May 1930; U. S. Consulate, Baghdad, Iraq Administrative Report 1930, p. 26.

ممارسة الضغط المستمر على المسؤولين الحكوميين، للتأكّد من أنّ حقوق الكرد قد جرى تنفيذها. والملاحظات الآتية للسيد همفيري تعبّر عن ذلك الوضع بجلاء:

«أيّ تعليق قد تفكّر فيه حكومة جلالته (البريطانية) وتراه مناسباً في إضافته أو حذفه من تقاريرهم السنوية إلى عصبة الأمم، فإنّ المندوبين الساميين المتعاقبين لم يخفوا، ولو مرة واحدة، في محادثاتهم مع الملك فيصل أو رئيس الوزراء رأيهم بأنّ وثيقة عصبة الأمم في الحقيقة، لم يجر تنفيذها بنحو مرض»[57].

وفي تشرين الأول عام 1930، كتب السيد هول في وزارة المستعمرات مذكرة إلى دار المندوبية السامية، في بغداد، يعبّر فيها عن تعاطفه مع الإدارة البريطانية في العراق، وعن حول عدم وجود تحمّس لدى الحكومة العراقية في تنفيذ التزاماتها. وأضاف هول بأنّ فشل الحكومة العراقية في الوفاء بوعودها إلى الكرد قضية «لا يمكن حجبها أو إخفاؤها للأبد». فالاعتناء غير الكافي للتطلعات الشرعية للكرد لا يمكن أن تنفلت من الوصول إلى انتباه عصبة الأمم، في وقت قريب جداً. فضلاً عن ذلك فقد اعترف هول بأنّ مواطن ضعف الحكومة العراقية «لم تواجه بصورة صريحة»، عندما بعثت الحكومة البريطانية بتعليقاتها وملاحظاتها، على الالتماسات الكردية إلى عصبة الأمم[58].

وكان النقاش بين الحكومة البريطانية والعراقية شديد اللهجة، ويرجع السبب في هذا، جزئياً، إلى عدم الثقة المتبادلة، والآخر إلى الخلافات

= كان أعضاء الحزب الشعبي في المجلس، والذين كانوا يعارضون معاهدة التحالف الموقّعة 1930، يحاولون إسقاط حكومة نوري باشا، عن طريق نشر إشاعات بأنّ العراق على وشك التفكك بسبب رغبة بريطانيا في فصل كردستان عن العراق، وبعد ذلك تقوم بحكمها بصورة مشابهة لإدارة بريطانيا للسودان، بعد نزعها من الحكم المصري. انظر: (Air 32/ 411, Memo, (Kurdish Affairs) No. 016, Feb. 6, 1930).

(57) BHCF. 13/14, *Events in Kurdistan*, Vol. 10, Dec, 19. 1930, Letter from H. C. Baghdad to S. S. Col.

(58) CO. 730157/6. 14435, Desp. No. 783/5/35, Oct. 23, 1930, Hall to A. H. C. Iraq.

السياسية في الشمال. وكان هناك اعتقاد شائع لدى السياسيين العراقيين بدرجة ما، أنّ كلّ المشاكل نتجت من تحريض المسؤولين البريطانيين للكرد على التمرّد. وهي شبهة تطورت في أوساط السياسيين في بغداد، بما في ذلك الملك فيصل ونوري باشا، بأنّ بريطانيا تريد أن تعرّض انضمام العراق إلى عصبة الأمم للخطر، وذلك بتحريض الكرد ضدّ الحكومة، واشتكت الحكومة العراقية في مناسبات عديدة، بأنّها تشك في أنّ المخابرات البريطانية تقوم بتشجيع الكرد على القيام بطلبات تعجيزية، أو باهظة من الحكومة[59].

وهذه الشكوك من العراقيين لها مسوغات وأسباب كثيرة. ففي الماضي كما، ذكر آنفاً، استخدم البريطانيون، بصورة متكرّرة، التهديد بتشجيع القومية الكردية، المهدّدة لوحدة الأراضي العراقية، وذلك بهدف إجبار الحكومات العراقية السابقة على التوقيع على المعاهدات، وتقديم التنازلات التجارية، والتي كانت في صالح بريطانيا،. وفضلاً عن ذلك، ففي السنتين 1928 ـ 1929، وبينما كان الشيخ محمود في إيران، فقد واصلت السلطات البريطانية إجراء اتصالات سرية معه.

وحسب تقرير المخابرات البريطانية في 1928، قام الشيخ محمود بجولات في الحدود، وأجرى لقاءات عدّة مع بعض الزعماء الكرد، والمسؤولين الإداريين البريطانيين. وفضلاً عن ذلك في ربيع عام 1929، بعث مكتب المخابرات البريطانية في السليمانية بمئة بندقية خرطوشة، هدية للشيخ محمود. وفي تشرين الثاني اجتمع الكابتن غربن، الضابط الإداري في لواء السليمانية، بالشيخ محمود مرة أخرى، وقد طلب الشيخ محمود إليه، بنحو واضح، كمية كبيرة من المعونات[60]. وحول أثر هذه الاجتماعات في العلاقات الأنجلو ـ

---

(59) Special Report on progress in Iraq, p. 264; C. O. 730/151/6 Letter No. S. A. 491, July 19, 1930; A. d. Min. OF Interior to S. S. Col; 157/5, Memo No. D. O. S. 492, Adv. Minister of Interior. July 27, 1930; BDFP. Ser. B. Vol. 6: 373 Memo. E2553/ 151/44, April 29, 1930;

وانظر: جياووك، ص 100؛ حسن، ج 2، ص 1949.

(60) Delhi BHCF. 13/22 Shaikh Mahmud, Vol. 2, Teleg. No. 504, 5, 1929, Clayton

العراقية كتب بيتر سلوغلييت العبارات الآتية:

«ليس من الواضح إلى أيّ مدى كان المسؤولون العرب في بغداد على علم بتلك العلاقات الوديّة، لكن هناك بعض المبررات الأساسية على الشبهات الموجودة لدى العرب، بأنّ البريطانيين يمارسون سياسة سريّة في كردستان. إن لم يكن هناك حلف على الأقل، فهي تسوية خلاف مع الشيخ محمود، بصورة كريمة. إنّ هذه الشكوك يمكن أن تساعد على توضيح أسباب العداء الواضح، لسياسيي بغداد، وكذلك الإداريين في الحكومة في وجه أيّ تنازل حول كردستان»[61].

ومن الممكن أن تكون السلطات البريطانية قد حاولت، من خلال الإبقاء على اتصالات وديّة مع الشيخ محمود، عبر الحدود جزئياً، إقناعه بعدم اتخاذ موقف عدائي تجاه العراق، الأمر الذي قد يؤدّي إلى خلق عدم استقرار في الحدود مع إيران. وقد بذلت السلطات البريطانية جهوداً كبيرة في السنتين 1926 ـ 1927 لتحقيق الاستقرار في المنطقة، كما أشير إلى ذلك قبل. وأيضاً أدركت السلطات البريطانية أنّه ما دام الشيخ محمود باقياً في الحدود، ويقوم باتصالات مع كرد العراق، فإنّ الحركة القومية الكردية ستبقى حيّة؛ ونتيجة لذلك، فإنّ الحكومة العراقية ستظل تشعر بالقلق نتيجة التهديد بالانفصال الكردي على وحدة الأراضي العراقية. ولذلك سيدرك الملك فيصل ونوري باشا أهمية المساعدة البريطانية لهما، وبالتالي لن يتنازلا للوطنيين العراقيين العرب.

ومن الواضح أنّ الشيخ محمود كان على علم بهذا الأمر، وفي الحقيقة حاول الشيخ محمود استغلاله لمصلحته الخاصة. وفي مارس عام 1929 بعث جلبرت كلايتن للشيخ محمود بعض الأموال، وخطاباً يطلب إليه فيه الإبقاء خارجاً عن دائرة السياسة، وأن يطيع الحكومة. وردّ الشيخ: «لا تعتقد أنّ طاعتي للحكومة البريطانية، هي من أجل منافعي... إنّ طاعتنا للحكومة

---

to *Shaikh Mahmud*; Shaikh Mahmud, Vol. 3, Teleg. No. 4217. Jan. 4, 1930. Adv. Minister OF Interior, in Sluglett, p. 185.

(61) Iraq, p. 185.

البريطانية... وليس للعراق. أرجو أن تفكر في هذه النقطة لمدة. فإذا كنّا مطيعين للعراق بشكل كليّ، فلن يكون ذلك لصالح المصالح البريطانية»[62].

كانت الحكومة البريطانية أيضاً غير واثقة من نيّة الحكومة العراقية، تجاه الكرد. ففي أيلول عام 1930 كتب وزير الدولة لشؤون المستعمرات إلى المندوب السامي المؤقّت في بغداد يقول: «أنا أشكّ في كون الحكومة العراقية ماضية في تنفيذ وعودها بشكل كامل»[63]. وفي العديد من الملاحظات كانت السلطات البريطانية في وزارة شؤون المستعمرات تعبّر بشكل واضح عن شعورها، بأنّ الحكومة العراقية غير «صادقة» في سياستها في كردستان[64]، وكانت تشكو بصورة متكرّرة، من أنّ الملك فيصل ونوري باشا وأغلب الوزراء كانوا يؤخّرون، بشكل متعمّد، تنفيذ بنود عصبة الأمم، الخاصّة بحقوق الكرد[65].

كان لدى كلّ من العراق وبريطانيا مفاهيم مختلفة عن القضية الكردية، وكان لهما سياسات مختلفة تجاهها. فسياسة الحكومة المتعلقة بالكرد كانت متأثرة بقضية الوحدة الوطنية في العراق، والمشاعر المعادية من قبل القوميين العرب تجاه القوميين الكرد، وكذلك علاقة العراق بجارتيه تركيا وإيران. فالقوميون العرب والكرد لن يتمكّنا من توحيد هدفيهما.

وقد أوضحنا سابقاً كيف أنّ القوميين الكرد في السليمانية رفضوا أن يدعوا أنفسهم عراقيين، واحتجوا على ذكر صحيفة بغداد أن السليمانية هي أحد ألوية العراق. وفي عام 1926 لاحظ هنري دوبيس أنّ السياسيين العرب، وعلى الرغم

---

(62) New Delhi, BHCF 13/22, Shaikh Mahmud, Vol. 2, Shaikh Mahmud to Clayton, May 27, 1929, Cited in Slaglett, p. 184.

(63) CO. 730/157/5. Teleg. No. 333, Sept. 3, 1930.

(64) CO. 730/157/6. A. (Note) by Hall, No. 75, August. 27, 1930; 157/6, (Note) May 5, 1930, Col. O.

(65) BHCF. 13/14, *Events in Kurdistan*, Vol. 8, Teleg No. 38, Aug. 18, 1930. AH. C. to S. S. Col; Teleg. No93. Feb. 1930, H. C. to S. S. Col; CO. 730/157/5, Teleg. No. 340. July 23, 1930.

من كونهم متعصبين لقوميتهم، فشلوا في قبول وجود المشاعر نفسها عند الكرد[66].

وفضلاً عن ذلك فالوطنيون العرب، في العراق، كانوا ضدّ أيّ تنازلات تقدّم للكرد، لأنّهم كانوا يعدّون وجود الكرد تهديداً لهوية العراق العربية. فمواقفهم تجاه الكرد تراوح ما بين رغبة بعضهم بترك الكرد ينفصلون عن العراق، «ليتحملوا نتائج أعمالهم» إلى رغبة بعضهم برؤيتهم «على أعواد المشانق بسبب الخيانة»[67].

وكان جميل المدفعي وعبد العزيز القصاب، الوزيران في وزارة الداخلية في الفترة من عام 1927 ـ 1930، من أشدّ المعادين للكرد. وكان الأول تحت تأثير ياسين الهاشمي، أشهر الوطنيين القوميين، والذي كان يفضل استخدام القوة العسكرية، دائماً، في مواجهة القضية الكردية... وحاول المدفعي، بإصرار شديد، مقاومة تنفيذ السياسة السمحة في الشمال[68].

وفضلاً عن ذلك، فقد كانت السلطات المسؤولة عن التربية والتعليم في منطقة الموصل، وفي أربيل، وأقضية الموصل الكردية، غير متعاطفين مع الكرد[69]. ولم يكن الملك فيصل هو الآخر متلهفاً كثيراً لاسترضاء الكرد الذين سوف ينضمون في نهاية المطاف ـ وحسب رأيه ـ إلى إخوانهم عبر الحدود، في إيران وتركيا، عندما تتهيأ لهم الفرصة؛ لذلك فبالإضافة إلى أنّ كلاً من الملك فيصل ونوري باشا يشتركان في الرأي بأنّ أيّ تنازلات للكرد سوف تشجعهم على طلب المزيد[70]. فإنّ السياسيين في بغداد ومعهم كبار موظفي الدولة عامّة

---

(66) F. O. 371/11460. Desp. Ea7714. March 2, 1926, Dobbs to Spring Rice. Col. O.

(67) BHCF. 13/14, *Events in Kurdistan*, memo. by Cournwallis, Adv. Min. Of Interior, No. S. A. 321, May 12, 1929.

(68) CO. 730/157/6, Teleg. No. S. A. July 7, 1930, From Adv. Min. O F Interior to A. H. C Teleg. S. O. 1372, June 25, 1926, Dobbs to Cornwallis;
القصاب. **من ذكرياتي**، ص 281.

(69) BHCF. 13/14, *Events in Kurdistan*, Vol. 6. memo. by. C. J. Edmonds May 11, 1929.

(70) BHCF. 13/14, *Events in Kurdistan*, Vol. 6, Teleg No. S. A. 321 May 12, Adv.

ينظرون إلى الكرد على كونهم «إخواناً للعرب» وأنّ العدو البغيض زرع بينهما بذور الخلاف والنزاع المؤديين إلى التفرقة من أجل إضعاف العراق، أو «أنهم عبارة عن قبائل بربرية على الحدود» وأكثر المعتدلين العراقيين يعدّون الكرد شركاء أو رفقاء أدنى مرتبة، والذين يجب التسامح معهم إذا هم «سلكوا سلوكاً حسناً وأقرّوا بالجميل» بسبب الامتيازات التي يتمتعون بها الآن[71].

وكانت الحكومة تخشى من أنّ تنفيذ وعودها تجاه الكرد، والتي كان معظمها فقط في الألوية الكردية سوف يعمل على إبقاء نزعة الانفصال حيّة في الشمال[72]. وكان العراق قلقاً أيضاً من ألاّ تؤدي سياساته السمحة (اللينة) في كردستان إلى آثار سلبية معاكسة في علاقاته مع تركيا وإيران. ففي كانون الأول عام 1929 عرضت الحكومة الإيرانية اعترافها الرسمي، بحكومة العراق. وتلا هذا الإجراء تعيين ممثلين دائمين في كلا البلدين، وكذلك تشكيل لجنة حدودية دائمة، والتي جاء تشكيلها بعد تشكيل اللجنة الحدودية التركية العراقية المشتركة.

وكانت قضية وجود سمكو في الحدود الإيرانية العراقية تمثل شوكة في العلاقات الثنائية، بين البلدين. وفي عام 1930 جرى القضاء في إيران على الزعيم الكردي الذي كان مصدر إزعاج في المناطق الحدودية[73]. إلا أنّ الحكومة الإيرانية ظلّت، في أغلب الأحوال، غير واثقة من سياسة الحكومة البريطانية في كردستان العراق. وقد قامت السلطات الإيرانية بإرسال بلاغات عديدة إلى الحكومة العراقية تعبّر فيها عن عدم ارتياحها حيال التسامح العراقي

To Minister of Interior. C. O. 730, 15715, 144350, «note of Interview of His Exellency King on 20th May 1930», May 5, 1930.

(71) CO. 730/1611/1. 144277, extract from) Near East), March 5, 1931.

(72) CO. 730/157/5, 144350, Memo. No. 2422, Councilof Ministers, to AHC, Aug. 17, 1930.

(73) F. O. 371/13782, Persia. Confid. (E20118/279/34), Teleg No. 166, April 22, 1929. Edmonds to A. Chamberlains Toynbee, Survey of International Affairs for the year 1938, p. 293-294.

مع القومية الكردية، التي تعدّها السلطات الإيرانية تهديداً لأمنها القومي[74].

وشهدت العلاقات التركية العراقية تطورات مماثلة في السنوات (1928 ـ 1930م). ففي حزيران عام 1928، رفعت تركيا مكانة بعثتها التمثيلية في بغداد، من قنصلية عامّة إلى ما دون منصب السفير. وفي أيلول عيّن العراق السيد صبيح نشأت الوزير السابق، سفيراً في أنقرة مع مطلق الصلاحية[75]. ومنذ ذلك الحين، سجّلت العلاقات الثنائية بين البلدين تقدّماً. وكانت الحكومة العراقية عازمة على عدم تعريض هذه العلاقة المهمة والحساسة، بين البلدين، للحرج والمشاكل من قبل الكرد «. . . فالمصالح العراقية التركية في انسجام تام فيما يتعلّق بـ(مسألة) الكرد»، كما قال المسؤول عن الشؤون العراقية في أنقرة[76].

وفي عام 1930 أثارت نوايا الحكومة العراقية في اتّباع سياسة سمحة، في شمال العراق، غضب الأتراك الذين انتقدوها بصورة «عنيفة»، ووصفوها بأنّها مفروضة من بريطانيا، لخلق عدم استقرار في دولتهم تركيا. ومن الجدير بالذكر أنّ تركيا عدّت أيّة تنازلات لصالح الكرد «عملاً غير ودّي»[77]. والحكومة العراقية مقيّدة بأخذ الانتقادات التركية محمل الجدّ، لأنّ الأخيرة كانت متورطة في قمع ثورة الكرد في مناطق أرارت الجبلية. وفي 1 أيلول من عام 1930، بينما كان نوري باشا في أنقرة، وجّه إليه رئيس الوزراء التركي طلباً بإعطاء موافقته لعبور القوات التركية الحدود العراقية إلى داخل العراق، في محاولة لتطويق الثوار الكرد في أرارت. ووافق نوري باشا مبدئياً على الطلب التركي، لكنّه طلب أن يكون هذا الطلب خطياً. وشاور نوري باشا المسؤولين البريطانيين

---

(74) F. O. 371/13791, Intelligence Report, No. 17 For Fotnight Ending August 16, 1929; F. Gunleff-Owen, "Note on Iran-Turkey Treaty of Alliance", Journal of Royal Central Asian Studies, Vol. 17, (1930), p. 397; J. Walter Collins, "Modern Turkey", JCRAS, pt. II, April 1932, p. 234; وانظر: شه مزينى، ص93-94.

(75) Iraq, Administrative Report for the year 1928, p. 29.

(76) FO: 371/13032, Iraq Charge Affairs, Angora, April1, 1928, Letter. R. Chadirchi to Nuri.

(77) CO. 730, 157/5, 144350, Teleg. No. 2271, Aug. 2, 157/7 Teleg. No. 343, July 21, 1930, A. H. C to. S. S. Col. Teleg. No. P. O. 165, July 28, 1930.

في بغداد، والذين أجابوه بأنّ تركيا متورطة في سياسة إبادة الكرد، وأنّ سماح الحكومة العراقية للقوات التركية باستعمال أراضي العراق، في حملتها هذه، سيكون له عواقب سيئة على صورة العراق، والتي قد تؤثر على طلبه العضوية في عصبة الأمم؛ ولذلك رفض نوري باشا الطلب التركي بعد أن علم بذلك[78]. ومن الجدير بالذكر أنّه في عام 1930، كانت تركيا وإيران تقومان بتنسيق جهودهما، في قمع ثوار أرارت. فقد سمحت إيران لتركيا بإرسال قواتها إلى داخل الأراضي الإيرانية، لتطويق الثوار، في حين تحرّكت القوات الإيرانية إلى الحدود لمساعدة القوات التركية[79].

وصاغت الحكومة البريطانية وجهة نظر مختلفة تماماً من مجريات الأحداث، في الألوية الكردية، في السنوات من عام (1927 ـ 1930م). ويعتقد العراق أنّ الأغلبية من الكرد باستثناء بعض الأفراد المتهورين، مقتنعين بسياسة الحكومة. وهكذا عدّ الوزير المسؤول عن الشؤون الكردية أنّ أيّ اضطرابات تحدث في الألوية الكردية هي من تشجيع المسؤولين البريطانيين، الحريصين على رؤية العراق «ضعيفاً». وشعر المسؤولون البريطانيون من جانبهم بأنّ ارتباط المناطق الكردية بالعراق «بروابط ولاء ضعيف جداً». وأنّ هناك خطراً وثيقاً لأن تنفصم عرى هذه الروابط، ما لم تنتهج الحكومة سياسة التعاطف والتسامح في كردستان[80].

فضلاً عن ذلك، زعم السياسيون العرب أنّه بإمكانهم السيطرة على الألوية الكردية، باستخدام القوة المفرطة فقط، وكانوا يعارضون سياسة المصالحة. مثلاً، فقد نقل عن جميل المدفعي قوله: «سيكون كلّ شيء على ما يرام، إذا

---

(78) CO. 730/157/5. 144396, "Memo. On a conference held at Angora Between Nuri Pasha as-said and Turkish prime Minister", very secret. Desp. No. 3031, Sept. 20, 1930; F.O. 371/1932, Desp. No. 350. G. Clerk Angora to Henderson (F. O) SEPT. 4. 1930.

(79) Collins, pt. 2 (1932).

وانظر: شمزيني، ص 3-4.

(80) CO. 730/157/6, Desp. No. S. A. 492, July 27, 1930, Cornwallis to Holt.

فُوّض الأمر إلى مجلس الوزراء للتسوية مع الكرد». والبريطانيون من جانب آخر أكّدوا أنّه إذا حدثت أعمال استفزازية كافية ضدّ الكرد، فإنّ بإمكان القوميين الكرد خلق اضطرابات واسعة النطاق في الشمال. وفضلاً عن ذلك، كانت الحكومة البريطانية على دراية واضحة أنّ القوميين الكرد منقسمين إلى معسكرين، هما: جماعة المتشدّدين الموالين للشيخ محمود، والذين يرجون إقامة كردستان مستقلة حتى الآن، وجماعة المعتدلين، الذين أدركوا أنّ بإمكانهم التمتع بالحقوق الكردية، في إطار العراق الموحّد. وهذا المعسكر الأخير هو الذي كانت الحكومة البريطانية تحاول كسبه إلى جانبها[81].

وأخيراً، فالحكومة العراقية، وللأسباب التي جرى سردها سابقاً، كانت تعارض أيّ نوع من «كيان خاص» أو «حكم ذاتي» بالنسبة للكرد، وكانت مصمّمة على إقامة حكم مباشر على الألوية الكردية. غير أنّ الحكومة البريطانية، كانت معارضة لسياسة الإلحاق الفوري، وتحبّذ سياسة دمج كردستان مع العراق، بأسلوب مشابه للسياسة التي انتهجتها بريطانيا نحو اسكتلندا، في ضمّها إلى المملكة المتحدة.

فانتهاج سياسة الإلحاق التدريجي، وكسب ودّ القوميين الكرد، بدلاً من دمج كردستان في داخل العراق بالقوة، بالاستفادة من التجربة البريطانية في اسكتلندا سوف يعملان على الإبقاء على الهوية الكردية في الشمال، في حين أنّ المطلوب هو العمل على تقوية وحدة العراق. غير أنّ الحكومة العراقية كانت تعتقد أنّ الوضعين لا يمكن المقارنة بينهما[82].

وهذه الخلافات الأساسية بين الحكومتين (العراقية والبريطانية) في ما يتعلّق بسياسة كلّ منهما، تجاه الكرد، قد قادت إلى مواجهات دائمة في علاقاتهما. فالحكومة البريطانية اتخذت سياسة ممارسة الضغط المستمر على

---

(81) C. O. 730/197/5, 144360, (note) by Cornwallis, AUG. 18. 1930; DBFP. . SER. b. Vol. 16; 191. Teleg. No. 206, Dec. 4, 1928, Dobbs to Avery.

(82) C. O. 730/ 157/ 5, 144350 "Note on Kurds", by J. Hall, March 20, 1930; DBFP, ser. Vol. 6: 191. Teleg. No. 206, Dec. 4, 1928, Dobbas to Amery.

العراق، في إجباره على انتهاج سياسة معتدلة، في حين لجأ العراق إلى اتخاذ سياسة التماطل في تنفيذ الوعود. ففي ربيع عام 1928، اشتكى المندوب السامي المؤقّت حينذاك إلى الحكومة العراقية، بأنّه لا توجد أيّة دلالات من جانب العراق على وجود رغبة في تنفيذ السياسات التي طالبت بها عصبة الأمم العراق بتنفيذها. فمثلاً، إنّ مكتب الترجمة لم يُنشَأ بعْد، ولم تتخذ إجراءات جادة في إعداد كتب المقررات الدراسية باللغة الكردية.

وردّت الحكومة على ما تقدّم، بزعمها أنّ الصعوبة الرئيسية في تعليم الكردية هي عدم وجود لغة كردية رئيسية، بسبب أنّ الكتّاب الكرد حتى العشرينيات كانوا يكتبون باللغة العربية والتركية والفارسية. وأكّدوا أنّ الميل في الوقت الحاضر في أوساط الكرد للكتابة باللغة الكردية هي، في الغالب، بسبب جهود السلطات الاستعمارية البريطانية في العراق[83]. والسلطات البريطانية من جانبها، اعترضت على وضع علامة استفهام، عن حقيقة إخلاص موقف الحكومة العراقية في التعليم الكردي. وكتب إدموندز: «لا أحد ينكر أنّ التنفيذ العملي للحقوق الثقافية الكردية محفوفة بالمصاعب. لكن كلّ الجهود مركزة على ألاّ يتغلب عليها». وبالمثل، عندما زعمت السلطات العراقية، في مناسبة أخرى، أنّه لا يوجد أساتذة أكفاء في اللغة الكردية، ردّ المسؤولون البريطانيون، على هذا الزعم العراقي، أنّ الحكومة العراقية لم تقم بتدريب أحد منهم[84].

وفضلاً عن هذا، فإنّه كان من اعتقاد السلطات البريطانية أنّ محاولات الحكومة العراقية لتعريب الإدارة، سوف تعمل على تقوية معسكر الانفصال. وقد نقل عن إدموندز قوله في عام 1930 أنّ «قبل سنتين لم تكن هناك قضية كردية، لكن الآن، وفي كلّ كردستان توجد هناك حركة قومية وانفصاليون». وما دام لم يجر التعامل مع هذا بحكمة، قال إدموندز: سوف يؤدّي هذا إلى انتفاضة مسلحة، مشابهة لتلك الجارية حالياً في أرارت[85].

---

(83) Iraq Administrative Report for the year 1928, p. 132; BHCF 13/14, *Events in Kurdistan*, Vol. 6, D. O. S. A. 232, May 9, 1928; Sluglett, p. 184.

(84) BHCF. 13/14, *Events in Kurdistan*, Vol. 5, Teleg. No. D. O. S. A. 322, May 9, 1928.

(85) CO. 730/157/6. 144350, (Note) by J. Hall. Oct. 13, 1930.

وفي نيسان عام 1930، جرى إعداد مذكرة مفصلة عن رأي الحكومة البريطانية حول القضية الكردية من قبل كورن واليس، وقدّمت إلى الحكومة العراقية. وكورن واليس، مثل إدموندز، حذر من مخاطر وشيكة في الألوية الكردية. وأشار بوضوح إلى سياسة الحكومة المتمثلة في تعيين أناس تركمان، غير متعاطفين لإدارة المناطق الكردية، ومن المرفوضين لدى الكرد. ودعا، مثلاً، إلى الإبعاد الفوري لعبد المجيد بيك التركماني المعادي للكرد، كمتصرف للواء أربيل. كذلك، اشتكى المستشار لوزير الداخلية بأنّ الكرد لم يجر تمثيلهم، بصورة كافية، في المناصب الحكومية العليا في بغداد، وقدّم الاقتراحات الآتية إلى الحكومة من أجل معالجة الموقف:

1 ـ وبما أنّ الشؤون التعليمية في كردستان يقوم بإدارتها إداريون غير أكفاء وغير متعاطفين مع الكرد، في كلّ من بغداد والموصل، فمن المرغوب فيها إنشاء مناطق تعليمية كردية، يوفّر لها إداريين كرد أكفاء ويدعمون بمصادر مالية معينة.

2 ـ نشر قانون اللغة الكردية الذي قدّم للكرد أثناء جولة آب لجعفر باشا.

3 ـ تعيين مدير مساعد عام كردي في وزارة الداخلية.

4 ـ فتح مدرستين ثانويتين في أربيل والسليمانية.

واختتم كورن واليس تقريره بقوله: «... قد سمعت، قبل، أنّه لا توجد قضية كردية. وأعتقد أنّ هذا بعيد عن الواقع... ولو سمح لهذا بالاستمرار بدون المعالجة... فأنا متأكّد بأنّه ستكون هناك مشكلة»[86].

وهذه المقترحات المقدّمة رفضتها الحكومة لعدّة أسباب.

أولاً: إنّ عدد المدارس الكردية في الألوية الشمالية، لا تسوّغ إنشاء مناطق تعليم كردية.

ثانياً: إنّ الخزينة العراقية في أزمة مالية.

(86) CO. 730/157/5, 144350, Desp. No. 6837/79, April 23, 1930.

ثالثاً: إذا قدّمت عروض سخية كهذه للكرد، فإنّ سياسة الحكومة تلك ستفسّر بصورة خاطئة، في كلّ من تركيا وإيران.

رابعاً: كان الملك يخشى من أنّه لو قبل بمقترحات كورن واليس، فإنّ الوزراء من القوميين العرب في حكومته، سيستقيلون من مناصبهم، ثمّ سيجد صعوبة في تشكيل وزارة جديدة، موالية للمعاهدة[87].

ولم يقبل المندوب السامي المؤقّت حجة الحكومة في عدم قبول مقترحات كورن واليس. وكتب ميجر يونغ أنّ نوري باشا «غير مخلص» في ذكر الأسباب المالية، كحجة في عدم فتح مديرية كردية تعليمية، وذلك أنّ الحكومة قد وافقت، فعلاً، على تعيين مراقب كردي للتربية والتعليم. والفرق في التكلفة لن يزيد على مئة روبية، غير أنّ مهام «المراقب الكردي» محدودة جداً، وفي دائرة قسم واحد، في حين أنّ المديرية التعليمية الكردية سيكون لها ميزانيتها الخاصة. وستكون مهامها هي إدارة شؤون التعليم في الأقاليم الكردية المختلفة[88].

وخلال شهري تموز وآب، تدهورت الأوضاع في كردستان على نحو سريع، بسبب قلق الكرد من معاهدة عام 1930 والتي جرت مناقشتها آنفاً. ومرة أخرى فقد وجدت الحكومة العراقية تفسيراً مغايراً عن سبب الاضطرابات عن تلك التي لدى الحكومة البريطانية. وتعتقد الحكومة العراقية أنّ ثورة الكرد وكتابتهم للالتماسات إلى العصبة، كانت نتيجة «الإذعان» للكرد. والحكومة البريطانية من جانبها أكّدت أنّ الاضطرابات كانت أمراً لا مفر منه، بسبب رفض الحكومة العراقية تنفيذ السياسة المعتدلة تجاه الكرد، على الرغم من التحذيرات والتنبيهات البريطانية المتكررة لها.

وفيما بعد في آب 1930، حدث خلاف خطير بين الحكومتين حول كيفية

---

(87) CO. 730/157/7. 14435, Teleg. No. 274, July 22, 1930, A. H. C to S. W. Col.

(88) CO. 730/157/5. 144350. Teleg. No. 155, July 21, Secretary of HC to the Council of State, Baghdad; Teleg No. 240, July 23, 1930, A. H. C to s. s. Col; Teleg No. 240, July 22, 1930, S. S. Col to A. H. C.

التعامل مع الوضع المتفجر، وأراد جميل المدفعي نهج سياسة متطرفة في كردستان، والتي تتضمن:

1 ـ إقالة توفيق وهبي بشكل فوري كمتصرف... وهذه نفذها كما سبق ذكرها.

2 ـ اعتقال كلّ أولئك الذين نظموا المظاهرات، في أثناء الجولة ما بين 10 ـ 13 آب في الألوية الكردية من قبل جعفر باشا وميجر يونغ ومحاكمتهم، واحتجاز كلّ الذين كتبوا الالتماسات إلى عصبة الأمم ودار المندوب السامي.

3 ـ إقالة قائد الشرطة الكردي في السليمانية من منصبه، واستبداله بقائد آخر غير كردي.

4 ـ إقالة كلّ المدراء والقائمقاميين الكرد الذين لا تتوافق آراؤهم السياسية مع رأي الحكومة.

5 ـ نهج سياسة قوية في التعامل مع كلّ زعماء الكرد، ورجال الدين المشهورين والموظفين الإداريين الذين يضمرون الأفكار الانفصالية[89].

إنّ كورن واليس، وميجر يونغ الذي كان يعمل مندوباً سامياً مؤقتاً بعد موت جلبرت كلايتن المفاجئ، عارضا بشدة سياسة المدفعي المذكورة آنفاً، محتجين بأنّ ذلك سوف يؤدي إلى نتائج معاكسة في أوساط الكرد، بدلاً من تهدئة الموقف، فإنّ تلك السياسة ستؤدي إلى تفجير الموقف. وأبدى كورن واليس ملاحظته قائلاً: «يجب على الحكومة أن تقرر هل تنوي أن تحكم الكرد بالقوة ضدّ رغبتهم، أم أنّها تريد أن تفوز بحسن نواياهم. فإذا اختير الأسلوب الأول، فإنّ على حكومة العراق أن تقرر هل لديها قوة كافية لعمل ذلك؟ واعتقدت السلطات البريطانية أنّ الحكومة العراقية تريد مواجهة المسألة الكردية، بنفس الأسلوب الذي استخدمته حكومة الاتحاديين الأتراك، بشكل غير ناجح،

(89) BHCF 13/ 14, *Events in Kurdistan*, Vol. 10. Memo. No. 5/631, Oct. 6, 1930, Insp Mousl to Adv. Minister of Interior.

والذي كان عبارة عن: «إرسال فوج من القوات المسلحة بالبنادق، إلى القرى المتحدّية للنظام، والتعامل مع الثوار بصورة سريعة»[90].

وأخيراً، كانت الحكومة البريطانية قلقة من أنّ انفجار الأوضاع في كردستان العراق سوف يؤدي إلى إحراج الحكومة البريطانية أمام عصبة الأمم. وجدير بالملاحظة، أنّه في تشرين الثاني عام 1930 كان من المقرر أن تناقش اللجنة الدائمة للانتداب الالتماسات الكردية. وخشي البريطانيون من أنّ الاضطرابات في الألوية الكردية، وكذلك الإجراءات العقابية التي قد تجبر الحكومة العراقية على اتخاذها ضدّ الكرد، قد تجعل الكرد يبدون في جنيف «الطرف المظلوم». وإنّ رضا وارتياح (اللجنة الدائمة للانتداب) كان ضرورياً جداً، في تسهيل قبول انضمام العراق إلى عصبة الأمم، والذي ينتظر مناقشته في دورة حزيران عام 1931 للجمعية؛[91] ولهذا قرّرت الحكومة البريطانية ربط تأييدها، لطلب العراق بالحصول على عضوية في العصبة، واتّباع العراق سياسة معتدلة تجاه الكرد. وهكذا، في 18 آب حذّر ميجر يونغ جعفر باشا، ونوري باشا والملك فيصل أنّه إذا ما لم يلتزم بمقترحات كورن واليس، فيما يتعلّق بالسياسة المتبعة في الشمال، وبإعطاء أدلة مقنعة على تأييد ذلك، في شكل إصدار قانون اللغة، وإقالة المسؤولين غير الكرد من الألوية الكردية، وكذلك إقصاء الوزراء المعادين للكرد أمثال المدفعي من المجلس، فإنّ الحكومة البريطانية ستعد نفسها غير مسؤولة في جنيف، عن سياسة العراق في كردستان[92].

---

(90) C. O. 730/ 157/ 6, 144360, (note) by Adv. to the Minister of Interior, Aug. 18, 1930; BHCF 13/ 14, *Events in Kurdistan*, Memo. No. Aug. 13, 1930, Conwallis.

(91) CO. 730/ 157/5, 144350, Note by Adv. to the Minister of Onterior. Aug. 18, 1930.

(92) BHCF 13/14, *Events in Kurdistan*, Vol, 9, Desp. No. 333, Sept. 2, 1930, Minutes by Sturges. Residency, Baghdad; CO. 730/157/5. 144350, Teleg. No. 38. Aug. 18, Young to S. S. Col; Teleg No. 366. sept. 20, 1930, Passfield (S. S. Col) to Brooke-Popham, Residency, Baghdad.

وكنتيجة للضغط المستمر من بريطانيا، فقد بدأت الحكومة العراقية في انتهاج سياسة المصالحة في المناطق الكردية. وكانت هذه السياسة تقوم على:

1 ـ قبول نصيحة كورن واليس بعدم تنفيذ اقتراح جميل المدفعي، القائل باتخاذ إجراءات عقابية ضدّ القوميين الكرد.

2 ـ تعيين صالح زكي (كردي)، مديراً عاماً مساعداً في وزارة الداخلية، ليكون مسؤولاً عن الشؤون الكردية، مع تعيين اثنين يعملان كامل الوقت مترجمين في الوزارة.

3 ـ تعيين سعيد نوري برزنجي مراقباً في الشؤون الكردية، في وزارة التربية والتعليم[93].

ومن خلال الضغط على الحكومة العراقية للمصالحة مع الكرد، لم تكن السلطات البريطانية تشجع الانفصاليين الكرد، كما كان يظن بعض السياسيين العراقيين، بل إنّ الحكومة البريطانية كانت في الحقيقة، تهدف من وراء ذلك العكس تماماً؛ وفي اتّباع السياسة المعتدلة في كردستان كانت السلطات البريطانية تأمل في أن تتمكّن من «سحب البساط من تحت المتشدّدين»[94].

ويبدو أنّ فكرة كردستان مستقلة في عام 1930 كانت مسألة غير مرغوب فيها «وحلم غير عملي». وفي تشرين الأول كتب ميجر يونغ إلى وزارة شؤون المستعمرات، مؤكداً أنّه إذا كان سيعطى الحكم الذاتي الكردي، فإنّ كردستان ستتحول إلى «ملجأ للعصابات» والذين سيعيشون على سرقة المدن العربية القريبة في العراق، والنتيجة ستكون مشابهة للوضع الذي قام في الأراضي الشمالية الشرقية في الهند، قبل احتلال وزيرستان[95]. وعبّر السيد نيغل

---

(93) Special Report, p. 263, BHCF 13/ 14, *Events in Kurdistan*, Vol. 10. Desp. Secret A. Oct. 23, 1930. Baghdad A. H. C to S. S. Col; R. S. M. Sturges "Note on promises made to Kurds", Oct. 10, 1930.

(94) CO. 730/157/5, 144350, Desp. very secret. Aug. 19, 1930; Desp. D. O. S. A. No. 492. July 7, 1930, Cornwallis to Council of Ministers, Baghdad.

(95) CO. 730/157/6. 144356, (Iraq And Frontier Provinces) Oct. 16, 1930, A. H. C to S. S. Col.

دافيدسون المستشار القانوني في العراق، للملك فيصل، عن رأي مشابه، مشيراً إلى أنّ فكرة الحكومة الكردية، أو الحكم الذاتي، أو مجرّد شبه حكم ذاتي غير موجود، في فكر المسؤولين البريطانيين: «إنّها كانت حقائق منطقية قوية، وليست سمة ميل لصالح التطلعات الكردية... والتي برهنت بأنّ حلولاً كتلك هي حلم غير عملي». على حدّ زعم دافيدسون[96]. ومن الأمور المثيرة للملاحظة أنّ البريطانيين كانوا ينظرون إلى استقلال كردستان، من خلال التجربة السلبية لهم، في وزيرستان، واستخدموا نفس المواصفات لكل من وزيرستان وكردستان. وهذا يشير إلى الاستمرارية في سياسة الحكومة البريطانية، والمدى الذي كانت فيه الإدارة البريطانية في العراق، متأثرة بتجربة الهند.

وبعد نجاحهم في إقناع الحكومة العراقية باتّباع سياسة معتدلة، في كردستان قرّرت السلطات البريطانية إعطاء تأييدهم الكامل للعراق، في أثناء مناقشة الدورة التاسعة عشرة للجنة الانتداب الدائمة في جنيف، في تشرين الثاني عام 1930[97]. واتفق المسؤولون البريطانيون والعراقيون، مقدّماً، على اتخاذ موقف مشترك حول الالتماسات الكردية. وطالب ميجر يونغ، وبقوة، لجنة الانتداب الدائمة برفض إقامة دولة كردية، لأنّ الكرد لا توجد لديهم خبرة في الحكم الذاتي، ولأنّ التماساتهم أمليت عليهم نتيجة للفهم الخاطئ بأنّ عصبة الأمم على وشك إنشاء حكومة كردية، وأكّد المسؤولون البريطانيون بأنّه إذا لم يجر إثبات خطأ تصوّر الكرد حول قرارات عصبة الأمم لعام 1925 المعنية بالكرد، فإنّ الاحتجاجات الدموية ستستمر في الشمال[98]. ولهذا، فقد اتخذت عصبة الأمم قراراً تدعمه بريطانيا، حول الالتماسات الكردية والذي نصّ على أنّه:

«... لا يوجد قرار تستند إليه عصبة الأمم، يمكن تفسيره لتبرير طلب

---

(96) Iraq: The New State", JRCAS, Vol. 39, (1932), p. 229.

(97) League of Nations. Permanent Mandate Commission, Minutes of the Nineteenth Session Held In Geneva, Dec. 29th. 1930. C. 643 M. 262. Appendix 2, "Observation by His Majesty's Government Representative", p. 186.

(98) C. O. 730/ 157/ 6. 144350, Memo. byJ. Hall, Oct. 13, 1930, CO.

الملتمسين بإنشاء حكومة كردية، تحت رعاية (عصبة) الأمم».

«. . . تأخذ اللجنة بالحسبان حقيقة كون تلك القرارات، توفّر معاملة خاصّة للكرد، والمعاملة التي، وحسب أحدث المعلومات التي في حوزة القوة المنتدبة، لم يجر ضمانها بالكامل، ومن أجل ضمانات معينة للإدارة المحلية التي لا تبدو أنّها قد توفّرت»، لذلك قرّرت اللجنة الدائمة للانتداب ما يأتي:

1 ـ رفض التماس زعماء الكرد ما دام يهدف إلى إنشاء حكومة كردية تحت رعاية عصبة الأمم.

2 ـ مطالبة القوة المنتدبة، بالتأكيد أنّ الإجراءات القانونية والإدارية التي ستضمن للكرد الوضع الذي حدّد لهم، سيجري وضعه في التنفيذ الفوري، وأن يكون أيضاً بصورة مناسبة.

3 ـ النظر في إمكانية مراجعة تلك الإجراءات وتقييمها، لتضمن للكرد مسألة إدخال تحسينات على وضعهم، في حال أنّ العراق سيضعها يوماً ما، تحت رعاية بريطانيا الكبرى في النهاية[99].

ولهذه الأسباب، وفي خلال العام 1927 إلى 1930، كانت هناك جملة من العوامل التي مهّدت لانتفاضة كردستان في عام 1930، نتيجة لوجود شعور قومي قوي في أوساط الكرد، والذين كانوا غير مرتاحين من جرّاء عدم قدرة الحكومة على الوفاء بوعودها، وفشل الحكومة في تنفيذ وعودها للكرد كان جزئياً بسبب نفوذ بعض الوزراء العراقيين أو تأثيرهم؛ وبسبب الضغط الواقع على الحكومة العراقية من جراء الحاجة إلى عدم جعل العلاقة متوترة مع جارتي العراق إيران وتركيا. فعلاقة عدم الثقة المتبادلة بين السلطات البريطانية والعراقية تسببت، إلى حدٍ ما، بفشل الحكومتين في القيام باتخاذ سياسة ما، لتهدئة الوضع الماثل للانفجار؛ فالجولة المشتركة بين جعفر باشا وميجر يونغ في آب 10 ـ 13 لم تفشل فقط في تهدئة الوضع، بل زادته تعقيداً.

(99) League of Nations. PMC, Minutes of the Nineteenth Session, pp. 84-6; BHCF 13/14, Vol. 10, Teleg. No. 623, Dec. 31, 1930, H. C. Baqh. S. S. C.

ومع حلول أيلول، كان الموقف المتوتر في الألوية الكردية يحتاج فقط، إلى شرارة لكي ينفجر. وقرار الحكومة بإجراء الانتخابات في الشمال، قد وفّر تلك الشرارة.

انتفاضة أيلول عام 1930 في السليمانية

على الرغم من أنّ المجلس المحلي في السليمانية، والذي يسيطر عليه النواب القوميون، من أعضاء اللجنة القومية الكردية، قد قرروا مقاطعة الانتخابات العامة للنواب في العراق، فإنّ المفتش الإداري البريطاني في السليمانية والحكومة العراقية قرّرا معاً إجراء الانتخابات، من غير مبالاة بهذه التطورات، وبمشاعر الكرد. ففي السادس من شهر أيلول، جرت دعوة ثلاثين من وجهاء السليمانية إلى مقر الحكومة المحلية (السراي) لانتخاب لجنة المراقبة حسب قانون الانتخاب. وبينما كان انتخاب اللجنة مستمراً، تقدّمت جموع من الناس، الذين قدّروا في البداية بمئتين (والتي تطورت فيما بعد إلى مظاهرة تضمّ المئات) عبر شوارع المدينة مردّدين الشعارات المعادية للانتخابات. وعند توجّههم إلى دار الحكومة، قام المتظاهرون برشق قوات الشرطة الذين كانوا يحرسون المبنى بالحجارة، وقامت السلطات البريطانية باستدعاء القوات العراقية إلى المكان. وجرح شرطي واحد؛ وهكذا اصطدمت القوات مع المتظاهرين.

وكنتيجة، قتل عدد من المتظاهرين والقوات الحكومية، وجرح البعض الآخر[100]؛ أمر مستر ألبان، المفتش الإداري الذي كان يقوم مقام المتصرف مؤقتاً، بإلقاء القبض على مئة رجل، لدورهم في تأجيج المظاهرة. وأطلق سراح تسعة وثمانين منهم فوراً، وحجز أحد عشر شخصاً. وكان المحتجزون من أعضاء اللجنة القومية الكردية، حيث اقتيدوا إلى كركوك، وحوكموا، وأفرج عنهم أيضاً[101]. بسبب عدم وجود أدلة ضدّ الشيخ قادر (شقيق الشيخ محمود)

---

(100) CO. 730/157. 144350, (Note) Oct. 13, 1930. Hall to flood.

(101) CO 730/157/6. 144350, Memo. Secret. Urgent. No. C. /235/D/6. Sep. 11, 1930 "Report on the Riot al-sulaimani Town on 6th September 1930", by A. I. Sulaimani.

الذي كان عضواً نشطاً في اللجنة القومية، وقد أُخذ القرار بعدم محاكمته لكي يجري إرساله إلى المنفى مؤقتاً، في جنوب العراق. وبعد عشرة أيام أجريت الانتخابات في السليمانية، تحت حراسة القوات العراقية والبريطانية، ووصفت هذه الانتخابات في السليمانية والألوية الكردية في المصادر الغربية، بكونها سلمية[102].

وقدّمت حكومتا العراق وبريطانيا بيانات مختلفة أكثر من تلك التي قدّمها الكرد عن تطورات الأحداث، أثناء الانتفاضة. وحسب ما جاء في رواية ألبان، والذي كان يشغل منصب المتصرف المؤقت في السليمانية، منذ إقالة توفيق وهبي في آب، فقد حاول إقناع الشيخ قادر وأعضاء اللجنة القومية بالمشاركة في الانتخابات، لكن بدون جدوى. وقد جرى تحذير الزعماء الكرد من العواقب الوخيمة، إذا هم حاولوا عرقلة سير الانتخابات، وقد وافقوا على الابتعاد عن الشؤون الانتخابية. وبعد فشلهم في إقناع السكان بمقاطعة الانتخابات، قرّر الزعماء الكرد عرقلتها كما زعم ألبان. ووفق روايته التي تقول: «إنّ التجار الذين رفضوا الانضمام إلى المظاهرات، عوملوا بخشونة شديدة»[103].

وكان هناك أيضاً عوامل مساعدة أخرى للانتفاضة، وقد جرى نشر الأفكار القومية الكردية الداعية إلى الاستقلال، بواسطة النخبة القليلة من الموظفين السابقين في الإدارة التركية، وكذلك عن طريق بعض المسؤولين العسكريين الذين استطاعوا استقطاب الطلاب، إلى صفوفهم. وفي الماضي كانوا يستخدمون الطلاب في مظاهراتهم، مثل تلك التي حدثت في 16 تموز، في أثناء زيارة رئيس الوزراء العراقي إلى المدينة، وكان الطلاب العمود الفقري

(102) CO. 730/161/1. 144272, Trans. Letter. No. C/117, Jan. 4, 1931, Office of the Council of Ministers, Baghdad; 157/ 6. 144350. Extract from summary of Intelligence by Wing Commander K. C. Bruss. Riot in Sulaimani, Sept. 8, 1930.

(103) CO. 730/157/6. 144350, "Report on the Riot at Sulaimani Town on the 6th September 1930"; Letter. Secret A. I. Brook-Popham to Passfield, Sept. 1930; Special Report, p. 265.

للمظاهرة التي حدثت في آب، في مناسبة الجولة المشتركة بين ميجر يونغ وجعفر باشا؛ لذلك اعتادت النخبة القومية في السليمانية على تنظيم المعارضة، وهم الآن أكثر استعداداً لاستخدام النهج نفسه لعرقلة الانتخابات، على حدّ قول السلطات البريطانية[104]. وفضلاً عن ذلك فقد كان لانتفاضة أرارت في كردستان الشمالية صداها، في رفع معنويات الكرد في العراق. وأشاع القوميون الكرد نبأ تلك الثورة في أوساط الشعب الكردي[105].

فاستعمال الجيش ثم اعتقال زعماء الكرد من اللجنة القومية، كان لهما الكثير من المسوّغات في تصوّر الحكومة البريطانية، وفي مقدّمتها الاعتقاد أنّه إذا لم يجر التعامل مع المتظاهرين بصورة حاسمة، فإنّ الاضطرابات سوف تنتشر، بصورة سريعة، إلى باقي أجزاء كردستان، وأجزاء أخرى من العراق، إذ توجد مشاعر معادية مماثلة ضدّ الانتخابات، وضدّ معاهدة 1930. وقد عدّ أنّه من الضروري جداً، اتخاذ تدابير وقائية مثل الاستطلاعات الجوية، من أجل منع الاضطراب من الانتشار إلى المناطق الكردية[106].

وفضلاً عن ذلك كان يخشى من أنّ انتشار الاضطرابات إلى الألوية الكردية قد يعمل على تعقيد الجهود البريطانية، في مساعدة الأتراك على تهدئة الجماعات الكردية في تركيا، والذين كانوا يخوضون ثورة آرارت[107].

إنّ الأسلوب الحازم الذي تعاملت به السلطات البريطانية، مع زعماء الكرد في أثناء انتفاضة أيلول كان إشارة واضحة، إلى الكرد، بأنّ البريطانيين

---

(104) CO. 730/157/6. 144350, "Report on the Riot at Sulaimani Town on the 6th September 1930".

(105) BHCF 13/14, *Events in Kurdistan*, Vol, 16 Desp. No. 5/621. Oct. 6, 1930.

(106) CO. 730/157/6. 144350 "Report on the Riot at Sulaimani Town on the 6th September 1930". Extract from summary of Intelligence dated 15th September 1930. S. S. Q. Sulaimani Letter Secret A. Brook-Pohom to Passfield, Sept. 12, 1930.

(107) Confid. U. S. Post Diplomatic Records, Desp. No. 123. Sept. 18, 1930. "Election Disturbances; Serious Riot in Sulaimani", CO. 730/157/5. 144350, Teleg. No. 347, July 21, 1930, A. H. C to S. S. Col.

مصمّمون على تثبيت سيطرة الحكومة في المنطقة الكردية بشتى الأساليب. وكذلك دحض الشكوك التي كانت لدى بعض السياسيين العراقيين حول سلامة النوايا البريطانية في كردستان[108]. وأخيراً أكّد المندوب السامي البريطاني أنّ التدابير الحاسمة التي اتخذها المراقب الإداري كانت دفاعية، لأنّ المتظاهرين كانوا مسلحين بالخناجر والمسدسات، وأنّه لم تكن هناك أيّة أدلة تشير إلى أنّ «الجيش العراقي قد استخدم قوة، أكثر من اللازم لإعادة النظام»[109].

والقوميون الكرد، من جانبهم، أكّدوا أنّ ما حدث، في السادس من أيلول، كان بسبب رغبة الحكومة في فرض الانتخابات على السليمانية، وكذلك الإجراءات الاستفزازية التي اتخذت لضمان ذلك. ووفق روايتهم، فإنّ أعداداً كبيرة من القوات العسكرية العراقية والشرطة قد نشرت في كلّ أرجاء المدينة. فضلا عن ذلك فإن أعضاء مجلس بلدية السليمانية، وكذلك أعيان المدينة قد جرى تجاهلهم؛ في حين طلب من بعض «الأفراد غير المهمين» الإشراف على الانتخابات والتلاعب بها[110].

ولإثبات رأيهم هذا، أشار القوميون إلى حقيقة أنّه لم تجر إعادة انتخاب أحد من النواب الذين كتبوا الالتماسات إلى عصبة الأمم[111]. كما عارضوا

---

(108) CO. 730/ 157/6. 144350. "Report on the Operation in southern Kurdistan Against Shaikh Mahmud" No. 5, 10648/4, Oct, 1931; A. H. Q. Iraq Command. Hinaidi, E. R. Ludlow-Hewlt. ; Special Report on Progress in Iraq, p. 265.

(109) CO. 730/157/6. 144350. Letter Secret. Sept. 17, 1930, Brook-Poham to passfield.

(110) خواجة، ص84. وانظر:

CO. 730/157/6. 144350 Trans. Letter Hafsah Naqib Zadeh to HC, Sept. 11, 1930, Intelligence Report, No. 1/5/1/11 Dated for period ending, August 12, 1930.

(111) Times (London), Sep 12, 1930, "Kurds Battle with Iraq Troops"; CO. 730/157/ 6, Letter Secret. Sept. 10, 1930, Brook-Poham to Passfield.

مثلاً إسماعيل الرواندوزي ومعروف جياووك لم ينتخبا للمرة الثانية بسبب دورهم في كتابة الالتماسات. وقد نقل عن إسماعيل الرواندوزي قوله: «أنا ليس لي شعبية في بغداد، لذا لم يجر انتخابي مرة ثانية».

see: Hamilton, p. 298.

الادعاءات البريطانية القائلة بأنّ المظاهرة كانت عنيفة. وأول شرطي عراقي قد أصيب بجراح من رصاصة أطلقها زميل له؛ والمظاهرة كانت سلمية، والمتظاهرون كانوا غير مسلحين؛ وجادل الكرد قائلين: «إنّ ارتفاع عدد الإصابات من بين المتظاهرين، تشهد على زعمهم هذا»[112].

إنّ حقيقة وجود بعض الإصابات من بين القوات العراقية، لهي دلالة على أنّ المظاهرة لم تكن سلمية تماماً. كما أنّه من الصعوبة، بمكان، قبول الموقف البريطاني على حدّ سواء، بأنّ الإنكليز لم يكونوا متورطين في فرض الانتخابات على الكرد في السليمانية، والذين عبّروا في مناسبات عديدة قبل أيلول، عن عدم رضاهم عن سياسة الحكومة. ومع ذلك، فإنّ الأسباب وراء الانتفاضة في السليمانية، ينبغي أن يبحث عنها من الأسباب غير المباشرة لها... التوقعات العالية بين القوميين الكرد التي كانت نتيجة للاعتقاد الراسخ الذي وجد لدى كثيرين، والذي بدوره يعود جزئياً إلى التفسيرات الخاطئة لتعهدات عصبة الأمم، تجاه الكرد، وكما تعود إلى محاولة القوميين الكرد تضليل شعبهم، عن المخطط البريطاني المزعوم، بإنشاء حكومة كردية.

إنّ انعدام الثقة الظاهرة بين الكرد والحكومة، والذي ظهر بصورة واضحة في الالتماسات، كذلك الشكاوى المتزايدة، لدى الكرد، بسبب فشل الحكومة في تنفيذ وعودها بشكل كامل، وكذلك الحيرة والقلق في أوساط الكرد بعد توقيع المعاهدة عام 1930 بين الحكومة والبريطانيين، وعدم تمكّن السلطات البريطانية من تهدئة التوتر في كردستان، كلّ هذه العوامل، مجتمعة، جعلت المواجهة في 6 أيلول أمراً محتّماً (لا مفر أو مناص منه). إنّ طريقة تعامل الحكومة البريطانية مع الانتفاضة هي دلالة على أنّها كانت ولا تزال ملتزمة بسياسة ما بعد تسوية الموصل في كردستان، من حيث الاستمرار في الضغط على الحكومة، من أجل تنفيذ السياسات الاسترضائية تجاه المعتدلين من

---

(112) خواجة، ص 82-4. وانظر:

CO. 730/157/6. 144350. Desp. No. Sept 26, 1930, Brook-Poham to Passfield; "Extract from the summary of intelligence, Dated 5th September 1930", S. S. O. Sulaimani.

القوميين الكرد، وكان البريطانيون عازمين على قمع الانفصالية الكردية، والتي كانت تهدّد مصالحهم في العراق، وتركيا، وإيران. ومن أبرز النتائج المباشرة لانتفاضة أيلول هي عودة الشيخ محمود، ليتزعم ثورته الثالثة والأخيرة ضدّ الحكومة.

ثورة الشيخ محمود الثالثة

في 17 أيلول عام 1930، عبر الشيخ محمود الحدود، ومعه مئة من أنصاره مرة أخرى، إلى داخل العراق. ومن أيلول عام 1930 إلى مارس عام 1931 تورّط الإنكليز في لواءي السليمانية وكركوك، في حرب عصابات، شنّها أنصار الشيخ محمود. ومرّت هذه الثورة، خلال مرحلتين: الأولى، من أيلول عام 1930 إلى شباط عام 1931، ولكن بقيت الاضطرابات محصورة، بشكل رئيسي، في الأجزاء الشمالية والشرقية للواء السليمانية. وبدأت المرحلة الثانية في آذار، وانتهت في مارس عام 1931 باستسلام الشيخ محمود.

في أثناء المرحلة الأولى، قام الشيخ محمود بإجراء عملية تنسيق وتزامن، بين حرب العصابات التي كان يقودها، والحملات الدعائية السياسية المكثفة التي كان يهدف من ورائها إلى تعبئة الكرد، وإلى نصرة قضيته، والحصول على تعاطف عصبة الأمم، ومحاولة وضع السلطات البريطانية في وضع محايد، في نـزاعه مع الحكومة. وكما جرت الإشارة إليه فيما سبق، منذ عام 1929، كان الشيخ محمود في اتصال مع القوميين الكرد في السليمانية، في محاولة منه لنيل تأييدهم لخوض ثورة ضدّ الحكومة العراقية. فتنحية الوزير العراقي جميل المدفعي توفيق وهبي، المتصرف المعتدل في 18 آب، والذي كان يحظى بتأييد الزعماء المعتدلين، من أمثال الشيخ قادر، أدّى بالقوميين في السليمانية، بالتحول والتوجّه إلى الشيخ محمود ليقودهم[113].

وبعد حصوله على التأييد السياسي في السليمانية، عشية رجوعه إلى

(113) CO. 370/157/7. 144637. Sec. Teleg. No. 11, Jan. 10, 1931, Humphrys to Nuri, (Report on operation Against Shaikh Mahmud from 17th. Sept. 1930, to 14th. May, 1931). G. Robinson, General Inspector of the Iraq Army.

الأراضي العراقية، قام الشيخ محمود بجولة في بلاد بشدر، وتمكّن من الحصول على التأييد السياسي، من أغلب زعماء القبائل الأقوياء هناك. ومن تشرين الأول، بدأ أنصار الشيخ محمود في شنّ هجمات الكرّ والفرّ، ضدّ قوات الحكومة في الحدود[114].

في غضون ذلك، تحرّكت الحكومة العراقية بسرعة شديدة لمعالجة التهديد الجديد للشيخ. ومن 22 إلى 27 تشرين الأول جرى توزيع ثلاثة ألوية من الجيش حول مدينة السليمانية. وفيما بعد جرى دعم هذه القوات وتقويتها بعدد آخر من القوات، يقدّر بخمسة ألوية، وستمئة من قوات الشرطة المتحركة القوية، والتي جرى تسليحها بشكل خفيف، لمواجهة العصيان أو التمرد. وقد تمكّن الثوار من احتلال بعض المدن الصغيرة في الحدود مثل مدينة كول عنبر وبنجوين، ولكن أجبروا فيما بعد على التخلّي عن مواقعهم، في وجه الغارات الجوية المكثفة لطائرات القوة الجوية. فضلاً عن ذلك، فمن تشرين الأول عام 1930 إلى آذار عام 1931 قامت قوات الحكومة بمحاولات عديدة لتطويق الشيخ محمود، لكنها كانت كلّها بدون جدوى[115].

وفي خلال شهري تشرين الأول وكانون الأول بلغت الانتفاضة ذروتها القصوى، ووصلت إلى درجة خطيرة، في معظم المناطق التي حدثت فيها العمليات العسكرية، وتجاوزت منطقة التضاريس الصعبة التي تضمّ الجبال والوديان، حيث يصعب تحرك الجنود فيها. إلى جانب ذلك فإنّ الشيخ محمود وأنصاره يعرفون كلّ «شبر من هذه المناطق»، وقد تمكّنوا في غير مناسبة، من تفادي القوات الزاحفة[116].

---

(114) CO. 730/163/5. 144637, "report on operation Against Shaikh Mahmud from 17th. Sept, to 30th. May 1931".

(115) CO. 163/6. 144637 SECRET. S. 10648, Oct. 16, 1931, . A. H. Q. British force Iraq Command E. P. Ludlow-Hewltt "Report by the air office Commanding Iraq on the Operation in Southern Kurdistan Against Shaikh Mahmud from October 1930 to May 1931"; Confid. U. S. Diplomatic Post. Teleg. No. 54. Nov, 1930. Baghdad.

(116) CO. 163/6. 144637, "Report on operation Against Shaikh Mahmud from 17th.

وفضلاً عن ذلك، فإنّ معظم سكان هذه المناطق ومنهم بعض المسؤولين الحكوميين، كانوا من المتعاطفين مع الثوار. وهذا ما مكّنهم من الحصول على معلومات دقيقة وشاملة، لكلّ الخطط والتحرّكات الاستخباراتية الحكومية؛ وبالمقابل أخفقت الحكومة في الحصول على المعلومات اللازمة عنهم[117].

أمّا بالنسبة لموقف السلطات البريطانية من هذه القضية، فإنّها في الحقيقة لم تكن راغبة، في بداية الأمر في اتخاذ خطوات فعالة ضدّ الثوار. والسيد بروك ببهام، المندوب السامي المؤقّت، في ذلك الوقت، علّل هذا الموقف على أساس الاعتبارات الآتية: بعد توقيع معاهدة 1930، كان من سياسة السلطات البريطانية ترك مسؤولية حفظ الأمن الداخلي وخاصة في كردستان، على نحو أساسي للحكومة العراقية. ولن تتدخل القوات البريطانية إلاّ إذا ساءت الأمور، فتساند حينئذ القوات الحكومية.

وكان هذا جزءاً من سياسة بريطانيا لإعداد العراق للاستقلال؛ وكما لم يكن من السهولة على السلطات البريطانية أن تقرر الإجراءات التي ينبغي اتخاذها، ضدّ الشيخ محمود في البداية، لأنّ الأخير كان يبقي تحركاته، على نحو مقصود، متاخمة للحدود الإيرانية، من أجل أن يتمكّن من العبور إلى داخل إيران، عندما تستدعي الحاجة إلى ذلك. وأنّ سلسلة الجبال الوعرة جعلت استخدام الطائرات عديمة الفائدة، في أثناء تحركات الشيخ محمود في المناطق الحدودية[118].

وعلى الرغم من أنّ الشيخ محمود لم يبذل جهوداً كبيرة لكسب تأييد الكرد له في كلّ أنحاء كردستان، لكنّه استطاع أن يحصل على تأييد عدد لا يستهان به. وخاصة من طبقة الأفندية، في السليمانية، المشمئزين من المواجهة

Sept, 1930, to 14th. May, 1931", by Robinson.

(117) Ibid. pp. 2-3.

(118) CO. 730/157/6. 144350, Teleg No. 123, Sept 26, 1930, Residency, Baghdad from Brooke-phpham Passfield.

الدموية التي دارت في أيلول، فناصروا، فوراً، قضية الشيخ محمود. وكانت حفصة خان النقيب، زوجة الشيخ قادر من أنشط الأعضاء، وكانت تعدُّ إلى حدٍّ ما العقل المسيّر للحركة القومية الكردية في السليمانية. فزارت المدن الكردية وقراها، وتحدّثت عن المذابح التي ارتكبتها قوات الحكومة في أيلول. وساعدت جهودها الشيخ محمود على إعداد ثورته الجديدة، وذلك بتهيئة الرأي العام الكردي، وتعبئته[119]. فضلاً عن ذلك، وبعد عودة الشيخ محمود، مباشرة من إيران، انضم ثلاثة من الضباط الكرد في الجيش العراقي إلى حركته[120]. وعلاوة على ذلك، حاولت الحكومة تجاوز زعماء الكرد والقيام بإنشاء إدارة مباشرة عبر بعض الموظفين... أحياناً من غير الكرد... وقد أدّى ذلك إلى عزلة الزعماء الذين تمسّكوا «بذريعة القومية» التي يعتنقها الشيخ محمود»[121]. ولم تكن الدعوة الأخيرة مقتصرة على الزعماء والمثقفين بل جرى توزيع البيان الذي وقّعته لجنة الدفاع عن الشعب الكردي بصورة واسعة. ويدعو هذا البيان الكرد، جميعهم، لتأييد حركة الشيخ محمود التي تهدف إلى الحصول على حق تقرير المصير، للشعب الكردي، أسوة بالشعوب الأخرى. وهكذا استطاع الشيخ محمود إضفاء صفة الشرعية، على حركته القومية[122]. وإلى هذا، ففي أثناء مقابلاته الرسمية والخاصة واتصالاته مع زعماء الكرد والوجهاء، كان الشيخ يحاول أن يترك انطباعاً بأنّ بريطانيا تساند جهوده، في إنشاء دولة كردستان المستقلة. فمثلاً في كانون الأول، سأل الشيخ أحمد، في

---

(119) CO. 730/157/6. 144350. extract from Summary of Intelligence Dated 15th Sept, 1930. S. S. O. Baghdad; Teleg. No. 123. Sept. 26, 1930. Brooke-Poham to Passfield.

(120) CO. 730/157/6. 144350. extract from Summary of Intelligence Dated 15th Sept 1930, S. S. O.

(121) CO. 730/157/6. 144350, Extract from Summary of Intelligence Dated 15th Sept 1930, Sulaimani.

وانظر: خواجة، ص92.

(122) CO. 730/763/5. 144637, Extract from Summary of Intelligence Report, No. 14, Feb. 18, 1931.

بارزان، المساعد الإداري البريطاني، فيما إذا كانت ادعاءات الشيخ محمود صحيحة، بأنّه يتلقّى مساندة سريّة من بريطانيا[123].

ولهذه الأسباب، وخلال شهر تشرين الأول إلى آذار عام 1931، كتب زعماء الكرد ووجهاؤهم، من كلّ الألوية الكردية رسائل إلى المندوب السامي وكذلك إلى عصبة الأمم يعبرون فيها عن تأييدهم ومساندتهم للشيخ محمود. وذهب هذا التأييد السياسي أبعد ما يمكن، حتى وصل إلى الكرد في لواء الموصل. وكمثال لذلك، ففي 17 تشرين الثاني أبلغ المساعد الإداري، في الموصل، المندوب السامي البريطاني، بأنّ معظم رؤساء القبائل في لواء الموصل أعطوا مساندتهم لقضية الشيخ محمود[124].

ويمكننا ملاحظة هذا التأييد من خلال العديد من الالتماسات التي أرسلها الكرد إلى عصبة الأمم. ففي 10 من تشرين الأول قدّم الالتماس الذي وقّعه أقوى زعماء الكرد في السليمانية، وكركوك، وأربيل الذين يشكّون فيه من عدم وجود رغبة صادقة، لدى الحكومة، في تنفيذ وعودها المقدمة للكرد. وكتب الملتمسون بأنّه عندما طلب الكرد، في السليمانية، من الحكومة إيقاف سياستها المتعلقة بتعيين غير الكرد، في الألوية الكردية، ردّت الحكومة على ذلك بتنحية متصرفهم من عمله. وفي أيلول، «عندما تظاهر جماهيرنا سلمياً، ردّ العرب على طلبنا، بمذبحة عامّة ضدّ الأبرياء»، على حسب زعم الالتماس. ولذلك، فقد طالب الملتمسون، إلى حين استجابة عصبة الأمم لمطالبهم، بإقامة حكومة كردية، أو بوضع الألوية الكردية تحت نظام انتدابي منفصل[125]. وفي آذار عام 1931 بعث زعماء الكرد والشخصيات الدينية في الألوية الكردية العديد من الالتماسات الكردية إلى عصبة الأمم، ويشمل ذلك بعض الزعماء الكرد في

---

(123) C. O. 731/163/5, 144637, Extract from Intelligence Report, No. 26, Dec. 25, "Operation Against Shaikh Mahmud", by Ludith -Hewltt.

(124) BHCF 13/ 14, *Events in Kurdistan*, Vol. 6, Dec. 13, 1930.

(125) CO. 730/157/8. 14452. trans. Letter sent by Kurdish notables Sulaimani to Secretary of the League of Nations. Geneva, Oct. 10, 1930;

وانظر: خواجة، 88-91؛ Special Report on Progress in Iraq, p. 266.

إيران، وكانت هذه الالتماسات تدعو إلى إنشاء دولة كردية، برئاسة الشيخ محمود[126].

وبصورة مشابهة لسلوكه، في أثناء ثورته السابقة، حاول الشيخ محمود تأكيد ولائه الظاهري للحكومة، وبالأخص للسلطات البريطانية؛ ففور دخوله الأراضي العراقية، بعث الشيخ محمود برسالة إلى المندوب السامي المؤقت، مشيراً فيها إلى أنّه سوف يظل موالياً ومطيعاً له، وفي الوقت نفسه، انتقد «المجزرة» التي حدثت في السليمانية. وقال: إنّ ثورة أيلول 1930، أثبتت رأيه، بأنّه من المستحيل للعرب والكرد أن يعيشا معاً سلمياً، تحت حكومة العراق. وأعلم الشيخ السلطات البريطانية، أيضاً، أنّه في طريقه إلى منطقة بشدر، لتقديم العزاء لرؤسائهم بمناسبة وفاة أحد أفراد العشيرة[127]. طلبت السلطات البريطانية إلى الشيخ محمود مغادرة الأراضي العراقية في الحال، إلا أنّ الأخير تجاهل هذا الطلب، واستمرّ في اتصالاته مع زعماء الكرد؛ وعلى الرغم من ذلك واصل الشيخ إرسال الرسائل إلى دار المندوبية، يعرض فيها استعداده للتصرف بأوامر السلطات البريطانية في كردستان العراق؛ فمثلاً في شهر كانون الثاني عام 1931 طلب إلى المندوب السامي المؤقت إيفاد ممثلين لمقابلته، غير أنّ الأخير فضّل تجاهل مناشدات الشيخ، لتفادي إعطاء الشرعية لثورته، في أعين الكرد أو إعطاء مصداقية لادّعاءات الشيخ محمود بأنّ السلطات البريطانية تسانده[128]. وفي شهر كانون الثاني عام 1931 عقد مؤتمر في دار المندوب السامي في بغداد، لمراجعة شؤون جنوب كردستان، وكانت السلطات البريطانية في إجماع، بأنّه ما لم يتخذ إجراءات فعالة لمراقبة انتشار الثورة، فإنّها سوف تنتشر إلى كلّ الألوية الكردية، والتي ستكون فضيحة كبيرة للعراق في عصبة الأمم. وكانت الثورة في السليمانية قد شجعت، فعلاً، الشيخ

(126) CO. 730/161/3. 144272, March 28, 1931.

(127) BHCF 13/22, Shaikh Mahmud, Vol. 3, Letter. trans. Shaikh Mahmud to A. H. C. Setp. 17, 1930, Cited in Sluglett, p. 192; Special Report, p. 266.

(128) Special Report; p. 266; BHCF13/ 14. *Events in Kurdishtan*, Desp. 43872. Nov. 15, 1930.

أحمد في بارزان على اتخاذ موقف أكثر تصلباً تجاه الحكومة في لواء الموصل. ولذلك اتُّفق على اتخاذ سياسة حازمة تجاه الكرد؛ غير أنّ السلطات البريطانية أكّدت أنّه إن لم تقمع ثورة الشيخ محمود فليس من الممكن اتخاذ أيّ إجراء عسكري ضدّ الشيخ أحمد، ولكن، بسبب حالات الطقس، فقد اقترح المؤتمر ألاّ يبدأ بأيّ أعمال عسكرية قبل حلول الربيع[129]. وفي آذار، بلغت الثورة في كردستان مرحلة حرجة، بسبب العديد من الأسباب: أولاً: كان الشيخ محمود يحاول توسيع نطاق الثورة، لتصل إلى الألوية الكردية الأخرى. ودعا الشيخ زعماء الكرد للانضمام إلى الانتفاضة القومية. ثانياً: في أوائل آذار قام الشيخ محمود بتحركات نحو الجنوب، باتجاه قره داغ، في الجزء الجنوبي من لواء السليمانية. ومع حلول أواسط آذار، وصل أنصار الشيخ محمود إلى كفري، على نهر ديالي، وبدؤوا يهددون خانقين. وفي تحرّكه نحو الجنوب كان الشيخ ينوي تجنيد قبيلة الجاف القوية[130]. وهذه القبيلة كان لديها 2500 مقاتل، وكانت مستاءة من محاولة الحكومة الحالية فرض الإدارة المباشرة عليهم، بدلاً من زعمائهم التقليديين، والذين كانوا يحكمون القبيلة، ويدفعون مبلغاً محدداً للحكومة سنوياً. وفي أواسط آذار قدَّم رجال قبيلة الجاف طلباً إلى المتصرّف والمفتش الإداري البريطاني في كركوك، يطالبون بإلغاء محاولات الحكومة، في جبي الضرائب مباشرة. وعدّت الحكومة هذا الطلب من إملاء الشيخ محمود. ولذلك استخدمت الجيش لجمع الضرائب «الكودة»، المفروضة على الحيوانات بالقوة.

وهذه الحادثة ولّدت استياءً شديداً، في أوساط قبيلة الجاف، فضلاً عن ذلك، فقد أراد رجال قبيلة الجاف إبقاء أحد زعمائهم رئيساً لهم يدعى محمد بيك بدلاً من مرشحي الحكومة. ولهذه الأسباب، رحّبت قبيلة الجاف بالشيخ محمود وأنصاره، في مناطقهم، وكان هناك فرصة جيدة لانتشار الانتفاضة إلى

(129) CO. 730/163/5, A Conference held in Residency in Baghdad on Kurdish Question, Jan. 13, 1931.

(130) CO. 730/163/5, 14637. Extract from summary of Intelligence Report No. 8, March 18, 1931; Iraq Administrative Report for the year 1931, p. 17.

الضفة الشرقية لنهر ديالي، غير البعيد من بغداد[131].

ثالثاً، قام الثوار الكرد بإنشاء إدارة عريضة القاعدة في الأراضي التي يسيطرون عليها، والتي تمتد من الحدود الإيرانية شمالاً، إلى المناطق الجنوبية الشرقية لمدينة كركوك جنوباً. وبعث الثوار أوامر إلى لواء أربيل، يأمرون فيها بألاّ يدفع أيّ كردي الضرائب إلى الحكومة، ويؤكّدون فيها أنّ التعاون مع الحكومة هي خيانة عظمى[132].

ولهذه الأسباب، عقد في 5 آذار مؤتمر في بغداد، ورسمت خطة لإنهاء الثورة في الألوية الشمالية. وهذه السياسة الحازمة تضمّنت بذل جهود منظمة للحكومة، لتفنيد ادعاءات الشيخ علنياً، بأنّ البريطانيين يؤيّدونه. ولهذا أرسلت الرسائل إلى زعماء الكرد وضّحت فيها أنّ الشيخ محمود وجماعته محظورون، ويجب على الجميع إطاعة الحكومة بصورة صارمة، وهي التي تحظى «بالتأييد الكامل» من بريطانيا[133]. ومن أجل إبعاد الشكوك عن أذهان رجال القبائل، عن نيّة الحكومة البريطانية تجاه الشيخ محمود، فقدتمّ تحذير سكان القرى، في منشورات ألقتها طائرات القوة الجوية الملكية البريطانية، وفيها أنّه إذا ساعدوا الثوار فإنّ قراهم سوف تقصف بالقنابل[134].

وبعد تبنّي الخطة العسكرية عقدت الحكومة البريطانية عزمها، على أن تكون العمليات العسكرية ضدّ الثوار حاسمة وسريعة، ويجب استخدام أدنى قدر من القوة العسكرية حتى لا تؤدّي إلى «استقطاب» الثورة، لأنّه من المقرر أن تنظر عصبة الأمم في شهر حزيران عام 1931 في الالتماسات العديدة التي أرسلها الكرد وكذلك في طلب العراق للحصول على عضوية عصبة الأمم. وأكّدت الحكومة البريطانية أنّه يجب حرمان الثوار من النجاح، ويجب تجنّب

(131) CO. 730/163/6 Desp. S. 10648. "Report by air Officer Command Iraq on Operation Against Shaikh Mahmud" Ludith-Hewltt.

(132) C. O. 730163/5. 144637, extract from Intelligence Report No. 6, March 3, 1931; Air 23/311 Desp. No. Ref. 1/A/38. S. S. P. Arbil.

(133) CO. 730/163/5. 133637, extract from Intelligence Report, No. 8, April 8, 1931.

(134) CO. 730/161/2. 144396, Teleg, Secret. A. Jan. 19, 1931.

ارتكاب أيّ أخطاء من جانب الحكومة، التي قد تساعد على خلق مزيد من التمرد. لأنّ الثورة عامّة، وكانت تتطلب القيام بعمل عسكري حكومي، على نطاق واسع مع المشاركة البريطانية. كانت السلطات البريطانية قلقة جداً، من أنّ مواجهة عسكرية كتلك، ستعطي انطباعاً لعصبة الأمم بأنّ العراق ليس دولة مستقرة، وأنّ مشاركة القوات البريطانية تعطي مصداقية لادّعاءات الملتمسين، بأنّ وجود القوات البريطانية هناك هي من أجل مساعدة حكومة العراق في تطبيق سياسات، لا تحظى بشعبية في كردستان[135]. وأرسلت هذه الملاحظات في رسالة من مكتب وزارة الخارجية إلى وزارة شؤون المستعمرات التي تقول: «وينبغي أن نتفادى تصويرنا في جنيف، كأنّنا حاولنا تطبيق السياسات على الكرد عن طريق القنابل والحربة[136]. إنّ القصف المكثّف، بواسطة سرب من طائرات القوة الجوية الملكية البريطانية، أبقى الشيخ محمود في حركة مستمرة، وأجبرته، في النهاية، على مغادرة ميدان القتال، في 5 نيسان؛ إلى القرب من قرية أوه باريكا، الواقعة على بعد نحو عشرين ميلاً شمال شرق طوزخورماتو، في لواء كركوك. وفي هذه المعركة قام طابور، من قوات المشاة، مكوّن من أربعمئة جندي، وبدعم فعّال، وإسناد من وحدات طائرات القوة الجوية، بهجوم مفاجئ على الشيخ محمود، في هذه القرية. على الرغم من أنّ الشيخ محمود، ومعظم رجاله، تمكّنوا من النجاة والهرب، من القرية، بعد معركة دامت طوال اليوم، فقد تكبّد الثوار ستة عشر قتيلاً وعدداً من الجرحى. في خلال ذلك، واصلت قوات الحكومة، مع سرب من مقاتلات القوة الجوية الملكية مطاردتهم للثوار، الذين كانت خسارتهم المعنوية أكبر من خسارتهم المادية. وبدأ معظم رجال الشيخ بالتخلي عنه. ولاستمرار القصف من قبل الطائرات وزحف القوات الحكومية، أجبر الشيخ محمود على الانسحاب نحو الشمال والشمال الشرقي من لواء السليمانية. وبعد فشله في إقناع أهالي بشدر بفتح جبهة جديدة ضدّ الحكومة، وفي 15 نيسان أرغم الشيخ محمود على عبور

(135) CO. 730/163/5. 144637, Teleg. Secret. March 26, 1931. Col to H. C. Baghdad; Desp. 88069/ Iraq. March 20, Hall to Cadogran, Baghdad Residency.

(136) CO. 730/ 163/5. 144637, E1239/ 3/ 43 March 18, 1931. Hall to CO.

الحدود إلى داخل إيران واتخاذ قرية بيران، ملجأ له[137]. وبعد التوقيع على معاهدة التحالف مع العراق، عقدت الحكومة البريطانية عزمها على إغلاق ملف الشيخ وإنهائه إلى الأبد. كان من رأي الحكومة البريطانية أنّه ما دام الشيخ محمود باقياً في جنوب كردستان، أو في ملاذه الحدودي في إيران، فلن يكون هناك سلام في كردستان، لأنّه سيشكّل خطراً على الاستقرار في الحدود الإيرانية ـ العراقية. مثلاً، كتب السيد فلود، كبير المسؤولين في مكتب شؤون المستعمرات قائلاً: «إنّ وجود الشيخ، في الحدود، سوف يعمل على بقاء حركة الانفصاليين على قيد الحياة في العراق. ولهذا اقترح إبعاد الشيخ محمود عن كردستان، وإن أمكن عن العراق نفسه»[138]. ولذلك، وبمجرد وصول الشيخ محمود إلى إيران، قامت السلطات العراقية بإجراء اتصالات مع الحكومة الإيرانية، عبر القنوات الدبلوماسية، يطلبون فيها إلقاء القبض على الشيخ. وفي هذه المرة خلافاً عن السنوات 1956 ـ 1958، إذ كانت السلطات الإيرانية إمّا غير قادرة أو غير راغبة في تنفيذ الطلب العراقي أبدت السلطات الإيرانية استعدادها للتعاون، في بذل الجهود لإنهاء حركة الشيخ محمود. ومع حلول شهر نيسان 1931 كانت العلاقات الإيرانية العراقية في تحسّن مستمر[139]. وعُدّ الشيخ محمود في إيران عنصراً مهدداً للأمن الداخلي للبلد، وعاملاً لخلق عدم الاستقرار، في علاقة الصداقة الجديدة المبنية مع العراق.

كما قام بعض زعماء الكرد في الحدود الإيرانية، وبتشجيع من الشيخ محمود بثورة، وأدّى هذا إلى تنبيه رضا شاه وحكومته، على خطورة الوضع. وفي نيسان 1931 عندما كان الملك فيصل والمندوب السامي البريطاني في

---

(137) CO. 730/163/6. 144637 Desp. S. 10648. ''Report by air Officer Command Iraq on Operation against Shaikh Mahmud'', Ludith-Hewltt. Teleg secret May 5, 1931. A. M TO Hall (CO); Iraq Administrative Report for year 1931, p. 18; CO. 730/161/1. 144272, Extract from summary of Intelligence Report, Apr. 22, 19.

(138) C. O. 730/163/6. 144637, Letter Secret. May 21, 1931.

(139) C. O. 730/163/5. 144637, Teleg. No. 23, April 24, 1931, Humphrys British Minister in Tehran.

العراق، في طهران، قدّمت السلطات الإيرانية إلى المسؤولين البريطانيين والعراقيين شكوى، مفادها أنّ الأراضي العراقية استعملها الكرد الإيرانيون، ضدّ القوات الحكومية الإيرانية. ولهذا اتفق على بدء عمليات عسكرية ضد الزعماء المتمرّدين، على جانبي الحدود في الحال[140]. وفي 25 نيسان اقترحت الحكومة العراقية على الحكومة الإيرانية، بأن يجري لقاء بين العقيد خالد زكي، قائد القسم الشرقي، ونظيره القائد الإيراني في المنطقة الحدودية. ونتيجة لذلك، اجتمع القائدان مع المراقب العام البريطاني للجيش العراقي ورسموا خطة عسكرية ضدّ الثوار. وتقرر أن تبدأ العمليات في 16 مارس. وفي 13 مارس بدأت القوات الإيرانية في التجمع، في مريوان، للقيام بهجوم على بيران، الواقعة على بعد نحو ثمانية أميال إلى الشرق. «كانت هذه آخر ضربة كسرت ظهر البعير»، كما كتب الوكيل المساعد لقائد القوات الجوية في العراق[141]. وقد تسلّم الشيخ محمود الإنذار المشترك في 2 مارس الذي بعث إليه كلّ من همفوريس والملك فيصل، والذي يطلب فيه إليه الاستسلام، مقابل الإبقاء على حياته الشخصية. وفي 14 مارس 1931 اضطر الشيخ محمود الذي كان تحت ضغط شديد، لتسليم نفسه للكابتن هولت، السكرتير الشرقي للمندوب السامي، والذي كان يراقب حركات الشيخ محمود في بنجوين[142].

كانت هناك عوامل شتّى ساهمت في هزيمة الثوار، وأكّد المراقب العام للجيش العراقي سي روبنسون، أنّ الشجاعة واليقظة والصبر، مع السلوك المؤدب للجيش العراقي تجاه الكرد غير المعادين، ساعدت الجهود لاحتواء الثورة بشكل كبير4[143]. واعترف فيصل لهمفوريس أنّ أثر القوة الجوية

---

(140) سويدي، ص 208-209. وانظر:

Cof. U. S. Diplomatic post Records. U. S. Legation Baghdad. Desp. No. 2. June 11, 1931.

(141) CO. 730/163/6. 144637 Desp. No. 5/10648. Report by Air Officer Command. Iraq on Operation Against sheikh Mahmud.

(142) CO. 730/163/5. 144637, Letter. Secret. May 29, 1930, Humphrys to Passfield.

(143) CO. 730/163/6. 144637. "Report on Operation Against Shaikh Mahmud", Sept. 17, 1930 to 14th May 1931", p. 30.

البريطانية كان حاسماً في المعارك. وكتب يقول: «إنّ إنهاء الانتفاضة في الألوية الكردية، تعود، إلى درجة كبيرة، إلى الجهود المتميزة للمقاتلات الجوية البريطانية التي كانت تساند القوات العراقية، بصورة جيدة»[144]. وأعطى إي آر لوديت ـ هيويت، القائد المساعد للقوات البريطانية الملكية في العراق جائزة التقدير، لميجر إف سي الضابط البريطاني، والموكّل على القوات العراقية في كردستان[145]. وقال الملك فيصل: «إنّ ثورة الشيخ محمود كانت «من أشدّ المشاكل صعوبة» في الشؤون العراقية التي انتهت بسبب التعاون والتنسيق الودّي بين القوات البريطانية، وقوات الحكومة العراقية[146]. وعلى الرغم من هذا التنسيق والتعاون بين الطرفين، كان هناك الكثير من الشكوك والخلاف، بين المسؤولين البريطانيين والحكومة العراقية التي ظهرت، بجلاء في أثناء الأحداث التي أدّت إلى انتفاضة أيلول، واستمرت في الوجود، في أثناء الثورة. وهذه الخلافات تتعلق بالمفهوم الخاص لكلا الجانبين عن الثورة، وعن أحسن طريقة، وأنسبها لتهدئة الكرد. وزعمت السلطات البريطانية أنّ سبب عودة الشيخ محمود، يرجع، إلى حدٍ كبير، إلى السلطات العراقية الذين لم يستجيبوا استجابة كافية وسريعة للمطالب الكردية، على الرغم من تحذيرات البريطانيين وتنبيهاتهم المتكررة[147]. وظنّ السياسيون في بغداد، وعلى رأسهم كبار المسؤولين في الحكومة، أنّ الأحداث في كردستان، كانت من تدبير الحكومة البريطانية، وأنّها ساعدت على عودة الشيخ محمود، من أجل خلق عدم الاستقرار في الشمال، ليكون ذلك ذريعة لبقائهم في العراق؛[148] وكان قادة الجيش، وكذلك المعارضة والأعلام مستائين من الأسلوب الذي كانت

---

(144) CO. 730/163/6. 144637, Letter. N. ya/25, 14. 1931, Faisal to Humphrys.

(145) CO. 730/163/6. 144636, Desp. No. p. 185, May, 29, 1931, Faisal to Humphrys.

(146) CO. 730/163/6. 144637, Letter. N. ya/25, 14. 1931, Faisal to Humphrys.

(147) BHCF 13/ 14, *Events in Kurdistan*, Vol. 10, Desp. No. D. O. S. A. 627, Dec. 10, 1930, Adv. Minister of Interior to A. H. C to A. H. C; CO. 730/157/ 6. 144356. Desp. 78315/ 30 Hall to A. H. C; Oct. 23, 1930.

(148) CO. 730/161/1. 1442272, Private and Confid. March 6, 1931, Humphrys to Williams, Editor of Near East and India.

السلطات البريطانية تفرضه على الجيش العراقي، لاحتواء الثورة. وكان الملك فيصل غير واثق من دور المستشار العسكري البريطاني، في العمليات ضدّ الثوار الكرد؛ واعتقد أنّ الإنكليز يضعون عراقيل أمام جهود الجيش لإنهاء الثورة الكردية[149]. وكان نوري باشا، والوزراء، يرون إعلان الأحكام العرفية العسكرية، في الألوية الكردية، ضرورياً، لكي تستطيع الحكومة التعامل بصورة حاسمة مع الثوار. وذهب رئيس الوزراء إلى أبعد من ذلك، فأبلغ الملك فيصل أنّ لدى الحكومة خيارين، إمّا أن تعلن عن حكم عسكري لوضع حد للثورة، أو تتخلّى الحكومة عن الألوية الكردية التي أصبحت غير قابلة للحكم، وتشكّل عبئاً كبيراً على الخزينة العراقية العاجزة[150]. وقد نقل عن نوري باشا قوله، أيضاً: إنّهم كانوا «مقيّدين في تعاملهم مع الثوار، من خلال ضرورة اتّباع الأساليب الأوربية [محاكمات، شهود، الخ] بدلاً من إنزال العقاب الجماعي»[151].

وهذه الاهتمامات للملك فيصل ونوري باشا وجدت صداها في أقوال أعضاء المعارضة في البرلمان، وكذلك في الإعلام في بغداد وكتبت عدد من المقالات الافتتاحية، في صحف بغداد، عن الثورة زاعمين أنّ النفوذ البريطاني كان مسؤولاً، ليس فقط، عن الثورة المسلحة، بل أيضاً عن عرقلة جهود الحكومة، للقضاء عليها. مثلاً، قام جليل خليل وصالح جابر، عضوا البرلمان، في إعطاء تصريحات مفادها أنّ قوة الشيخ محمود تكمن في المساندة التي تلقاها الشيخ من «أشخاص من غير أنصاره»، وزعموا أنّ الشيخ محمود كان «أداة لقوة أجنبية»[152].

---

(149) CO. 730/163/5. 144637. Letter. Humphrys to Fisal, March 31, 1931.

(150) CO. 730/163/5. 144637, Desp. No. V/99, Secretariat of the Council of Ministers to Reis of Royal Diwan, March 25, 1931.

(151) CO. 730/163/51. 44637.
المؤتمر الذي عقد في مقر المندوبية السامية في 12 تموز لمناقشة الإجراءات التي تتخذ للتعامل بالتحديد مع الشيخ محمود.

(152) CO. 730/163/5. 144637. Extract from Intelligence Report No. 7, Dated 1st April, 1931.

وكتبت صحيفة عراقية:

«فوجئنا، بدرجة كبيرة، بسكوت الحكومة المتواصل فيما يتعلّق بالمؤامرة ضدّ العراق التي قام بها العملاء المرتزقة للسياسة الأجنبية... كيف سيكون تقويم الحكومة التركية والإيرانية لفعالية جيشنا الباسل... إنّ هناك جمعيات ومنظمات في إنجلترا تساعد الثوار... إنّ تلك الأيادي النشطة تعمل وراء الكواليس لخلق الخلاف»[153].

والحكومة البريطانية، من جانبها، أصرّت على ضرورة اتّباع سياسة المصالحة مع الكرد، ويجب بذل كلّ الجهود لعزل الشيخ محمود عن التيار الرئيسي للحركة الكردية المعتدلة، وعن أصحاب النفوذ، ومارست السلطات البريطانية ضغطاً على الحكومة العراقية لاتّباع السياسة المعتدلة، المعلنة في آب عام 1930. وادّعت السلطات البريطانية أنّه لو سمح الإنكليز للسلطات العراقية بالتصرف وبالحرية مع الثوار الكرد، وباتخاذ سياسة العقاب الجماعي للمتمردين، من القبائل، والاعتقال العشوائي من قبل الحكومة للمشتبه بهم، كل ذلك قد يؤدّي إلى «دفع الآلاف من الكرد» إلى حركة التمرّد والثورة[154].

فضلاً عن ذلك، فقد رأت الحكومة البريطانية أنّ الموافقة على اقتراح نوري باشا، بتشكيل جيش قبلي، على غرار ما فعلته تركيا، لمحاربة الثوار، أمرٌ غير عملي. إنّ تشكيل جيش، من ذلك النوع، كان من الممكن أن يؤدّي إلى توسيع نطاق الثورة، وقد يكون عاملاً آخر من العوامل المؤدية إلى التنافس القبلي، وإلى استمرار الاضطرابات في المنطقة[155].

إنّ ثورة الشيخ محمود الثالثة لها أوجه شبه عديدة، مع ثورتيه السابقتين، في الطريقة التي بدأت، وكذلك في الطريقة التي انتهت. فهنا، وكما في

---

(153) CO. 730/163/6. 144637, Extract from Iraqi Press dated February 27th to March 1931.

(154) CO. 730/163/6. 144637, Desp. No. 5/10648, "Report by Air Officer Command. Iraq on Operation Against sheikh Mahmud", Ludith -Hewitt.

(155) CO. 730/163/5. 144637.

الثورات السابقة، اضطرّ الشيخ محمود لقيادة ثورة، لم تكن من صنع إرادته. وكالثورات السابقة، فهذه الأخيرة كانت محصورة، بصورة رئيسية، في لواء السليمانية، وجهود الشيخ محمود في جعل ثورته ثورة قومية شاملة لكلّ كردستان كانت بدون جدوى، بسبب ضعف الحسّ القومي بين عامة الكرد آنذاك.

فضلاً عن ذلك، كانت لمقاتلات القوة الجوية البريطانية في أثناء هذه الثورة، وكالثورات السابقة، أثر مهم في إنهائها. مع ذلك، فإنّ ثورة عام 1930 ـ 1931 كانت فريدة في بعض الوجوه. ومختلفة عن الثورات السابقة التي قادها الشيخ محمود، والتي يرجع سببها في الغالب إلى الدعاية التركية، واندفاع الناس تحت تأثير فكرة الجامعة الإسلامية؛ فهذه الثورة هي نتيجة التضارب بين أهداف القومية الكردية، وأهداف التحالف الأنجلو ـ العراقي إلى حد بعيد. وأيضاً، وفي أثناء الثورة، أدّى الجيش العراقي الدور الذي كانت تقوم به إلى حدٍ غير قليل، قوات الليفي الآشورية في الثورات السابقة.

حركة الشيخ أحمد البارزاني

أدركت الحكومة العراقية والإدارة الإنكليزية في العراق، أنّ القضاء على حركة الشيخ محمود الثالثة لن يضمن لها فرض إرادة الحكومة العربية في بغداد، على كردستان، إلاّ بإخضاع بارزان أيضاً. فمنذ عام 1927 بدأ الشيخ أحمد البارزاني يشكّل، في تصوّر الحكومة العراقية، تحدّياً لها؛ واستمرّ هذا التحدّي إلى عام 1932 وكان لهذا التحدّي جانبان أساسيّان:

أولهما: كان نجاح الشيخ أحمد في تحدّيه للسلطة المركزية، وانتقال أثر حركته إلى باقي أجزاء كردستان، عاملين يمكنهما بدرجة كبيرة عرقلة مسألة دخول العراق إلى عصبة الأمم؛ لأنّ العصبة اشترطت مسألة استتباب الأمن والاستقرار في العراق كشرط لقبولها لانضمام العراق إلى عضويتها والتي كانت العصبة بصدد مناقشته، في الجلسة المزمع عقدها في أيلول عام 1932.

ثانياً: كانت العلاقة بين العراق وتركيا لمّا تزل في ذلك الوقت مبنية على سلام هشّ، وكانت هناك مخاوف في الأوساط البريطانية من أن يكون للحركة

في بارزان تبعات داخل كردستان تركيا، وبذلك تعرّض العلاقات التركية ـ العراقية إلى الخطر[156].

يتطرق الأستاذ مسعود البارزاني والأستاذ وادي جويدة بالتفصيل إلى أحداث حركة الشيخ أحمد، ولسنا هنا بصدد إعادتها، ولكن نحب أن نضيف بعض التفاصيل في ضوء الوثائق البريطانية التي صدرت مؤخراً، ولم تكن متوافرة للأستاذين الفاضلين. وأستسمح عذر القارئ في اقتباس فقرات طويلة من كتاب الأستاذ مسعود.

كانت مساحة المنطقة الواقعة تحت سلطة الشيخ أحمد بارزان في عام 1931 نحو 50 ميلاً بالطول و80 ميلاً بالعرض، وتشكل جزءاً من المثلث في المنطقة الحدودية بين العراق وتركية وإيران، وهي بصورة عامة منطقة جبلية وعرة. وكان أنصار الشيخ المعروفين «بالديوانة» يسكنون في شيروان، ومزوري بالا وباروش.

يصنّف وادي جويدة الباحثين الذين تناولوا الموضوع صنفين: أولاً: الصنف الذي يميل إلى عدّ الحدث نابعاً من تصرفات الشيخ أحمد، المعادية للسلطة المركزية ومحاولة فرض اعتقاده الديني الغريب على الكرد، في بارزان وزيبار وبرادوست (ضباط الإدارة البريطانية في كردستان والمسؤولين العراقيين). ثانياً: الصنف الثاني (الكتّاب الكرد بصورة عامة) الذين يعتقدون أنّ حركة بارزان محصلة نهائية لقرار الحكومة العراقية بفرض إرادتها بقوة على بارزان، ومحاولة إسكان الآشوريين في برادوست، جنوب منطقة بارزان. رغم أنّ جويدة يقرّ بأنّ للصنفين كليهما بعض المصداقية، إلاّ أنّه يميل إلى الاتّفاق مع الكتّاب الكرد بكون حركة الشيخ أحمد نابعة من رغبة الحكومة المركزية بإنهاء الحكم الذاتي «dere Bey» الذي كانت تتمتع به منطقة بارزان[157]. وإنّ الوثائق البريطانية التي نشرت بعد دراسة جويدة (1960) تؤكّد صواب رأيه. ونذكر رأي

(156) CO. 163/5. 144637, Humphrys to Passfield February 6, 1931; Longrigg, Iraq, 1900-1950, p. 217.

(157) The Kurdish National Movement", pt. 2, pp. 644-647.

ديفيد مكدّول في حركة بارزان، كنموذج لكتّاب الصنف الأول. يذهب مكدّول إلى القول بأنّ حركة البارزاني كانت نتيجة للصراع بين الحكومة، والتقاليد القبلية. وقد لخّص مكدّول جميع الآراء السلبية تجاه حركة الشيخ أحمد في الفقرة التالية: «ولم تكن هذه الحركة بأيّ حال من الأحوال نتيجة للوعي القومي... ليس هناك أيّ إشارة إلى اهتمام الشيخ أحمد بالوضع الكردي، خارج بارزان. في الحقيقة عارض الشيخ أحمد في عام 1930 طلباً للشيخ محمود لمساعدته في حركته الثالثة... وظهر في منطقة بارزان رجل باسم ملا عبدالرحمن (قد يكون المقصود ملا جورج ـ المؤلف وادّعى النبوة وألوهية الشيخ أحمد، وقتله فيما بعد الشيخ محمد الصادق، لأنّ الملا المذكور حاول أن يدخل اسمه مع اسم الشيخ أحمد في الآذان... ومما زاد الصراع تعقيداً محاولة الحكومة في عام 1927 إسكان الآشوريين اللاجئين في برادوست والذي عدّه الشيخ تهديداً لنفوذه...»[158] وفي عام 1928 اتهمت الحكومة العراقية الشيخ أحمد بعدم دفع ضريبة «الشتوي» (ضريبة حكومية على المحصول الزراعي الشتوي). وحاولت الحكومة أيضاً إجبار الشيخ، على الموافقة على تمركز وحدات من الجيش والشرطة والليفي في بارزان وبرادوست، وإجراء إحصاء حكومي عام في بارزان. فعدّ الشيخ أحمد تلك الإجراءات استفزازية، وعقد العزم على مقاومتها[159].

وبدأت الحكومة تستعد للهجوم على بارزان، إلاّ أنّ المندوب السامي البريطاني كان يتوقع أن تقوم الحكومة التركية بدعم الشيخ أحمد، علناً، في حالة بدء العمليات العسكرية العراقية ضدّه. لذلك طلب إلى الحكومة العراقية التريّث حتى تحسم المسائل المتنازع عليها بين تركيا والعراق، وأعطي البارزاني الأمان، وبأنّه ليس هناك نيّة لفرض الإرادة الحكومية بالقوة[160].

---

(158) A Modern History of the Kurds, pp. 178-179.

(159) Air 23/184 xc 145167. 145167 Report on the meeting held at Bileh on 31st march 1928 between Administrative Inspector, Mosul, and Shaikh Ahmed Barzan.

(160) Air 23/184 Dispatch 5/1086 July 28, 1928; Iraq Administrative Report for the year 1928, p p. 52-53.

ولكن في نهاية عام 1931، قرّرت الحكومة العراقية لاعتبارات داخلية وخارجية شنّ الهجوم العسكري على بارزان، وتتلخص الاعتبارات الداخلية بقلق الحكومة من حالة عدم الاستقرار التي كانت تهدّد المنطقة، نتيجة اندلاع المعارك بين أنصار الشيخ أحمد وأنصار الشيخ رشيد لولان النقشبندي (العدو التقليدي لشيخ بارزان) في برادوست. كما ادّعت الحكومة أنّ التحالف القبلي المعادي للبارزان في عقرة كانت مستاءة من الوضع، ويفكر أنصاره، جدّياً، بالهجوم؛ ومن الممكن أن يلحق ذلك أضراراً كبيرة بالمنطقة من الناحية المادية والمعنوية. كانت الحكومة تدّعي أنّ الشيخ أحمد يحرّض الكرد على الآشوريين، النازحين من تركيا، والتي كانت الحكومة بصدد إسكانهم في برادوست[161].

ومنذ نهاية عام 1930 بدأت الحكومة العراقية تطالب الشيخ أحمد دفع ضريبة المواشي، على أساس كلّ رأس من الغنم، والمسمّى بـ«عد الكودة»؛ اعترض الشيخ أحمد على ذلك، قائلاً: إنّ لبارزان ظروفاً خاصة، وليس هناك عدد محدّد للحيوانات في المنطقة، نظراً لوجود الهجرة المستمرة بين المراعي والمشاتي؛ كما أنّ هذا الطلب كان بخلاف العادة المتّبعة في بارزان، منذ عقود، وهي دفع كمية محدّدة مسبقاً من الضرائب تسمى المقطوع[162].

وكان هناك سبب داخلي آخر للحرب التي شنّت على بارزان، ويتلخّص ذلك بوجود رغبة عند الإدارة البريطانية في العراق، بتوريط الجيش العراقي في حرب بارزان، وذلك بتدريبه على حرب الجبال. كان المندوب السامي البريطاني وضباط الإنكليز يدعون إلى تهيئة الجيش العراقي وإتمام تدريبه، قبل مغادرة الإنكليز للعراق عام 1932. كما اعتقد الإنكليز أنّ من الضروري تخويف الكرد وإشعارهم بقوة الحكومة المركزية، قبل مغادرة البريطانيين

(161) R. Ludlow-Hewitt, Air HQ. Iraq Command "Report on operation Against Bazan Carried out by the Iraq Army and Royal Air Force, 9th-15th December, 1931 Honaid 17th February, 1932".

(162) Air 23/184 XC/145167, Translation of Qaimaqam of Amadiya, Letter No. 632 Dated 6th February, 1928, Addressed to Mutasarrif of Mousl.

البلد[163]. وينقل الأستاذ مسعود البارزاني عن هاملتون في كتابه (طريق في كردستان) رأياً مماثلاً:

«إذ، مرّة، عندما جرّدت الحكومة حملة العام 1931 على الشيخ أحمد البارزاني جوبهت بالرأي التالي: (حسناً وماذا نفعل بالجيش العراقي الذي صرف على إعداده وتجهيزه المال الطائل، إن لم نبعث به إلى طريقك طريق رواندوز، ليتعلّم فنون القتال وليتدرب بحرب يشنّها على الكرد؟)، وإليك جوابي التالي الذي قوبل بالضحك: (أقرب من هذه المنطقة إلى بغداد والموصل توجد مساحات شاسعة من المناطق الصحراوية الخالية التي يملكها العراق، بين دول قلّة، وهي صالحة لتجربة البنادق ومدافع الميدان، وتحريك الدبابات، وتحليق الطائرات. فلتطلق المدافع هناك حيث لا يخشى أن تصيب أحداً. ولكن لا ترسلوها إلى كردستان، فهناك عرب أيضا من الجنوب، قد يتعرضون أيضاً للإصابة)»[164].

وقد لجأت الحكومة إلى خلق الأعذار في منطقة بارزان وبرادوست، من أجل تسويغ سياستها الرامية إلى القضاء على نفوذ الشيخ أحمد. فقام ضباط الاستخبارات البريطانية في مدن كردستان بحملة الدعاية المضادة للشيخ أحمد. ويجب أن ننظر إلى الادعاءات التي تناولت انحراف الشيخ أحمد عن الإسلام ضمن هذا السياق، وضمن التنافس التقليدي حول النفوذ، أيضاً، والذي غالباً ما نجده بين شيخين في الطرق الصوفية ضمن منطقة جغرافية واحدة أو قريبة.

كما أنّ الصوفية، خاصة النقشبندية في كردستان وفي هذه الفترة بالذات، بطبيعتها تنتهي في كثير من الأحيان إلى تقديس الشيخ إلى حدود قد تتجاوز في بعض أبعادها المسموح به شرعاً (أو هكذا يفهمه الناس العاديون الذين لا يفهمون الرموز والطقوس الصوفية) خاصة في بعض المناطق النائية. وهذا ما

---

(163) CO. 730/174/11. 144637, Air Command Hinaid E. R. Ludlow Hewitt «Extract from a personal Letter. S. 1037/4, Dated 6th April, 1932, from A. O. C. Iraq to the chief of the Air Staff».

(164) البارزاني، مسعود. **البارزاني والحركة التحررية الكردية، انتفاضة برزان الأولى (1931-1932م)**. مرجع سابق، ص30.

نوّه به كلٌ من الأستاذين المرحومين عباس العزاوي وسعيد الدملوجي عند تناولهما مسألة بارزان، أيام الشيخ أحمد.

يجب أن نلفت القارئ الكريم إلى أنّ الشيخ أحمد لم يكن الأول من شيوخ البارزان الذي تلحق به تهمة الانحراف، فقد سبق أن وجّهت التهمة نفسها إلى الشيخ عبدالسلام الأول (جدّ الشيخ أحمد) وكذلك إلى الشيخ محمد؛ وفي كلتا الحالتين كانت هناك دوافع سياسية من أجل إلحاق الأذى بهم. أعلن علماء الإسلام في الموصل براءة الشيخين من الادعاءات الموجهة ضدّهم من قبل أعدائهم. (انظر: إمارة بهدينان، ص 63 ـ 66). ينقل هاملتون عن إسماعيل باشا الراوندوزي، ابن عبدالله باشا من سلالة أمراء سوران وكان لفترة قائمقام رواندوز قوله:

«إنّ الشيخ أحمد عرف عنه بعض الآراء غير العادية عن الإسلام، كان لفترة وجيزة تقريباً نصف نصراني ودعا إلى تحالف بين الكرد والآشوريين. وإنّ دعوته هذه أدّت فجأة إلى انتشار شائعة بين الكرد، مفادها أنّ الشيخ أحمد يتآمر مع النصرانيين لاضطهاد المسلمين...»، طبعاً هذا افتراء محض ليس أكثر. ولكن هذا الأمر خلق الأجواء المناسبة لتشجيع جيرانه الشيخ رشيد لولان المتعصّب، الذي كانت تحرّكه أصابع القوة السياسية الخفية التي أشرت إليها من قبل (المقصود هنا ضباط الاستخبارات البريطانية في كردستان ـ الكاتب)، لشنّ هجوم على أنصار الشيخ أحمد الذين نعتهم الشيخ بـ«الكفار». وكان الشيخ رشيد على درجة كبيرة من السذاجة، بحيث تصوّر أنّ رصاص القوات البارزانية سيتحول برداً وسلاماً، وسوف ينهزم عدوّه بسرعة. ولكن على العكس هزم الشيخ رشيد شرّ هزيمة، وجاءت القوات العراقية لنجدته فتورطت، بدورها، واندحرت، وهذا ما دفع الإنكليز إلى القيام بعمليات القصف الجوي العشوائي وتدمير الأخضر واليابس[165].

هذا يؤكد رأي الأستاذ مسعود البارزاني في كون الشيخ رشيد لولان هو المبادر في العدوان.

---

(165) Road Through Kurdistan, p. 299.

وحين أراد الإنكليز عزل الشيخ محمود الحفيد عن الكرد، والتشكيك بمصداقيته التجأوا أيضاً إلى نعته بكثير من الصفات السلبية والسيئة، من قبل الجنون والطغيان والسذاجة وحتى التعصّب الديني. لذلك فإنّ قضية اتهام الشيخ أحمد كانت مخططاً بريطانياً معروفاً لدى الكثيرين، يراد به دغدغة مشاعر المسلمين وتوظيفها لصالح الإنكليز، ولم تكن بدون سوابق في كردستان.

يدّعي ضابط الاستخبارات البريطانية في أربيل بقيام الشيخ أحمد، في 29 تموز 1931 بإرسال رسالة إلى الشيخ رشيد برادوست المستقر في قرية لولان، يطالبه بالدخول إلى دينه الجديد. وحين رفض الشيخ رشيد هذا الطلب قام الشيخ بإرسال مصطفى البارزاني على رأس قوة مسلحة مقدارها 300 رجل لإخضاعه بالقوة[166].

ولكنّ الأستاذ مسعود البارزاني يرى أنّ الحكومة هي التي افتعلت هذه الأزمة، وأنّ البرادوستيين كانوا هم الذين بادروا بالهجوم على أنصار الشيخ أحمد البارزاني، إذ نجده يقول:

«ففي صيف عام 1931 قام البراد وستيون بالإغارة على قرى منطقة بارزان، من عشيرة شيرواني ونهبوا ممتلكات أهالي قرى (كركال، كوله ك، بابكي) وأحرقوا البيوت. كان البارزاني في ذلك الوقت، يقوم بزيارة لتلك المنطقة، فجمع عدداً من الرجال وتعقّب الغزاة إلى أن عثر عليهم في (ده شته هيرت)، وبعد اصطدام سريع استعيدت أموال أهل تلك القرى ومواشيهم، وتكرّرت عملية الغزو وفي المنطقة نفسها مرة أخرى في 25/ 11/ 1931. وفي هذه المرة أيضاً انبرى البارزانيون للغزاة حيث أرسل الشيخ أحمد البارزاني ولي بك على رأس قوة كبيرة يوم 27/ 11/ 1931، وفي أوّل اصطدام هرب البرادوستيون تاركين الأموال التي نهبوها ولم يكتف ولي بك بذلك، بل واصل ملاحقتهم حتى عقر دارهم، وأصيب البرادوستون بهزيمة مؤلمة في هذا القتال»[167].

---

(166) Air 23/311, memorandum from, S. S. O. 29-7-31.

(167) البارزاني، مسعود. **البارزاني والحركة التحررية الكردية**، مرجع سابق، ص26.

كما أقنعت الحكومة رؤساء عشيرة ريكان والزيبار، لاتخاذ مواقف عدائية من الشيخ أحمد، وحرّضوا العشائر الأخرى لاتخاذ موقف مماثل من الشيخ. ومما تجدر الإشارة إليه هو أنّ الشيخ أحمد استطاع في عام 1928 توحيد جميع عشائر بهدينان ضدّ خطة الحكومة المركزية. فكان التحالف بين الشيخ أحمد والشيخ فارس الزيباري هو الذي أجبر الحكومة على إعطاء بعض التنازلات لرؤساء الكرد في المنطقة، وتأجيل حربها عليهم إلى عام 1931، ولكن هذه المرة كانت الحكومة عازمة على عزل الشيخ أحمد وبكل السبل عن شيوخ الكرد الآخرين[168]. ولم يكن الشيخ أحمد جاهلاً بنية الإنكليز والحكومة فبذل جهوداً كبيرة في إعادة بناء تحالف عام 1928، وأرسل مبعوثين إلى رؤساء الكرد، يبيّن لهم خطر المؤامرات الحكومية في شقّ الصف الكردي[169]. فاستناداً إلى تقرير ضابط الاستخبارات البريطانية في الموصل المعدّ في 13 كانون الثاني عام 1932 أرسل الشيخ أحمد وفداً إلى الشيخ رشيد لولان، لعقد الصلح، وكبادرة لحسن النية أعاد بعضاً من أموال البرادستيين التي سيطر عليها البارزانيون، في المعارك الماضية[170].

وقد أعطى البعض لمسألة استيطان الآشوريين (النازحين من حكاري وأرومية إلى العراق، في أثناء الحرب العالمية الأولى) في برادوست أهمية، في اندلاع الأزمة في بارزان. فكما ذكرنا ادّعاء الحكومة العراقية أنّ الشيخ أحمد يحرّض الناس على حرب ضدّ الآشوريين. إنّ الملف الآشوري في العراق هو ملف خاص وجدير بالدراسة في ضوء الوثائق البريطانية والروسية المنشورة حديثاً. ولكننا نتفق هنا مع الأستاذ جويدة على عدم كون المسألة عاملاً أساسياً في بدء الصراع في بارزان[171]. في الحقيقة كان هناك نحو 20 ألف لاجئ آثوري، وكان في نية الحكومة العراقية أن تعمل على استيطان قسم منهم في

---

(168) Air 23/184 XC/145167 Translation of Qaimaqam of Amadiya's Letter. dated 6th February, 1928, addressed to Mutasarrif of Mousl.

(169) CO. 174/11. 144637, Intelligence Report No. 422, February 1932.

(170) CO. 174/11. 144637, Intelligence Report No. 1, Jan. 13, 1932, S. S. O, Mosul.

(171) "Kurdish Nationalist Movement", pt. 2, p. 654-655.

منطقة برادوست، في القرى المتنازع عليها بين الحكومة والشيخ أحمد. وكان الشيخ أحمد يرى (وبحق) أنّ الحكومة تسعى وبمساعدة بعض القادة الآشوريين إلى استخدام وجود الآشوريين في برادوست، كمحاولة لتقويض سلطته علماً أنّ المستوطنين الجدد كانوا إمّا أعضاء في الجيش الليفي الآشوري الموالي للإنكليز أو ممن يحملون السلاح. وكان ذلك يخلّ بتوازن القوى في المنطقة[172].

الشيء اللافت أنّ الشيخ أحمد والكرد لم يكونا الوحيدين اللذين يشكّان في نوايا الحكومة بصدد استيطان الآشوريين في كردستان. ففي تقرير لضابط الاستخبارات البريطانية في الموصل يعبّر الضابط المذكور عن قلقه من قيام متصرف لواء الموصل بتنبيه الشيخ أحمد من الخطر المحدق بالعراق، في حالة إسكان الآشوريين في برادوست[173].

وفي جلسة برلمانية في بغداد في عام 1932 يعبّر صالح جبر، أحد البرلمانيين المعارضين للحكومة، عن قلقه فيما إذا كان الإنكليز قد أشعلوا الحرب مع الشيخ أحمد، من أجل تفريغ بارزان واستيطان الآشوريين[174]. ليس هناك أدنى شك في أنّ الشيخ أحمد قد ربط في ذهنه بين إصرار الحكومة على وضع مزيد من القوات العسكرية في بارزان وبرادوست، والمحاولات الرامية للقضاء عليه. ويقول ستيفن لونغريغ: «مما زاد هذا الشعور عنده، قيام بعض الأطراف المغرضة في الدوائر السياسية في بغداد، الراغبة في إثارة المشاكل بين الكرد والآشوريين، ببعض التلميحات والتحريضات لتحقيق أهداف سياسية خاصة بهم[175].

أمّا الاعتبارات الخارجية، فكانت هي الأخرى مهمة، في توقيت قرار الهجوم على بارزان. وكانت الحكومة العراقية تعتقد وجود دعم سري من

---

(172) F. O. 730/178 Despatch, Residency Baghdad, Aug. 3, 1932.

(173) F. O. 371/ 16045, Extract from Intelligence Report, E. 3952/ 179/ 93 December 8, 1931.

(174) C. O. 174/11. 144637, Residency Baghdad, April 4, 1932, Intelligence Report No. 7.

(175) Iraq 1900-1950, p. 198.

الحكومة التركية للشيخ أحمد؛ لأنّ تركيا كانت تحتج بشدة على تعيين الحكومة العراقية لسيد طه (ابن الشيخ محمد الصادق النهري) قائمقاماً على رواندوز. علماً أنّ هذا الأخير كان منافساً تقليدياً للشيخ أحمد، في المنطقة الحدودية. لذلك كانت الحكومة العراقية تشك بقيام الأتراك بدعم الشيخ أحمد نكاية بالعراقيين، ومن أجل إضعاف السيد طه[176]. ولم يخف الشيخ أحمد علاقته بالأتراك في عام 1928. فقد أقرّ في لقاء له مع المفتش الإداري البريطاني في الموصل، بهذه العلاقة، ويقول: «لو عاملتني الحكومة العراقية بقليل من اللطف لما التفتّ قطّ إلى تركيا». وحتى عام 1928 كانت الحكومة التركية تنظر بعين الشك إلى نوايا الإنكليز، وتعتقد أنّ الحكومة البريطانية تحاول توطين الآشوريين النازحين من تركيا في بارزان، من أجل أن تكون هذه المنطقة الحدودية وطناً للآثوريين، ومنطقة عازلة بين النفوذ البريطاني في العراق، والحكومة التركية[177]. كانت الاستخبارات العراقية تراقب تحركات الشيخ أحمد، باتجاه الحدود التركية بكثير من الاهتمام. ففي نيسان عام 1928 كتب متصرف لواء الموصل رسالة إلى والي حكاري يشتكي فيها من قيام الشيخ أحمد، بشراء الأسلحة في شمدينان، وبكون الشيخ قد اتصل بقائمقام شمدينان ليضمن له الملاذ، في حال فشل ثورته. أرسل الشيخ أحمد شريف آغا البارزاني إلى شمدينان، ويبدو أنّه حصل على تعهّد من الحكومة التركية بدعمه بالسلاح والعتاد[178].

وفي الحقيقة، وبخلاف تصورات الحكومة العراقية، كان الأتراك ينظرون إلى الشيخ أحمد، بعين الشك. ففي أيلول عام 1930 زار نوري سعيد رئيس الوزراء العراقي، تركيا، وفي أثناء الزيارة عبّر الأتراك عن عدم رضاهم لقيام الشيخ أحمد، بدعم ثوار أورامار في كردستان تركية. وإنّ الشيخ أحمد كان

---

(176) Slugglett. Iraq 1900-19500, p. 198.

(177) Air 23/184xc/145167. S. S. O Mousl No. 1, June 14, 1928; Air 23/184xc/14516 Administrative Inspector Mousl Liwa, April 3, 1928, No. C/488.

(178) Air 23/184xc/145167. S. S. O Mousl No. 1, June 14, 1928; Air 23/184xc/14516 Administrative Inspector Mousl Liwa April 3, 1928, No. c/488.

متهماً في نظر الأتراك، لأنّه سبق أن أرسل عدّة مئات من المسلحين لدعم ثوار آرارات. ادّعى الأتراك أيضاً أنّ بارزان أصبحت مأوى للأشخاص المطلوبين للحكومة التركية. وطلبت تركيا إلى رئيس الوزراء العراقي السماح لقواتها بالتوغل داخل الأراضي العراقية، لمطاردة ما أسمتهم بالعصاة الكرد. رفض نوري سعيد الطلب التركي، وقال: إنّ حكومته أعدّت خطة عسكرية للقضاء على الشيخ أحمد[179]. وفي شباط عام 1931 زار المفتش العام للقوات المسلحة العراقية البريطاني تركيا، وعرض على الحكومة التركية خطة عسكرية يقوم بها الأتراك والحكومة العراقية، ضدّ بارزان. ولكن، فيما بعد، ولأسباب غير واضحة، تخلّت الحكومة العراقية عن الخطة[180].

وبخلاف ما يعتقده مكدّول وزملاءه الباحثون الذين يعتقدون عدم اهتمام الشيخ أحمد بالقضايا الكردية، كان الشيخ أحمد، مثلما يدّعي الأتراك، مهتماً جداً بالحركة الكردية في كردستان. في الحقيقة كان الشيخ على علاقة وطيدة بكل من الشيخ محمود الحفيد، وخسرو ابن سمكو وثوار آرارات، ويعمل لدعم الحركة الكردية ولكن بأسلوبه الهادئ والمحنّك. فهو دائماً يدعي كونه رجل دين بسيط، وضحية مكائد الآخرين، ويبدي أيضاً، وفي الظاهر دوماً الطاعة للحكومة المركزية. إنّ علاقته بالشيخ محمود الحفيد، مثلاً، لا تزال يكتنفها بعض الغموض. ينقل جياووك عن الشيخ أحمد في ردّه على طلب الشيخ محمود للالتحاق بثورة 1930، قائلاً: «إنّي أفخر أن أكون خادماً عند سائقك، لكنّي في الوقت نفسه لا تطاوعني نفسي على محاربة المسلمين العرب»[181]. إن صحّ هذا الادعاء فنحن أمام احتمالين: إما أن الشيخ أحمد قد قال هذا الكلام في مكان لم يثق فيه بالناس الموجودين؛ وعدّهم عملاء الإنكليز، وأراد أن يرسل كعادته رسالة إلى الإنكليز بأنّه بريء من حركة الشيخ

---

(179) CO. 730/174/11. 144637, Extract from personal, Letter No. S/10371, Dated April 6, 1932.

(180) CO. 730/163/5. 144837, Dispatch No. 88069, February 6, 1931, Humphrys to passfield.

(181) جياووك، معروف. **مأساة بارزان المظلومة**، ص9.

محمود، وأنّه لم يقل ذلك. وحتى الآن لم يجد أحد نصّ الرسالة المزعومة التي قيل أنّها رسالة خطية، كما لم يكن هناك أكثر من شاهد يؤكّد وجود هذه الرسالة شفهياً أو خطياً، لذلك لو استعملنا مصطلح علم الحديث، لقلنا: إنّ هذا القول غير متواتر، ولا يمكن أن يؤخذ به. ولكن لاحظ ضباط الاستخبارات البريطانية، في كردستان، وجود الكثير من الاتصالات بين الشيخ محمود والشيخ أحمد. وصل المندوب السامي البريطاني في بغداد خبراً مفاده أنّ الشيخ محمود كان في عام 1931 يطلب إلى الشيخ أحمد دعمه لمشروع دولة كردية، وكان يدّعي أنّ الإنكليز يدعمونه سراً. لذلك يضطر المندوب السامي إلى الكتابة إلى الشيخ أحمد يخبره بأنّ ادّعاء الشيخ محمود المذكور لا أساس له من الصحة[182]. وفي شباط عام 1930 كتب ضابط الاستخبارات في فرع السليمانية بأنّ الشيخ محمود بعث برسالة إلى الشيخ أحمد، يطالبه بالتحرك فوراً في حالة إعلان الثورة الكردية[183]. استمرت هذه الاتصالات بينهما إذ أرسل الشيخ محمود رسالة إلى الشيخ أحمد، من خلال قادربيك ميران، رئيس عشيرة خوشناو في شقلاوة. وقام الأخير بإيصال الرسالة تلك إلى بارزان، من خلال كاتبه رسول علي أفندي، وردّ الشيخ أحمد عليها بإيجاب. وفي آذار عام 1931 يبعث الشيخ أحمد بخالص بيك حيدرانلي لكي يلتقي الشيخ محمود سراً، من أجل تنسيق الجهود للحركة الكردية التي كان يقودها الشيخ محمود. وبعد وصول خالص بيك يرسل الشيخ محمود بدوره كلّ من المدعو قال كور وسعيد إلى الشيخ أحمد للتباحث في مستقبل الحركة الكردية[184].

لم يستطع الكاتب الحصول على محتوى ما دار في هذه المراسلات بين الشيخين، ولكننا نعلم أنّ بارزان ظلّت لأسباب، غير واضحة، غير مشاركة في حركة الشيخ محمود الثالثة. قد يعود ذلك إلى حرص بريطانيا على عزل الشيخ أحمد عن حركة محمود الثالثة. علماً أنّ ضباط الإدارة البريطانية كانوا دوماً

(182) CO. 163/5. 144637, "Extract from Intelligence Report" No. 5, March 4, 1931.

(183) CO. 163/5. 144637, Air Staff Operation & S. S. O, February 4, 1930, Sulaimani Southern Kurdistan.

(184) Air 23/311. 145295, Intelligence Report No. 3, March 17, 1931.

ينصحون قادة الجيش العراقي بالتريث، وعدم السماح بتفجير الأوضاع في بارزان، قبل القضاء على حركة الشيخ محمود؛ لأنّ الجيش العراقي لم يكن عنده القدرة على خوض المعارك في جبهتين في آن واحد. ومن الممكن جداً، أنّ الشيخ أحمد كان ينتظر الفرصة المؤاتية للانضمام إلى الثورة الكردية بعد وصول لهيب الثورة إلى لواء أربيل أو بهدينان، وهذا ما لم يحصل كما بيناه سابقاً. إنّ حجم الاتصالات المكثفة بين الشيخين يدل على وجود تصورات وثقة مشتركة بينهما. وكما لم يقتصر اهتمام الشيخ أحمد بالحركة الكردية على كردستان الجنوبية فقط. كان بارزان مأوى لكلّ العاملين للحركة الكردية؛ ويقدم الشيخ أحمد لهؤلاء كلّ أنواع الدعم. ورد في تقرير للاستخبارات البريطانية في نيسان عام 1931، أنّ الشيخ أحمد ترأس اجتماعاً لقادة الكرد في بارزان إثر مقتل سمكو بيد الحكومة الإيرانية. حضر الاجتماع أرملة سمكو وابنه خسرو والشيخ فارس آغا الزيباري، وأحد أبناء سيتو آغا أوراماري (كان سيتو آغا كردياً وطنياً ورئيس عشيرة أورامار القريبة من بارزان، داخل كردستان ـ تركيا).

وعد الشيخ أحمد بإرسال 400 مقاتل، لدعم هذه الثورة، وكما أرسل رسائل إلى قادة الكرد في إيران، ومن ضمنهم سيد مصلح، (أخو سيد طه) يدعوهم إلى الثورة

في كردستان إيران، للانتقام لدم سمكو، والثأر من قاتليه[185].

وأدّى الشيخ أحمد دوراً مشرّفاً، أيضاً في ثورة آرارات في كردستان الشمالية، وتمثّل هذا الدور بالدعمين المعنوي والعسكري. خدمت بارزان الكرد خدمة عظيمة، فقد كانت بمثابة قاعدة خلفية للثوار واللاجئين. ففي شهر آب عام 1930 بعث الشيخ أحمد بـ 100 مقاتل لدعم الثوار، في منطقة أورامار. ودخل البارزانيون أتون المعركة في غير مناسبة. وأرسل الشيخ أحمد مئات من

(185) CO. 730/161/1. 144272, (Extract from Intelligence Report) No. 7, April 1, 1931; Air 23 /311. 145295, S. S. O Mousl to Aviation Baghdad No. Y 202, August 13, 1930.

المقاتلين في شهري أيلول وتشرين الأول عام 1930[186]. وعقد اجتماعاً لرؤساء العشائر في بهدينان مؤكداً لهم ضرورة إعطاء كلّ الدعم للثوار. وفي تشرين الأول عام 1930 حين اقتربت القوات التركية من حدود كردستان الجنوبية، عقد الشيخ أحمد اجتماعاً آخرا لدعم الثوار، والعمل على وقف زحف القوات التركية. استطاع التحالف القبلي الذي كان يرأسه حشد 1500 مسلح، وكان 300 منهم من البارزانيين[187].

وحين علم الشيخ أحمد أنّ نوح بيك (أخو موسى بيك) متورط مع الحكومة التركية، في قتل كور حسن باشا، وفي خيانة ثوار الكرد في أرارات حاكمه، أصدر قراراً بإعدامه، ونفّذ القرار[188]. كما قدّم الشيخ أحمد الملاذ لنحو 1000 كردي من لاجئي ثوار أورامار. فكتب رسائل إلى الشخصيات الكردية العراقية، من ضمنهم إسماعيل بيك رواندوزي، وسيد حسام بدعم إخوانهم الكرد من اللاجئين[189].

وكان قسم من هؤلاء اللاجئين من القيادات العسكرية الذين اضطروا إلى الدخول إلى كردستان الجنوبية، بعد انهيار الثورة وإعدام 11 شخصاً منهم، بيد السلطات التركية، حين اضطر الشيخ أحمد إلى دخول أراضي كردستان ـ تركيا. كان هذا الموقف الوطني الجريء يقضّ مضاجع الحكومة التركية التي اشتكت مراراً عند الحكومة العراقية منه، وكذلك مارست الحكومة العراقية الكثير من الضغط، من خلال الضباط الإنكليز في كردستان، لإقناع الشيخ أحمد بتسليم اللاجئين لهم، حتى يقوموا بدورهم بتسليمهم لتركيا.

---

(186) F.O. 371/16045, No. 295, "operation Against Shaikh Ahmad of Barzan", August 21, 1932, from G. Clerk (Angora); Air 23/311. 145295, October 15, 1930, H. M. Burton, Air staff Intelligence, Iraq Command.

(187) F.O. 730/161/1, Intelligence Report No. 5, April1, 1931, S. S. O Mosul; CO 730/ 161/1. 144272, (Extract from Intelligence Report) No. 7, April 1, 1931; Air 23/311. 145295, S. S. O. Mousl to Aviation Baghdad, No. Y 202, August 13, 1930.

(188) F.O. 730/161/1, Intelligence Report No. 3, February 25, 1931. S. S. O Mousl.

(189) F.O. 730/161/1, Intelligence Report No. 3, February 25, 1931. S. S. O Mousl.

ولهذه الاعتبارات الداخلية والخارجية، وفي الفترة بين تشرين الأول عام 1931 إلى آذار 1932، بدأت الحكومة العراقية تمارس ضغطاً كبيراً على الشيخ أحمد والسماح بتمركز وحدات من القوات العراقية (الشرطة والجيش والليفي) في بارزان وحواليها، ولكن دون جدوى. فالشيخ، حسب تصوّر الدائرة البريطانية في العراق، كان يبدي في الظاهر القبول، ولكنه في الحقيقة كان يحاول التملص من قبول طلب الحكومة هذا.

لذلك أصدر مجلس الوزراء القرار التالي:

بالنظر لتمادي الشيخ أحمد في تمرّده، واستمراره على مهاجمة قرى العشائر التي لم تذعن لنفوذه، ولامتناعه عن دفع الضرائب، ولغرض تأسيس إدارة مدنية منظمة في منطقة بارزان، قرّر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في 12/ 1/ 1932، أن تشكّل ناحية في كلّ مناطق شيروان وباروش (بارزان) ومزوري بالا وأن يؤسس في كلّ منطقة من هذه المناطق بناية، لمركز الناحية، مع مخفري شرطة، على أن تجري الحركات ضدّ الشيخ أحمد البارزاني، في الوقت الذي تتفق عليه وزارتا الداخلية والدفاع العراقيتان.

قرّرت الحكومة شنّ الهجوم العسكري على بارزان في نيسان 1932. وقام ناجي شوكت، وزير الداخلية بالتنسيق مع الضباط الإنكليز في العراق بإعداد الخطة العسكرية اللازمة لذلك. ووفق هذه الخطة، كان من المفروض أن يكون هناك هجوم شامل على بارزان، ومن ثلاث جبهات: رواندوز وعقرة وعمادية. إنّ عدد القوات التي شاركت في الهجوم كانت، في زمانه، تقدّر بنصف جميع القوات المسلحة العراقية. وفي صدد تقييمه لأداء الجيش العراقي، في المعارك ضد الشيخ أحمد، يكتب حسن مصطفى الذي كان قائداً عسكرياً في الجيش العراقي عن حركات بارزان الأولى، قائلاً:

«استغرقت هذه الحركات ثلاثة أشهر وخمسة أيام، وإن كانت ذيولها استمرت مدة أطول. وقد اشترك فيها ستة أفواج مشاة، وبطريتان جبليتان، وكتيبة خيالة مع بعض القطعات، والخدمات الأخرى التي كانت تؤلف في حينها أكثر من نصف الجيش العراقي. وكان مجموع المشتركين في هذه

الحركات 205 من الضباط، و4437 من المراتب، وبلغت خسائرها 48 شهيداً (من ضمنهم 3 ضباط) و 78 جريحاً، هذا عدا خسائر الشرطة. في حين أنّ خسائر العصاة قدّرت بـ350 قتيلاً وجريحاً. فالجيش العراقي استطاع أن يحقق أهداف الحكومة تحقيقاً تاماً، بخسائر قليلة...»[190].

ويقدّم الأستاذ مسعود البارزاني صورة مغايرة، تماماً، لما ذكرناه ونقتبس هنا المعلومات الواردة منه، إذ يقول:

«في 10/ 3/ 1932 وجّهت وزارة الداخلية إنذاراً إلى الشيخ أحمد البارزاني، بوجوب الحضور أمام قائمقام الزيبار، في موعد أقصاه يوم 14/ 3 لإعلان الولاء والطاعة للحكومة. كما أنّ الحاكم السياسي البريطاني أرسل رسالة مشابهة إلى الشيخ... رفض الشيخ أحمد الإنذار، لأنّه كان يدرك تماماً أنّه سيلقى القبض عليه. حيث كانت لديه معلومات كاملة عن نوايا الحكومة. وشرع البارزانيون من جانبهم باتخاذ الحيطة والحذر، والاستعدادات اللازمة، لصدّ العدوان. وقسّموا قوّاتهم ثلاثة أقسام) وكما يلي:

1 ـ القوة الرئيسية بقيادة الملا مصطفى البارزاني أنيطت بها مسؤولية الدفاع عن محور ميركه سور ـ شيروان. مقابل قوة داي (أحد الألوية العراقية المهاجمة).

2 ـ قوة أخرى بقيادة محمد صديق البارزاني، يعاونه حاجي طه العمادي لمحور بالندة ـ عمادية مقابل (رتل بول).

3 ـ احتفظ الشيخ أحمد بقوة، تحت إشرافه، أمام فوج بله شبه المحاصر، ولقطع طريق بيرس أمام التعزيزات القادمة من عقرة.

لم تكن قوة البارزانيين تتجاوز 1000 مسلح، وسلاحهم كان عبارة عن بنادق مختلفة (ماوزر جامبيزار وإنكليزية وبعض رشاشات لويس، من التي غنموها من معركة 9/ 12/ 1931، من القوات الحكومية)، وكانوا يشكون من قلّة

(190) مصطفى، حسن. **البارزانيون وحركات بارزان، (1932-1947م)**، بيروت: دار الطليعة، 1963، ص 49.

العتاد، والمصدر الوحيد كان ما يحصلون عليه من المعارك، وأول قتال جرى في 18/ 3 في أطراف قرية (كوركي) شرق ميركه سور، حيث تقدّمت وحدات من قوة (داي) إلى ذلك المحور وتصدّت لها قوة من البارزانيين، بقيادة أحمد نادر، وبعد معركة عنيفة، انسحبت قوة داي إلى ميركه سور تاركة وراءها عدداً من الجثث والمعدات. وانتقاماً لهذه الهزيمة ولرفع المعنويات، دخل سلاح الجو الملكي البريطاني (F. A. R.) في المعركة يوم 19/ 3، وقام بغارات عنيفة على معظم قرى بارزان، وبالأخص على المركز بارزان نفسه.

وفي ليلة 3 ـ 4/ نيسان جمع البارزاني كلّ قوة المحور، وشنّ هجوماً عنيفاً على (رتل داي) الذي كان قد وصل إلى بيرسياف. وجرى عزله عن بقية قوات المحور، وبعد معركة التحامية قضي على الرتل بكامله، ولم ينج منه سوى عدد قليل جداً. فقتل عدد كبير بلغ (253) قتيلاً، وجرح عدد كبير من الجرحى، وأسر عدد آخر، واستولوا على جميع أسلحة الرتل وتجهيزاته. لقد سميت هذه المعركة الخالدة بمعركة (دولا فازي) وأصبحت مفخرة من مفاخر البارزانيين. وألّفت الأشعار والأغاني الشعبية عن هذه المعركة»[191].

وقام الجنرال البريطاني روبنسون بالإشراف، شخصياً، على هذه المعركة، وكان في مؤخرة القوات. ولدى ملاحقة فلول رتل داي المنهزمة، وصلت طلائع قوات البارزانيين إلى مقر روبنسون الذي جرح هو نفسه، في أثناء ذلك الهجوم، ولكن لسوء الحظ لم يعرفوه آنئذ، واستولوا على معدات المقر بكامله. وسمح البارزانيون للجرحى بالعودة إلى ميركه سور مقر قوة داي، وساعدوا غير القادرين على المشي، حتى وصلوا إلى مقرّهم في ميركه سور»[192]. ويقدّم أر. لودلو هيوت قائد القوة الجوية الملكية ـ فرع العراق تقريراً مفصلاً، عن المعارك التي دارت أعلاه، ويتفق في نقاطها الرئيسية مع المعلومات التي وردت عن الأستاذ مسعود البارزاني؛ ولكن يحاول قدر الإمكان التقليل من هول الهزائم المتتالية التي لحقت بالقوات العراقية، ولكن ليس هناك

(191) **البارزاني والحركة التحررية الكردية، انتفاضة برزان الأولى**، كردستان: 1986، ص 34-36.
(192) المرجع السابق ص36-38.

ذكر لإصابة المدعو ميجر روان روبنسون[193].

كان وقع هذه المعركة كالصاعقة على الإنكليز وعملائهم، وقد حاولوا تعزيز قوة داي بقوات إضافية سحبت من كركوك وبغداد، ولكنهم فشلوا في استئناف أيّ هجوم آخر على هذا المحور. فلجأوا إلى تكثيف الغارات الجوية في النهار والليل، بشكل وحشي. بعد هذه المعركة كانت هناك جولات عديدة، وانتهت معظمها، وبخلاف ادعاء القادة العسكريين العراقيين، لصالح البارزانيين. فاقتنع الإنكليز بأنّ الجيش العراقي غير قادر على دحر البارزانيين، لذلك حاول الاستفادة من جهود الشيخ بهاء الدين البريفكاني، للتوسط لإقناع الشيخ أحمد، للخضوع للحكومة العراقية بطرق سلمية.

جاء الشيخ نور الدين إلى الشيخ أحمد، وأخبره بموافقة الحاكم السياسي والمتصرف بالمجيء إلى المنطقة، ولقاء الشيخ أحمد، بشرط أن يجري الاجتماع في قرية (هوستان) وعلى ألاّ يصطحب الشيخ أحمد أكثر من ثلاثة حراس معه.

فأخبره الشيخ أحمد أنّه لا يثق بالإنكليز إطلاقاً، ولا يمكن أن يوافق على هذا الشرط. واقترح عليه أن ينقل وجهة نظره حول اللقاء. إمّا أن يتمّ في مكان بعيد من مقرات الجيش، أو يجلب معه العدد الذي يشاء من المقاتلين، حتى يطمئن إلى سلامته وعدم الغدر به. وإذا رفضوا الاقتراحين، فليكن معلوماً أنّه لن يكون هناك لقاء بشروطهم. وأكّد الشيخ أحمد استعداد البارزانيين لمواصلة القتال والدفاع، وعندما يتعذر عليهم مواصلته فإنّهم مستعدون للخروج من العراق، ولن يرضخوا للإنكليز. فقال الشيخ نورالدين وعلامات الألم والتأثر باديتان عليه:

(إنّ قلوبنا وعواطفنا معكم يا سماحة الشيخ. ولكنني لا أفهم كيف يمكننا مقاومة حكومة بريطانيا التي تستعمر نصف الكرة الأرضية. فهي ستدمرنا وتبيدنا، ولنقبل بالأمر الواقع وننتظر مشيئة الله).

(193) CO. 730/174/11. 144637, Extract from personal Letter No. S/10371, dated April 6, 1932.

فأجابه الشيخ أحمد:

(أشكر عواطفكم النبيلة، ولا شك في إخلاص نواياكم وصدقها ولكن حتى لو وافقوا على عودتنا إلى بارزان، وألقينا السلاح، وانصرفنا إلى شؤوننا، فإنّ الإنكليز لن يقبلوا منّا ذلك أبداً. إنّهم يريدوننا بلا حقوق ولا آراء. إنّهم غاصبون لأرضنا وأعداء لديننا، وإنّي أعلم جيداً أنّه ليس بإمكان عشيرة صغيرة كعشيرتنا مقاومة قوة بريطانيا وقهرها. ولكن الحياة هي وقفة شرف، أريد أن أرضي الله وأرضي ضميري، ويهمني أن يسجل التاريخ أننا قاتلنا الاستعمار البريطاني وعملائه، بإمكاناتنا القليلة. ولم نركع لهم. بإمكان الإنكليز حرق قرانا وتدميرها وطردنا وقتلنا، ولكن ليس بإمكانهم كسب ولائنا لهم، سنظل نعاديهم؛ هذا هو قرارنا، ولسنا نادمين عليه. وبإمكانك نقله إلى الإنكليز حرفياً)[194].

إنّ هذه الصلابة والمبدئية الصارمة ونكران الذات في سبيل كورداية تى التي يبديها الشيخ أحمد كانت نتاجاً طبيعياً للتربية الصوفية الإسلامية الصارمة التي تربّى عليها الشيخ أحمد والبارزانيون، وستكلفهم جيمعاً الكثير من العذاب والهوان والفقر والإذلال، ولمدة 11 سنة من النفي في تركيا، والناصرية، والحلة، وكركوك.

وفي 22/ 6 اضطر الشيخ أحمد إلى دخول تركيا، ومعه إخوانه وولي بك وعدد من الرجال. وبقي حوالي (250) مسلحاً في القرى الحدودية في المنطقة الجبلية الوعرة. وكان ذلك وفق اتفاق مسبق. كما جرى إخفاء مقدار من السلاح، وبعد فترة وجيزة عاد مصطفى البارزاني، وخليل خوشفي يقودان حرب العصابات، وكبدا القوات الحكومية المزيد من الخسائر. اشتكى الإنكليز والحكومة العراقية عند الحكومة التركية، فتدخّلت الأخيرة وأبعدت الثوار إلى مناطق بعيدة من الحدود.

وبعد وصول الشيخ أحمد إلى أدرنة بدأت السلطات التركية بنقلهم إلى أرضروم عن طريق (كفر ـ وان) وعند وصولهم وان أخذوا الشيخ أحمد، ومعه

(194) البارزاني، مسعود. **انتفاضة بارزان الأولى**، ص41-42.

الحاج طه العمادي، إلى أنقرة. واستمروا في نقل العوائل إلى أرضروم. وفي الطريق بدأ الأتراك بعزل العوائل بعضها عن بعضها الآخر والعوائل التي وصلت إلى أرضروم كانت عوائل (الشيخ أحمد وأشقائه محمد صديق وبابو والملا مصطفى وأولاد الشهيد الشيخ عبدالسلام شقيقهم الأكبر) ونقلوا معهم ولي بك وعائلته، مع عشر عوائل أخرى، فقط، من بينها عائلة الحاج طه العمادي. وأمّا العوائل الأخرى فقد جمعهم الأتراك وسلموهم إلى العراق، خلافاً للوعد الذي قطعوه على أنفسهم، في البداية. وتسلّمت الحكومة العراقية العوائل، وسمحت لهم بالعودة إلى قراهم دون أية مشاكل.

إنّ التقريرين اللذين كتبهما كلّ من المندوب السامي البريطاني في العراق وقيادة القوة الجوية البريطانية ـ مقر قيادة فرع العراق ـ حول المعارك في بارزان، تؤكّد إلى حدٍ كبير، ما ورد في كتاب الأستاذ مسعود. يقول المندوب السامي في التقرير المذكور:

«كان من المفروض أن يكون للقوات البريطانية في العراق دور ثانوي في المعارك، وأن يكون مقتصراً على تقديم الغطاء الجوي فقط، في العمليات العسكرية ضدّ الشيخ أحمد. إلاّ أنّ القوات العراقية منيت بخسارة فادحة، وكانت معنوياتها منهارة، خاصة بين ضباط الجيش العراقي الذين كان معظمهم من الجيل العثماني القديم، وكانوا يعرفون جيداً أنّ الحكومة على وشك أن تحيلهم إلى التقاعد وتعيّن محلّهم ضباطاً تدربوا جديداً تحت إشراف الإدارة البريطانية، وتفادياً للكارثة اضطرت القوات البريطانية إلى التدخل المباشر من حيث التوجيه والإشراف على القوات الموجودة في ساحة المعارك، وتكثيف العمليات العسكرية الجوية»[195]. كما قام البريطانيون بإقناع حكومات إيران وتركيا بإرسال قوات عسكرية إلى المناطق الحدودية المتاخمة للبارزان، وذلك من أجل إشعار الشيخ أحمد بأنّهم محاصرون من جميع الجهات، وليس هناك

(195) CO. 730/174/11. 144637, Extract from personal Letter No. S/10371 dated April 6, 1932. From Humphrys to Sir John Salmond, Chief of Air Staff, Air Ministry; 16045 No. 995, (Operation Against Sheikh of Barzon) by Major Gen. Rowan. Robinson October 12, 1932.

أمل لوصول الإمدادات لهم عبر الحدود أو الانسحاب إلى كردستان في إيران أو تركيا»[196].

على الرغم من هذا الدعم غير المحدود الذي كانت تقدمه الإدارة البريطانية في العراق للحكومة في صراعها في البارزان، كانت الحكومة العراقية وخاصة القادة العسكريين العراقيين يعتقدون أنّ الإنكليز يحاولون، عمداً، إطالة أمد المعارك من أجل التملّص من مسؤوليتهم، في دعم مسألة قبول العراق في عصبة الأمم، وخروج الإنكليز من البلد. علماً أنّ العمليات العسكرية استغرقت 6 أشهر. وكان القادة العسكريون يرددون بين وقت وآخر الادعاء التالي: «لولا الاستشارة البريطانية لاستطعنا إنهاء المعارك في بارزان، خلال أسابيع قليلة». وكانوا يعترضون على محاولة ضباط الإنكليز بوضع بعض الضوابط للقادة العسكريين العراقيين، في أسلوب التعامل مع العشائر الكردية، ذات العلاقة، وعدم السماح لهم بالقصف العشوائي أو إجراء العقوبات الجماعية ضد القرويين[197].

كان الضباط الإنكليز قلقين من أنّ إطلاق يد القادة العسكريين والإداريين العراقيين، في اتخاذ الإجراءات ضدّ القرويين، بدون تمييز قد يؤدي إلى إثارة الكرد جميعاً ضدهم، ومساندتهم للثوار، خاصة العشائر المحايدة. لذلك أعطيت الصلاحيات السياسية في بارزان لكابتن لاين، الضابط السياسي البريطاني في أربيل[198].

---

(196) FO371/16045 Dispatch. . Ministry of Foreign Affairs, Baghdad, to Iraq legation Ankara; CO. 730/16045, No. 995 «Operation Against Sheikh of Barzon» by Major Gen. Rowan Robinson October 12, 1932.

(197) United States Department, Confidential U. S. Central files, Despatch No. 605, May 6, 1932; Confidential U. S Diplomatic Post Records, Ser No. 172, June 2, 1932, "Campaign against Shaikh Ahmad and Public Opinion" U. S Legation. Baghdad.

(198) CO. 730/16045, No. 995 "Operation Against Sheikh of Barzon" by Major Gen. Rowan. Robinson, October 12, 1932.

وحين طال أمد العمليات العسكرية في بارزان بدأ الساسة والبرلمانيون العراقيون في بغداد، خاصة المعارضة القومية العربية، يرددون شعارات، مفادها أنّ الإنكليز كشفوا مؤخراً حقول نفط جديدة، وأنّهم لن يغادروا العراق، وأنّهم يحاولون استخدام حركة البارزان ذريعة، لتمديد بقائهم في العراق. وقد ذهب قسم من هؤلاء إلى القول:

إنّ الطائرات البريطانية تسقط سراً العتاد والغذاء، من أجل إحراج القوات العراقية وبيان ضعفها[199].

لو أردنا تقييم حركة الشيخ أحمد هنا، نقول قبل كلّ شيء: صحيح أنّ البارزانيين كانوا يشكلون القوة الضاربة في هذه الحركة، ولكن الأدلة التي أوردناها قبل أسطر قليلة، تبين أنّ مهمة الشيخ أحمد كانت استمراراً لمهمة الشيخ عبدالسلام (وشيوخ الطرق الصوفية في كردستان) بتحويل البارزان إلى مركز رائد للكوردايه تى، ولم تكن المسألة مجرد صراع القبيلة، من أجل البقاء ضدّ السلطة المركزية العصرية، وإن احتوت في جانب منها هذا البعد.

كان الضباط الإنكليز يقولون، في أثناء تخطيطهم لضرب الشيخ أحمد، بأنّ «نهاية حركة الشيخ أحمد ستكون نهاية الحركة الكردية في العراق»[200]. لكن أحداث القرن العشرين تؤكّد خطأ ما ذهب إليه هؤلاء. وإنّ قمع حركة بارزان الأولى أوقع الحركة الكردية فعلاً في سبات نسبي لمدة عقد تقريباً.

وإذا كان الإنكليز لقبوا الشيخ محمود الحفيد بلقب «مدرب» القوة الملكية الجوية البريطانية، فإنّه مما لا شك فيه أنّ كردستان أصبحت، منذ أيام حركة الشيخ أحمد، ساحات تدريب، أو مختبراً للحكومات العراقية لتدريب جيوشها وأسلحتها الفتاكة فيها. ولم يكن استعمال نظام صدام حسين لأسلحته الكيمياوية إلا النتيجة المنطقية والحتمية للعقلية والممارسة اللتين مكّنتا الحكومات العراقية

(199) CO. 730/16045, No. 995 "Operation Against Sheikh of Barzon" by Major Gen. Rowan. Robinson October 12, 1932.

(200) CO. 730/174/11. 144637, April4, 1932, A. O. S (Situation Report).

وبدعم من بريطانيا من قمع الحركات الكردية في العشرينيات وقمع ثورتي شيخ محمود وشيخ أحمد.

وتتحمل الحكومة البريطانية المسؤولية المعنوية والمادية لثمانية عقود من حرب الإبادة في كردستان بيد الأنظمة القومية العربية المتتابعة على الحكم في العراق، منذ 1932 إلى 2003. ومن حق الشعب الكردي أن يجمع هذه الأدلة ويوظفها لمطالبة الحكومة البريطانية اليوم بتحمل تبعات هذه السياسة، كما يحق لليهود أن تطالب ألمانيا بدفع تعويضات هولوكست (حرب الإبادة) ضدهم.

ولكن إذا كان لكل مأساة أو فتنة (كما يسميها القرآن الكريم) جانب خير إيجابي، فإنّ فتنة بارزان الأولى وأحداثها المؤلمة كانت بمثابة المخاض للشعب الكردي الذي سبق ولادة مصطفى البارزاني، ليكون قائداً وموجهاً لهم، ليقودهم وبجدارة، في أحرج عقود تأريخهم. لمع نجم مصطفى البارزاني سياسياً، وصقلت مواهبه العسكرية في أثناء هذه الانتفاضة. وعلى الرغم من إقرارنا بهذه الحقيقة، إلاّ أننا لا نزكّي أحداً، فالله (سبحانه) أعلم بخلقه؛ ولا ندّعي أنّ أحداً من قادة الكرد (البارزاني أو من سبقه) كان معصوماً من الخطأ في اجتهاداته.

باختصار كانت السياسة البريطانية ومصالحها الاستعمارية في الشرق الأوسط هي أهم عامل في التأثير في الحركة الكردية في الفترة (1930 ـ 1932م). كانت السلطات البريطانية تحاول تنفيذ سياسة الحكم الذاتي الإداري المحدود في كردستان والتي اتّفق عليها، في أثناء تسوية قضية الموصل عام 1925.

وعند تنفيذ هذه السياسة واجهت صعوبات عديدة: كان على المسؤولين البريطانيين المشي على حبل البهلوان، في محاولتهم إيجاد توازن بين تطلعات القوميين الكرد، والذين ما فتئوا يطالبون بالاستقلال (نتيجة فهمهم الخاطئ لقرار عصبة الأمم بصدد قضية الموصل)، وبين الوطنيين العراقيين (العرب) الذين ينظرون إلى أهداف السياسة البريطانية في كردستان بعين الريب والشك، ويعملون على عرقلة تنفيذ أبسط الحقوق الثقافية التي أعطيت للكرد، في قرار العصبة.

إلى جانب ذلك واصلت تركيا وإيران الضغط على السلطات البريطانية والعراقية، بعدم إعطاء المزيد من التنازلات للكرد.

الرسالة كانت معنونة إلى /السيد ونستون تشرشل ـ وزير الدولة لشؤون المستعمرات داوننغ ستريت، لندن.

■ ■ ■

obeikandl.com

CO/370/157/7

سري للغاية

رقم 3031 ـ 20 أيلول 1930

إلى سعادة وزير **PLENIPOTENTIARY**

والمفوض فوق العادة للسفارة العراقية في أنقرة ـ تركيا.

أرسل لكم، طيّاً، نسخة من مذكرة كتبت عن اللقاء الذي دار في بداية هذا الشهر بين رئيس الوزراء (العراقي ـ المؤلف) من جانب، وعصمت باشا [رئيس وزراء تركيا ونائب مصطفى كمال ـ المؤلف] والسيد توفيق رشدي من جانب آخر، بخصوص بعض القضايا ذات الاهتمام لكم.

رجاءاً أكّد لي الاستلام

توقيع/نوري سعيد
وزير العراق للشؤون الخارجية/ بغداد
20 أيلول 1930

وزارة الشؤون الخارجية ـ العراق: سري للغاية
بغداد NO. 3032
20 أيلول 1930

نسخة للاطلاع إلى: رئيس الديوان الملكي

وزارة الداخلية

المستشار السياسي ـ المندوبية السامية

توقيع نوري سعيد
الوزير للشؤون الخارجية

■ ■ ■

مذكرة حول المحادثات في أنقرة
بين نوري سعيد باشا، ورئيس الوزراء التركي، والوزير للشؤون الخارجية

ركّزت المحادثات مع عصمت باشا والدكتور توفيق رشدي بيك على ثلاثة مواضيع ويمكن أن نوجز النقاط الواردة فيها على الشكل التالي:

1 ـ مسألة الأمن على الحدود العراقية ـ التركية، وعلاقاتها بالاتفاقية الثلاثية. وقد

obeikandl.com

تبين من المحادثات أنّ الحكومة التركية عازمة جداً على ألاّ تعطي أيّة فرصة للأشرار في منطقة الشيخ بارزان من الإقدام على أيّ عمل معادٍ. وقد عبّرت عن دهشتي لرؤية اندفاعهم الجاد في هذه المسألة، لأنني أدرك جيداً أنّ شيخ البارزان يتسلّم ومنذ فترة الكثير من الدعم والسلاح، من المناطق الواقعة ضمن الحدود التركية.

سألني عصمت باشا، فيما إذا كان عندي أيّ دليل على ادّعائي، بالنسبة للدعم لشيخ بارزان أم كان الدليل مجرد تصورات، من جانبنا. قلت: لست متأكداً جداً، ولكن عندنا بعض الأسباب التي تجعلنا نعتقد بذلك، وقلت: قد يكون هناك بعض رؤساء القبائل الكردية الذين يقومون بإرسال الدعم لشيخ بارزان، وقد عبّرت السلطات في أنقرة عن استعدادها لوضع القوات على الجانب التركي، إذا اقترحت السلطات العراقية أيّ إجراء ضدّ الشيخ البارزاني. وإنّ وضع تلك القوات على الحدود ستمكّن الحكومة التركية من إلقاء القبض على العصاة، وتسليمهم إلى السلطات العراقية، شكرتهم على عرضهم هذا، وقلت: إذا قرّرت الحكومة العراقية اتخاذ إجراءات تأديبية ضدّ شيخ البارزان، فإنّ الربيع هو الوقت المناسب وليس الخريف، لأسباب عدّة، ومن هذه الأسباب كون فصل الخريف فصل سقوط الأمطار بغزارة، وخشونة الطرق وعدم تعود أهل المناطق النائية على حكم السلطة المركزية بعد كل هذه الأسباب تعيق قيام الحكومة بشنّ العمليات العسكرية، كما ينبغي.

وفي حال بدء العمليات ثم اضطرارها إلى الوقوف للأسباب المذكورة سيؤدي ذلك إلى زيادة تعقيد وإطالة العمليات العسكرية، ويصعب نجاحها. ففي أيلول 1930، قابلني القائم بالأعمال التركية وأخبرني أنّ العمليات العسكرية التي بدأت مؤخراً ضدّ المتمردين الكرد في آرارات قد انتهت، وبدأ الجيش بالهجوم على منطقة في غرب بحيرة وان، وكان يأمل أن تنتهي تلك العمليات بالسرعة الممكنة. ثمّ أكّد لي القائم بالأعمال التركي، من جديد، مسألة استعدادهم لوضع القوات التركية على الجانب التركي من الحدود، ليساعدوا الحكومة العراقية في حال شنّها العمليات العسكرية ضدّ شيخ البارزان، فشكرته على ذلك العرض، وأعطيته التأكيدات أنّه ليس هناك حالياً أيّة فكرة للقيام بالهجوم المذكور، وذلك للأسباب التي سبق الإشارة إليها، ولكن إذا قرّرت الحكومة العراقية القيام بتلك العمليات، فسيكون شهر مارس أنسب وقت لذلك.

2 ـ مسألة النفط: وفي صدد الردّ على المذكرة التي قدمتها الحكومة التركية، لكل من وزارة الخارجية البريطانية، والحكومة العراقية، بالنسبة لموضوع النفط، وكذلك الأسئلة التي وجهها لي رئيس الوزراء ووزير الخارجية التركي، حول هذه المسألة، فشرحت لهم موقفنا، وقلت لهم: إنني طلبت من شركة النفط البريطانية بعض الشروط الإضافية، وذلك قبل بدء عمليات التنقيب مبكراً، وكذلك تقديم كمية من الأموال مقدّماً، وأن تكون منطقة الامتياز محصورة بمنطقة أصغر من الامتياز القديم، حتى يتسنى

للحكومة العراقية بنفسها القيام باستخراج النفط وتصفيته في المنطقة، بشكل أكثر فائدة للعراق، مما تقدمه شركة النفط العراقية التي يملكها الإنكليز. وبينت للحكومة التركية بياناً واضحاً وكاملاً، أنّ مصلحة الحكومة العراقية في البدء المبكر باستخراج النفط أكبر بكثير من مصلحة الحكومة التركية، وأنّ الحكومة العراقية ستبذل ما في وسعها، لتحقيق هذا الغرض، وبالسرعة الممكنة.

3 ـ الاتفاقية الاقتصادية وكانت مسألة الاتفاقية الاقتصادية بين العراق وتركيا المقترحة أيضاً مدار البحث، فقلت لرئيس الوزراء التركي: إن المشروع وشكله الأخير قد جرى تقديمه قبل خمسة أسابيع إلى الحكومة التركية، ولكن يبدو أنّ الدوائر المعنية في أنقرة لم تستطع بعد إعداد الردّ لنا، بالسرعة الممكنة. وألمح وزير الخارجية التركية إلى رغبته في أن يرى في الصيغة الأخيرة للاتفاقية المذكورة بنداً يتعلّق بحق السكن، فوعدته بأن أدرس الموضوع حال عودتي إلى بغداد، وأن أرد عليه، كما أريد أن أشير هنا إلى أنّه، وفي أثناء لقائي القائم بالأعمال التركية في 18 أيلول 1930، عبّر الأخير عن رضاه التام عن الاتفاقية القضائية الجديدة التي وقعتها الحكومة العراقية، وأنّه هنأ الحكومة العراقية على هذا الإنجاز.

نوري سعيد/ توقيع

obeikandl.com